الاثنين 15 تشرين الثاني 2021
العدد 4489 السنة السادسة عشرة
lundi 15 Novembre 2021 nº 4489 16ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
أيّ أصحاب عمل نريد؟

● **ماهر سلامة**
رفع الدعم عن المحروقات: وصفة للتضخّم

● **محمد وهبة**
أيّ ضمانات يطلبها IMF لاسترداد القروض؟

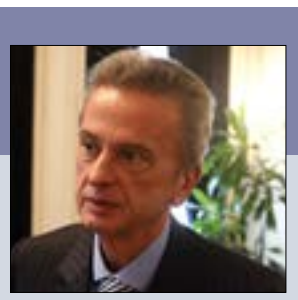

مصرف لبنان يستأجر شقّة من الحاكم في باريس
«مترانِ مربّعان» بنصف مليون دولار [4]

أميركا تهدّد: المساعدات بعد الانتخابات [5]

اليمن وحصاد مأرب
الإمارات تنسحب تحت التهديد
[2 ـ 3]

افغلت الإمارات ملفّ احتلالها الساحل الغربي عبر وكلائها، من دون ان تُقنع احداً بجدوى خطوتها او السباب التي دفعتها إليها (أ ف ب)

اليمن | على الغلاف

الإمارات تهرب من الحديدة وتُفاوض «أنصار الله» خشية تعرّضها لضربة كبيرة

باب المندب بعد مأرب... والسعودية تخشى على الشرق

إبراهيم الأمين

يقول يمنيون من الجنوب إنهم يخشون تكرار تجربة أفغانستان عندهم. ويشيرون إلى حركة القوات العسكرية السعودية والإماراتية في كلّ المناطق التي تخضع لسلطة التحالف المعادي لليمن. وهم يراقبون كيف أن السعودية أخلت خلال الأسابيع الماضية معظم المعسكرات التي كانت موجودة فيها في محافظات الجنوب، وخصوصاً في محافظة المهرة، واستمرار وجود عدد قليل من الجنود في مركزها في الغيضة، وإبقاء مجموعة من الضباط يجولون على نحو 27 معسكراً توجد فيها قوات من المقاتلين الجنوبيين الانفصاليين. وفي الموازاة، صار نادراً العثور على قوات إماراتية في الكثير من المناطق الجنوبية، بالرغم من أن أبو ظبي تخشى أكثر ما تخشاه سقوط المهرة بيد "أنصار الله"، إلا أنها اهتمّت بالمناطق الجنوبية الساحلية، وخصوصاً عدن والغرب باتجاه باب المندب، إضافة إلى بعض الجزر. لكن القوات الإماراتية سبق أن باشرت عملية إخلاء واسعة لقوّاتها بعد تلقّيها سلسلة من الضربات العسكرية التي تَبيّن للإماراتيين أنها ضربات تستند إلى عمل استخباري دقيق.

المشكلة الآن، لم تَعُد تخصّ ما يجري في مأرب. الكلّ، من دون استثناء، من أبناء البلد ومن الخارج يتصرّفون على أن المدينة سقطت. وما يجري عملياً هذه الأيام هو إدارة تفاوض بين صنعاء وعدد من القبائل من أبناء مديرية الوادي الملاصقة لمأرب من جهة الجنوب - الشرقي، بالإضافة إلى المدينة نفسها، وسط حركة نزوح واسعة لكلّ "الغرباء" الذين باتوا يشعرون بأنهم غير مرحَّب بهم من قِبَل أبناء المدينة، حيث النقاشات تُركّز على خيار وحيد: تجنيب المدينة الدماء والدمار، وتكرار تجربة الحزم عاصمة الجوف، التي وافقت القبائل فيها على تسوية انتهت إلى تسليمها لقيادة صنعاء من دون معارك. لكن الجميع، بمن فيهم القبائل نفسها، يعرفون أن مجريات العملية العسكرية مستمرّة من جانب "أنصار الله"، وقد تمكّن الجيش و"اللجان الشعبية" من التقدّم أكثر نحو مناطق ملاصقة للمدينة. وفي حال عدم التوصّل إلى اتفاق سريع، فإن القرار عند قوات صنعاء هو اقتحام المدينة مهما كانت الكلفة، مع الإشارة إلى أن القبائل المقاتلة استسلمت، وعلى رأسها قبيلة بني مراد، بينما لا يُعرف عن الأشراف في مديرية الوادي أو أبناء عبيدة في مأرب بأس القتال، بل التجارة والعمل في التهريب والسيطرة على مناطق غنية، وهم أقرب إلى تسوية مع "أنصار الله" حفاظاً على ما تَبقّى لهم.

السعوديون دخلوا مرحلة جديدة من التعب والإحباط. كل القوات والقبائل التي عملوا معها وعملت معهم خلال الأشهر الستة الماضية لم تُقدّم أيّ علاج لوقف هجوم "أنصار الله". حتى عندما نجح البريطانيون في تعديل خطّة القتال بأن افتعلوا مشكلات من جهة شبوة والضالع، كانت النتيجة أن "أنصار الله" خفّفت من حدةّ هجومها على مأرب ووجّهت قواتها صوب الجنوب، وحقّقت تقدّماً تجاوز ما كان عليه الوضع سابقاً، بل نجحت، لأول مرّة منذ سنوات، في العودة إلى مناطق جنوبية، ولو عبر تسوية مع القبائل المحلية هناك. لكن هذه العملية أتاحت لـ"أنصار الله" محاصرة كلّ المعابر الجنوبية والشرقية - الجنوبية التي تقود نحو مأرب، ما جعل السعوديين وكلّ القوات الجنوبية بحاجة إلى رحلة طويلة تقودهم من حضرموت نحو المدينة المحاصَرة. عملياً، لم يَعُد هناك سوى منفذ واحد، وإذا ما قرّرت "أنصار الله" الدخول في المواجهة الشاملة لاستعادة المدينة، فسوف يُقفَل هذا المنفذ. ومشكلة السعودية هنا، أن الدعم الإضافي الذي حصلت عليه من الأميركيين لم ينفع. فلا سَرب طائرات الـ"أف 16" الذي استُقدم على عجل، نجح في صدّ الهجمات البرّية، ولا شبكة طائرات الاستطلاع التي نُشرت على مدار الساعة نجحت في وقف الضربات العسكرية ذات البعد الأمني، ولا كلّ القصف العشوائي حال دون تقدّم القوات. بالنتيجة، انتهى الجميع إلى خلاصة بأن مأرب سقطت... فماذا عن القادم؟

من الجهة الشرقية، يخشى السعوديون من لجوء "أنصار الله" إلى عملية عسكرية واسعة تتيح لها التقدّم للسيطرة على الجزء الشمالي من حضرموت. وهي معركة قد تقود الحركة صوب معبر الوديعة، حيث سيتمّ إقفال آخر معابر السعودية نحو اليمن، علماً بأن "أنصار الله" تقول علناً إنها مهتمّة أوّلاً بالوصول إلى حقول صافر التي تَبعد أقلّ من ستين كيلومتراً عن مأرب المدينة، وهي ستصل إليها ولو تطلّب الأمر معركة عسكرية. وعندما هدّد السعوديون بأنهم سيضربون منشأة صافر ومصادر إنتاج الطاقة فيها، جاء التهديد المباشر من "أنصار الله"، بأن ضرب صافر يعني أن كلّ موانئ وحقول ومصافي النفط في السعودية ستكون هدفاً مفتوحاً على مدار الساعة، وقد لمس العسكريون الغربيون الذين يساعدون السعودية استعدادات عملانية عند قوات صنعاء لشنّ عملية جوية مفتوحة ستجعل من ضربة "أرامكو" مجرّد مزحة... مع الإشارة إلى بعض الأصوات الجنوبية التي ارتفعت احتجاجاً وخشية من تدهور أكبر في حال ضُربت حقول صافر، وخصوصاً أن الريال في الجنوب انهار بنسبة الضّعف عن الشمال، ولم يَعُد لدى الجنوبيين موارد غير ما يصلهم من السعودية والتي يبدو أنها قلّصت نفقاتها.

لكن النقاش لا يتوقف عند هذا الجانب. إذ علم السعوديون، كما علمت كلّ محطات التنصّت العسكرية والأمنية التي تعمل في البحر الأحمر وفوق ومِن حول اليمن، بأن قيادة "أنصار الله" وجّهت غرفة العمليات لإعداد خطة سريعة تهدف إلى استعادة باب

> يدخل اليمن في مرحلة جديدة من المواجهة الهادفة إلى الإجهاز على العدوان

> الجميع يشعرون بأن كلّ المنطقة ستكون أمام واقع جديد خلال المدّة الفاصلة عن نهاية السنة

المندب، مباشرة بعد الانتهاء من معركة مأرب. وجرت اتصالات على أكثر من صعيد، أظهرت أن الحركة تعمل على تجهيز قوات خاصة تتولّى النزول من الجبال المحيطة بالحديدة، وصولاً إلى المخا وباب المندب، وأن العملية العسكرية على قساوتها سوف تكون حتمية، ولدى "أنصار الله" من الخطط والإمكانات ما يجعل النتيجة محسومة مسبقاً. وعندما يصبح الحديث عن سيطرة قوات صنعاء على باب المندب، يكون هناك كلام آخر.

في هذه النقطة، بدأت الهواتف ترنّ في كلّ مكان. وبدأت الطائرات تنقل الوفود سرّاً وعلناً بين العواصم المعنيّة. بادر المصريون إلى اتصالات شملت عواصم عدّة، من بيروت إلى طهران إلى صنعاء نفسها، وسعت القاهرة إلى ترتيب اجتماع لديها مع مسؤول رفيع من حكومة صنعاء، علماً بأن الأخيرة سبق أن أوفدت نائب وزير الخارجية فيها، حسين العزي، إلى الأردن لإدارة مباحثات مع الأردنيين وغيرهم. ويبدو أن المصريين يركّزون على ضرورة عدم توسيع دائرة المواجهات. صحيح أن الإعلام السعودي والإماراتي روّج لفكرة أن مصر هدّدت "أنصار الله" بأن الإمساك بباب المندب سوف يجعل القاهرة تتدخّل، لكن هذا الكلام لم يُقَل في الاجتماعات، بل ركّز المصريون في كلّ اتصالاتهم على أنهم يريدون وقف الحرب، ولو أنهم لا يريدون إغضاب السعودية. لكن "أنصار الله" كانت شديدة الوضوح بأن لا نقاش حول الوضع في مأرب، وأن الأمر حُسم ولا عودة عنه تحت أيّ ظرف، وأن البحث في المراحل التالية أساسه خطوة علنية وواضحة وحاسمة تصدر عن السعودية، ومعها الإمارات وأميركا، وتقول: لقد أوقفنا الحرب وسنرفع الحصار فوراً عن كلّ اليمن... وقبل ذلك، لا تجد "أنصار الله" من داعٍ لأيّ بحث.

أضف إلى ذلك، ما يتعلّق بكون المعنيّين بأحوال البحر الأحمر، وعلى رأسهم إسرائيل وأميركا وبريطانيا وفرنسا والسعودية والإمارات، يعرفون أن بمقدور "أنصار الله" تعطيل الملاحة بصورة كاملة، من دون الحاجة إلى إرسال مقاتل واحد إلى سواحله. وتعرف هذه العواصم، أيضاً، أن الحركة جرّبت صواريخ أرض ــ بحر، بمَديات تتيح لها ضرب أيّ هدف يتحرّك في البحر الأحمر، عدا عن أن بمقدورها إغراق الممرّ التجاري العالمي بكمّية من الألغام البحرية التي تحتاج جيوشاً وسنوات لإزالتها. لكن صنعاء لا ترغب بذلك، وفي الوقت نفسه لا تقبل أقلّ من استعادة السيطرة والإمساك بكلّ ما يتعلّق بباب المندب. وهو أمر يعرفه المصريون والآخرون أيضاً.

ومع أن إسرائيل تبدو الأكثر قلقاً من وصول "أنصار الله" إلى باب المندب، والإطلالة على كلّ حركة البحر الأحمر من جهة الغرب، وعلى بحر العرب من جهة الجنوب، فإن جزءاً من الأطراف الموجودة على الأرض هناك يخضع لوصاية الإمارات، وفي مقدّمه القوات التي يقودها طارق صالح من بقايا حزب "المؤتمر"، فيما أطراف أخرى تتصل بحزب "الإصلاح" الذي تَمزّق في هذه الحرب، ويبدو أنه في آخر أيامه بعد معارك مأرب، بالإضافة إلى مجموعة "العمالقة" السلفية التي تمثّل القوّة العسكرية الأبرز في تلك المنطقة. لكن للإمارات حساباتها أيضاً.

سارع الإماراتيون، سرّاً وعلناً، إلى بدء التفاوض. قصدوا طهران وغيرها من العواصم، وطلبوا من المصريين التوسّط لدى مَن يقدر على التأثير على "أنصار الله". وهم أثاروا الأمر مع السوريين أيضاً، وإن كانوا يعلمون أن دمشق أجابت الرياض عندما طلبت التوسّط من أجل مأرب مقابل دعم الإعمار في سوريا، بأن لا صلة بين الملفَّين، وأن التسوية في اليمن تتطلّب توجّه الجميع نحو صنعاء فقط. لكن قلق أبو ظبي يزداد يوماً بعد يوم، جرّاء ما يصلها من الأخبار عن مأرب. ولدى الإمارات خشية كبيرة من أن تلجأ قيادة "أنصار الله" إلى إقرار خطّة للتقدّم صوب المهرة. والطريق إلى هذه المحافظة مفتوحة، ولا وجود لسكّان فيها، والنقاط العسكرية فيها محدودة للغاية، بينما يمكن لِمَن يصل إليها أن يكون على تخوم سلطنة عُمان، وعلى بعد عشرات الكيلومترات من الإمارات. لكن تهديداً واضحاً سمعه الإماراتيون قبل فترة وجيزة، وجاء على لسان المتحدّث العسكري لـ"أنصار الله"، العميد يحيى السريع، الذي قال: "لدينا قائمة تضمّ عشرات المواقع في الإمارات كأهداف محتملة للهجمات"، وأضاف: "للنظام الإماراتي... عملية واحدة فقط ستكلّفك كثيراً، ونحن نعلن لأول مرة أن لدينا عشرات الأهداف ضمن بنك أهدافنا في الإمارات، منها في أبو ظبي ودبي، وقد تتعرّض للاستهداف في لحظة".

تعرف أبو ظبي ماذا تقصد "أنصار الله". صحيح أن قيادة الحركة لا تريد توسيع دائرة المواجهات في الإقليم، لكن حصل في ليلة مقمرة قبل بضعة شهور أن جاب سرب من المسيّرات اليمنية السماء الإماراتية ووصل إلى أبو ظبي ودبي، وعاد من دون أن تكتشفه وسائط الدفاع الجوي الإماراتي. لكن "أنصار الله" تعمّدت، وقبل مغادرة السرب للأجواء الإماراتية بقليل، أن يظهر على شاشات الرادار، وكانت الرسالة واضحة. والذي حصل بعدها، أن بادرت الإمارات إلى اتصالات سرّية مع الحركة من خلال إيران وآخرين، وقالت إنها لا تقدر على التحاور مباشرة مع صنعاء خشية غضب السعودية، لكنها تريد وقف الحرب. ثمّ تبعت ذلك اتصالات خلال الأسبوعين الماضيين، استخدمت فيها الإمارات قيادات من حزب "المؤتمر" موجودة في صنعاء نفسها، ليحصل قبل عشرة أيام، أن أبلغت الإمارات "أنصار الله" رسمياً بأنها ستخلي الحديدة قريباً جدّاً، وسوف تلزم القوات الجنوبية الحليفة لها بالعودة إلى المخا، وتسليم المدينة من دون قتال، وهو الذي حصل خلال اليومين الماضيين، ومن دون إشعار أحد بالأمر، بمن فيهم الموفدون الدوليون الذين يتولّون المفاوضات. حتى الجنوبيون أنفسهم علموا بالأمر في ساعاته الأخيرة، ووجدوا أنفسهم في حالة إرباك، واضطروا إلى الخروج على عجل. لكن أبو ظبي علمت بطرق مباشرة أن ما هو مطلوب منها يتجاوز هذه الخطوات إلى الخروج نهائياً من كلّ اليمن، ووقف كلّ تعاون مع إسرائيل في البحر الأحمر أو بحر العرب أو الجزر، وأكثر من ذلك، أن تتعهّد الإمارات، كما السعودية ودول خليجية أخرى، بدفع التعويضات الكافية لإعادة إعمار ما دمّرته حربها على اليمن، ويبدو أن هذا البند سيكون أساسياً من الآن فصاعداً.

عملياً، تريد الإمارات من هذه الخطوة محاولة إقناع "أنصار الله" بتجميد خطّة الهجوم على باب المندب، لكن هذا الأمر غير محسوم، وهو ما يجعل القوات الجنوبية، ولا سيما قوات "العمالقة" أو قوات طارق صالح، تتصرّف على أساس أن المواجهة قادمة لا محالة، إلّا إذا نضجت تسوية سياسية كبيرة، علماً بأنها تدرك أن عودتها إلى المناطق الجنوبية الأخرى ستكون مدخلاً لمواجهات جديدة مع جماعة السعودية (قوات عبد ربه منصور هادي)، التي لا يبدو أنه سيبقى لها أثر بعد بضعة أسابيع حتى في الجنوب نفسه.

يدخل اليمن في مرحلة جديدة من المواجهة الهادفة إلى الإجهاز على العدوان السعودي ــ الإماراتي - الأميركي عليه، وتشير كلّ الوقائع الميدانية والسياسية إلى استحالة تعديل ميزان القوى، حتى ولو تَقرّر دخول مباشر للقوات الأميركية وحتى الإسرائيلية في الحرب، كما ترغب السعودية، بل إن الجميع يشعرون بأن كلّ المنطقة ستكون أمام واقع جديد خلال المدّة الفاصلة عن نهاية السنة. وعلى هذا المقياس، يُفترض باللبنانيين، سواء كانوا من أنصار السعودية أو من خصوم المقاومة، أن يفهموا سبب الغضب الذي يسيطر على آل سعود. وعلى هؤلاء إدراك أن الرياض لم تَعُد تجد مساحة أو ساحة غير لبنان لاختلاق أوراق للتفاوض عليها مع الطرف الآخر. لكن المشكلة أن السعوديين لا يَعرفون بعد أن عدم انصياعهم للنتائج العملانية، وإعلان وقف الحرب ورفع الحصار ودفع التعويضات لإعادة إعمار اليمن، سوف يُبقي الباب مفتوحاً أمام جولات جديدة من المواجهات الميدانية التي ستتركّز هذه المرّة في قلب الأراضي السعودية.

تريد الإمارات من هذه الخطوة محاولة إقناع «أنصار الله» بتجميد خطّة الهجوم على باب المندب (أف ب)

يبدو أن الجانب الإماراتي سارع في خطوة الانسحاب، حتى لا يخرج من الحديدة وساحلها بهزيمة عسكرية (أف ب)

دلالات «تفرّد» الإمارات بالانسحاب من الحديدة

لقمان عبد الله

دفع انسحاب «القوات المشتركة» المموّلة إماراتياً من الساحل الغربي لليمن، إلى خلط الأوراق السياسية، وإعادة رسم الخرائط العسكرية، في ما يحتمل أن يؤدّي لاحقاً إلى تبدُّل على مستوى مواقف الأفرقاء الفاعلِين، كما على مستوى الولاءات المحليّة. وبقرار أبو ظبي الانسحاب من الحديدة والساحل الغربي، تَسقط الحملة العسكرية التي شنّتها دول «التحالف العربي»، بدعم مباشر من الغرب، واستطاعت في خلالها إحداث خرق واسع، مكّنها، في عام 2018، من الوصول إلى شرق الحديدة، بهدف «قطع شريان الحياة عن صنعاء»، والتحكّم بأهمّ ميناء مدني يصل عبره الغذاء والدواء إلى أكثر من 20 مليون يمني، فيما انتهى الهجوم بإعلان الأمم المتحدة عن «اتفاق استوكهولم» الخاص بالمحافظة الساحلية.

هكذا، أقفلت الإمارات ملفّ احتلالها للساحل الغربي عبر وكلائها، من دون أن تُقنع أحداً بجدوى خطوتها أو الأسباب التي دفعتها إليها. فهي لم تكترث أصلاً لكلّ الأصوات المعترضة والمتضرّرة، ولم تكلّف نفسها عناء تبرير التخلّي عن أهداف رفعتها أثناء غزوة الحديدة: خنْقُ صنعاء تمهيداً لإسقاطها؛ إذ اعتبر وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية في حينه، أنور قرقاش، أن «تحرير الحديدة، هو بداية نهاية الحرب. الاختيار في اليمن بين الدولة والميليشيا، بين الانضباط والعنف، بين السلام والحرب». وبشيء من الاعتزاز ونشوة النصر الموهومة، سوّلت له نفسه تصنيف اليمنيين، ومن يحقّ لهم حكم البلاد، ومن يجب إقصاؤهم، فقال إن «ثلاثة في المئة من اليمنيين لا يستطيعون حُكم بقية البلاد وتحديد مصيرها».

وفيما كانت صنعاء على علم مسبق بخطوة الانسحاب وتوقيتها وأسبابها وآليات تنفيذها، جاء القرار الذي نفّذته «القوات المشتركة» بقيادة طارق صالح، صادماً للجميع، ومفاجئاً لوكلائه المحليّين، قبل أعدائه. أمّا اعلان «القوات المشتركة» أن الانسحاب جزء من مندرجات «اتفاق استوكهولم»، فزاد من الغموض والالتباس حول أهدافه والجهة التي تقف خلفه، وما إن كان قراراً صادراً عن غرفة عمليات «التحالف» أم أن الإمارات تفرّدت به، واستطراداً، وضع علامة استفهام كبيرة حول موقف السعودية، وما إن كانت على علم بخطوة حليفتها، وما إذا كانت الإمارات أصلاً تتجرّأ على المضيّ قُدُماً بقرار كهذا من دون علم الرياض.

وإذا كان بيان «القوات المشتركة» وُضع في إطار إعادة التموضع والانتشار، فإن المعطيات على الأرض تفيد بأن غالبية القوات المنسحِبة، تموضعت في الشريط الساحلي بين مدينة المخا وباب المندب والمناطق الخلفية التي يمكن أن تؤمّن ظهر القوات المنتشرة على الخطّ الساحلي، أي مديريَّتي الوازعية والموزع، غرب تعز. أمّا الأكثر تضرُّراً من خطوة الانسحاب، فهي القوى والفصائل المنضوية تحت جناح «التحالف» بفرعَيْه السعودي والإماراتي، والتي طرح سياسيوها ونخبها أسئلة صعبة ومعقّدة على الملأ في وسائل الإعلام المختلفة عن مصيرهم وسيناريو نهاية الحرب القائم وفشل الرهانات على «التحالف» والأسباب الموجبة لهذا الانسحاب، في

> أظهر الانسحاب العديد من المفارقات حول توقيته وسرعة تنفيذه

وقت كان من المنتظر فيه أن تخفّف هذه الجبهة عن مأرب، فيما تساءل آخرون عن الأثمان الباهظة التي دُفعت في سبيل الوصول إلى الحديدة. وعلّق أحد النشطاء على ذلك بالقول: «كانت جبهات الساحل الغربي أكبر مهلكة ومجزرة لأبناء الجنوب، حيث فقدنا أضعافاً مضاعفة من الشهداء لتحرير الجنوب الذي استغرق ثلاثة أشهر، بينما الساحل سبع سنوات». وأضاف: «فقدنا عشرات الآلاف، حتى إنه بسبب كثرتهم لم يصرّح ولو مرّة واحدة، قادة، بل مرتزقةُ وتجار الدم السلفيون، ممَّن يسمّون قيادات العمالقة، عن عدد الشهداء. لقد استغلوا فقر وعوز شباب الجنوب ليجعلوهم كبش فداء، وها هم اليوم ينسحبون تاركين كل التضحيات الجسام».

إلى ذلك، أظهر الانسحاب العديد من المفارقات حول توقيته وسرعة تنفيذه، إلى درجة أن الضباط على الأرض فوجئوا بالقرار، وحاول بعضهم التمرّد لولا تهديدهم بقصْف الطيران في حال لم ينفّذوا الأوامر، فضلاً عن عدم علم قادة الفصائل، ولاسيما «ألوية العمالقة» السلفية، و«ألوية المقاومة التهامية». والمفارقة الأخرى هي أن ما يسمَّى «الشرعية» التي تعتبر الجهة المسؤولة عن تنفيذ «اتفاق استوكهولم»، والتي شُنّت الحرب بدعوى تمكينها وإعادتها إلى صنعاء، بدت غائبة عن السمع كلياً، وآخر مَن يعلم بما يُخطَّط له من جانب أطراف فاعلين في تحالف العدوان. والأكثر غرابة في قرار الانسحاب، أن راعي «اتفاق استوكهولم»، أي الأمم المتحدة التي تتموضع قواتها للفصل بين القوات المتحاربة، نفت علمها المسبق بانسحاب «القوات المشتركة» من الحديدة.

يذكر أن الإمارات أعلنت، أكثر من مرّة، أن الحرب في اليمن انتهت، إذ غرّد ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، في حزيران من عام 2016، قائلاً: «وجهة نظرنا واضحة: انتهت الحرب بالنسبة إلى جنودنا. نراقب الترتيبات السياسية ونعمل على تمكين اليمنيين في المناطق المحرَّرة». لكنه تراجع في ما بعد، لتشكّل قواته رأس الحربة في الهجوم على الحديدة عام 2018. ولاحقاً، أعلنت أبو ظبي انسحاب قواتها العسكرية أكثر من مرّة، ليتبيّن أنها لا تزال تتموضع في العديد من الأماكن الحيوية في البلد. وفي أواخر الشهر الماضي، انسحبت قواتها من معسكر العلم القريب من مركز محافظة شبوة، وكان من المقرَّر أن تنسحب من منشأة بلحاف المطلّة على بحر العرب، غير أنها أجّلت قرارها خشية سيطرة «حزب الإصلاح» عليها.

وبدل الانتشار الواسع والمباشر للقوات العسكرية، سعت الإمارات إلى كسْب النفوذ في المناطق الساحلية اليمنية وفي جنوب البلاد، بهدف تعزيز حضورها عند خطوط الملاحة البحرية في خليج عدن ومضيق باب المندب والسيطرة على الجزر، ولا سيما جزيرتَي سقطرى وميون، وفي اتجاه القرن الأفريقي.

قضية اليوم

مصرف لبنان يستأجر من حاكمه شقة في باريس: «مترانِ مربّعان» بنصف مليون دولار سنوياً

دهمت الشرطة الفرنسية عقارات في باريس، يُشتبه في أن ملكيتها تعود إلى حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، وصديقته آنّا كوزاكوفا وشقيقه رجا. أظهرت عملية الدهم أن مصرف لبنان استأجر، منذ سنوات، شقة، من والدة ابنة سلامة، بنحو نصف مليون دولار سنوياً، ليستخدمها مركزاً لعملياته في حالات الطوارئ. في الوقت عينه، يقود سلامة محاولة لمنع القضاء من التحقيق في قضية اختلاسه أموالاً من مصرف لبنان

(هيثم الموسوي)

حسن عليق

يوم 21 تشرين الأول 2021، دهمت قوة من الشرطة الفرنسية، عدداً من الشقق السكنية والعقارات، غالبيتها في العاصمة الفرنسية، بأمر قضائي. المشترك بين هذه الشقق والعقارات، هو الاشتباه في أن ملكيتها تعود إلى كل من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وصديقته آنّا كوزاكوفا (أوكرانية الجنسية، لكن الصحافة الفرنسية تقول بأنها والدة ابنة رياض سلامة) ورجا سلامة (شقيق الحاكم).

يشتبه القضاء الفرنسي، كما النيابة العامة في كل من لبنان وسويسرا، بأن هذه العقارات المسجّلة بأسماء شركات تؤدي في النهاية إلى الأخوين سلامة وكوزاكوفا، اشتُريت بأموال مختلسة من مصرف لبنان. فالتحقيق المفتوح في سويسرا ولبنان وفرنسا ولوكسمبورغ وألمانيا وغيرها من الدول، منذ بداية العام الجاري، يتمحور حول اختلاس أكثر من 300 مليون دولار من مصرف لبنان، لصالح شركة تعود إلى الشقيقين سلامة. وبحسب الشبهات التي أوردها المدعي العام الفيدرالي السويسري في طلب المساعدة القضائية الذي أرسله إلى لبنان قبل أقل من عام، جرى تبييض تلك الأموال في مصارف سويسرية ولبنانية وأوروبية، قبل شراء عقارات في عدد من دول العالم. ومن بين هذه العقارات، تلك التي دهمتها الشرطة الفرنسية في الحادي والعشرين من تشرين الأول الفائت. لعملية الدهم هدفان. الأول تفتيش هذه الأماكن بحثاً عن أدلة تفيد التحقيق. أما الهدف الثاني، فيتمحور حول شقة تقع في جادة شانزيليزيه الباريسية الشهيرة، وتحديداً، في المبنى الذي يحمل الرقم 66. هذه الشقة يستأجرها مصرف لبنان، كمركز احتياط لعملياته في ما لو حالت ظروف قاهرة دون استكمال مهماته من مقره الرئيس في شارع الحمرا في بيروت، أو من مقره الاحتياطي في بكفيا. عملية الدهم أظهرت أن ما

محطات

● يوم 2001/12/26، وافق المجلس المركزي لمصرف لبنان، على طلب الحاكم رياض سلامة، توقيع عقد خدمات مالية بين المصرف وشركة «فوري».

● عام 2020، فتحت النيابة العامة الاتحادية السويسرية تحقيقاً إثر الاشتباه في قيام حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، وشقيقه رجا، باختلاس أموال من مصرف لبنان، تتجاوز قيمتها الإجمالية مبلغ 300 مليون دولار، عبر شركة «فوري»، بين العامين 2002 و2015.

● يوم 27 تشرين الثاني 2020، بعثت النيابة العامة الاتحادية السويسرية إلى النيابة العامة اللبنانية، بطلب مساعدة للتحقيق في قضية الأخوين سلامة.

● في شباط 2021، باشرت النيابة العامة التمييزية اللبنانية تحقيقاً خاصاً بشأن قضية شركة «فوري» والأخوين سلامة.

● نيسان 2021، النيابة العامة التمييزية تدهم مكتب رجا سلامة في بيروت، وتختمه بالشمع الأحمر.

● يوم 2021/5/26، طلبت النيابة العامة التمييزية اللبنانية من السلطات السويسرية والألمانية، تجميد أموال رياض سلامة وشقيقه رجا، المنقولة وغير المنقولة. ويوم 2021/6/1، أرسلت الطلب نفسه إلى السلطات الفرنسية.

● 2021/10/14، اجتماع في لاهاي لممثلين عن الادعاء العام في كل من فرنسا وسويسرا وألمانيا وبريطانيا ولوكسمبورغ، إضافة إلى لبنان، لتنسيق خطوات التحقيق حول ملف الأخوين سلامة.

● 2021/10/21، الشرطة الفرنسية تدهم شققاً وعقارات يُشتبه في أن ملكيتها تعود إلى الشقيقين سلامة وشركاء لهما.

مصرف لبنان في هذه الشقة، ليس أكثر من «خادم» إلكتروني (server) مساحته لا تتجاوز المترين المربعين. مصرف لبنان لم يكتفِ باستئجار شقة في واحد من أكثر الشوارع غلاءً في العاصمة الفرنسية، لجهة كلفة الإيجار، بل تبيّن للمحققين الفرنسيين أن الشقة إياها، مُلك لكوزاكوفا! ببسيط العبارة، مصرف لبنان استأجر هذه الشقة من صديقة سلامة (والدة ابنته، بحسب الصحافة الفرنسية) وشريكته في العمل. وقد حصل القضاء الفرنسي على العقود الموقعة بين مصرف لبنان وشركة تملكها كوزاكوفا، استأجرت بدورها الشقة من شركة أخرى تملكها كوزاكوفا أيضاً. ويدفع المصرف المركزي اللبناني نحو 35 ألف يورو شهرياً، بدل إيجار.

إذاً، مصرف لبنان استأجر من رياض سلامة، «مترين مربّعين» في باريس، بنحو نصف مليون دولار سنوياً! وقد كانت هذه المسألة واحدة من الملفات الأساسية التي ستُجوب بناءً عليها، رجا سلامة، في فرنسا، قبل أسابيع، لمدة أربع ساعات أمام أحد قضاة التحقيق.

وتشير مصادر متابعة للقضية إلى أن الاستجواب وعمليات الدهم أتت كنتيجة مباشرة للاجتماع الذي عُقد في مدينة لاهاي الهولندية، يوم 14 تشرين الأول الماضي، وضم ممثلين عن الادعاء العام في كل من لبنان وفرنسا وسويسرا وألمانيا ولوكسمبورغ وبريطانيا، بهدف تنسيق العمل التحقيقي حول ثروة رياض سلامة وشقيقه رجا وكوزاكوفا، والذي يشمل أيضاً التدقيق في ثروة الثلاثة في بلجيكا.

...ومحاولة حمايته في لبنان

على المقلب اللبناني من التحقيق في قضية سلامة، جرت في الأسابيع الماضية محاولة لوقف التحقيق، بطريقتين. الأولى قامت بها هيئة التحقيق الخاصة التابعة لمصرف لبنان. فبوما 26 و27 تشرين الأول 2021، أرسلت ثلاثة مصارف (عودة والبحر المتوسط - «ميد» والاعتماد اللبناني) كتباً سرية إلى هيئة التحقيق الخاصة، تُبلغها فيها بورود معلومات «إعلامية وقضائية»، عن شبهات تدور حول قيام «السيد رجا توفيق سلامة» بتبييض الأموال. أحد هذه المصارف («ميد») قال إن أحد مصارف المراسلة (البنوك الوسيطة بين القطاع المصرفي اللبناني والقطاع المصرفي العالمي) طلب منه الامتناع عن القيام بأي عمليات عبره تخص «السيد رجا سلامة». وتطلب المصارف الثلاثة من الهيئة إعلامها بالخطوات المطلوبة منها.

ما يلفت في الكتب الثلاثة هو صدورها في يومين متتاليين، وتضمّنها الصيغة نفسها تقريباً، إضافة إلى كونها أتت بعدما طلب المحامي العام التمييزي بالتكليف، القاضي جان طنوس، من المصارف الثلاثة (إضافة إلى «بنك مصر ولبنان»)، تزويده بكل المعلومات الموجودة لديها عن حسابات رجا سلامة، كونه موضوع تحقيق لدى النيابة العامة التمييزية. وقد وردت أسماء المصارف الأربعة في طلب المساعدة القضائية الذي وصل إلى لبنان من المدعي العام السويسري

> استجوب قاضي تحقيق فرنسي رجا سلامة لمدة أربع ساعات بشأن ممتلكاته وشقيقه في فرنسا

> هيئة التحقيق الخاصة التي يرأسها سلامة تحاول «القوطبة» على التحقيق القضائي

إلى لبنان مطلع العام الجاري، بصفتها تحوي حسابات لرجا سلامة. وتبعاً لذلك، طلب طنوس معلومات عن هذه الحسابات، لمتابعة التحقيق في القضية المبنية على الاشتباه في اختلاس الأخوين سلامة، بين عامي 2002 و2015، مبلغاً يصل إلى نحو 300 مليون دولار من المصرف المركزي.

المصارف رفضت كشف أي معلومات للنيابة العامة التمييزية، بذريعة قانون السرية المصرفية الذي يمنع القضاء من الاطلاع على تفاصيل حسابات المودعين. لكن القاضي طنوس كرّر طلبه، مشيراً إلى أنه مبنيّ على قانون مكافحة الإثراء غير المشروع، الذي يُسقط السرية المصرفية جزئياً. بنك «عودة» وعد النيابة العامة بتلبية طلبها قريباً، مشيراً في كتابه إلى هيئة التحقيق الخاصة إلى أن رجا سلامة أقفل كل حساباته لدى «بنك عودة للخدمات الخاصة» يوم 2016/12/30.

الأمين العام لهيئة التحقيق الخاصة، عبد الحفيظ منصور، بعث بكتاب (يوم 2021/11/1) إلى رئيس الهيئة، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، يُعلمه فيه بمضمون كتُب المصارف الثلاثة، ويقترح عليه في النهاية فتح تحقيق لدى الهيئة حول «حسابات السيد رجا توفيق سلامة». «القطبة المخفية» هنا ليست حصراً في كون الأمين العام للهيئة يقترح على رئيس الهيئة التحقيق في حسابات شقيق رئيس الهيئة. بل هي تكمن أيضاً في التاريخ الذي تضمّنه اقتراح منصور، إذ قال لسلامة: «نقترح تكليفنا التدقيق في حسابات السيد رجا توفيق سلامة (...) خلال الفترة الممتدة من 2016/1/1، حتى تاريخه». وهذا التاريخ هو مفتاح تطييح القضية. التحقيق الجاري بشأن الأخوين سلامة يتمحور حول شركة يُشتبه بأنها استُخدمت واجهة لاختلاس الأموال وتبييضها. وقد جرى حل هذه الشركة عام 2015، بعد انتهاء عقدها مع مصرف لبنان. واقتراح منصور بالتحقيق بحسابات رجا سلامة بعد حل الشركة، يعني «القوطبة» على التحقيق المفتوح لدى النيابة العامة التمييزية، لأن تحقيقات الهيئة مستقلة تماماً عن السلطة القضائية. ويمكنها بكل بساطة ختم تحقيقها بعبارة: «راسلنا المصارف بشأن حسابات السيد رجا توفيق سلامة، فأبلغتنا بأنها لم تجد فيها ما يثير الشبهة»، وهي العبارة التي ترد في غالبية الكتب التي ترسلها الهيئة إلى القضاء، بشأن معظم الشخصيات العامة التي تطلب النيابات العامة معلومات عن حساباتها.

بعد ذلك، لجأ بنك «ميد» إلى خطوة أخرى، بهدف وقف التحقيق القضائي حول الأخوين سلامة. فقد تقدّم المصرف، بواسطة وكيله المحامي رشيد درباس، بطلب «مخاصمة الدولة بسبب خطأ جسيم ارتكبه القاضي جان طنوس». وعلى رغم أن المصرف المذكور ليس مشتبهاً فيه في القضية، بل استُدعي ووُجّهت له طلبات بصفة شاهد، إلا أنه تبرّع للتقدم بهذا الطلب، الرامي إلى منع استكمال التحقيق. و«الخطأ الجسيم» المنسوب إلى طنوس، ليس سوى طلبه رفع السرية المصرفية عن حسابات رجا سلامة، المشتبه فيه في واحدة من أهم القضايا التي نظر بها القضاء اللبناني في تاريخه.

بات طلب بنك «ميد» لدى الهيئة العامة لمحكمة التمييز، التي يرأسها رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي سهيل عبّود. فهل ستتخذ قراراً بكف يد طنوس عن متابعة التحقيق، بهدف حماية رياض سلامة؟ الأيام المقبلة كفيلة بكشف النوايا الحقيقية لرئيس مجلس القضاء الأعلى.

تقرير

واشنطن: الانتخابات شرط للاتفاق مع صندوق النقد

ميسم رزق

قبل نحو 4 أشهر على الانتخابات النيابية في لبنان، يرتفع صوت التمسك بإتمام الاستحقاق في موعده على الهمس باحتمال تطييره أو تأجيله. وأسباب التطيير أو التأجيل مختلفة، بينها ما يتعلق بالتأزم السياسي والمالي لدى القوى السياسية، أو ما يتصل بخشية من تدهور أمني. لكن الهمس بات محل

> جولة اتصالات للسفيرة الأميركية للاستفسار عن مصير الاستحقاق

متابعة من سفارات غربية تصر على إجراء الانتخابات لاعتقادها القوي بأنه سيقود إلى تغيير في موازين القوى السياسية، وقيام معسكر جديد ستكون له الكلمة الفصل داخل مجلس النواب.

منذ أشهر تعمل هذه السفارات، عبرَ دبلوماسييها في الداخل ومسؤوليها في الخارج، على هذه الانتخابات كما لو أنها حاصلة غداً. وهي فتحت أبواب التواصل مع التيارات والأحزاب السياسية، لكن تركيزها الفعلي، السياسي والمالي، يصب في خدمة مجموعات المجتمع المدني التي يعتبرها الغرب، خصوصاً، «قوة التغيير» التي ستخلّص البلاد من «سطوة الأحزاب الفاسدة». وعلى رغم أن الجميع يتحدث عن دور أساسي لكل من الولايات المتحدة والسعودية، إلا أن عواصم أخرى، لا سيما الأوروبية منها، دخلت شريكة في البرنامج السياسي والتمويلي. وكان لافتاً تعاظم الحراك الدبلوماسي في الأيام الأخيرة ربطاً بما اعتبر «إشارات تعكس نوايا تعطيلية»، إثر الخلاف في مجلس النواب حول قانون الانتخابات والمهل، وإعلان التيار الوطني الحر نيته الطعن في التعديلات على القانون أمام المجلس الدستوري.

وعلمت «الأخبار» أن السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا ومسؤولين في إدارتها أجروا جولة اتصالات مع القوى السياسية للاستفسار عمّا إذا كانت هناك مساعٍ لتأجيل الاستحقاق، مؤكدين أن الانتخابات، بالنسبة إلى واشنطن، «محطة لا يُمكن القفز عنها». واستخدم هؤلاء، كالعادة، منطق التهديد، مشيرين إلى أن «أي تأجيل ستنتج منه إجراءات لن تتساهل مع هذه القوى». وسمع عدد ممن جرى التواصل معهم أو اللقاء بهم أن عنوان هذه الإجراءات هو «إعلان لبنان دولة فاشلة»، وأن تداعياتها «تبدأ بعقوبات ولا تنتهي بفرض تدابير من الأمم المتحدة». لكن أكثر ما كان لافتاً في الرسائل الدبلوماسية ما ينسب إلى الأميركيين وفيه كلام مباشر يقول: «لا انتخابات يعني أن لا صندوق نقد، بالتالي ستتوقف المفاوضات ولن تكون هناك خطة إنقاذ»، وأن أي طرف «سيمنع من تقديم مساعدات للدولة أو للحكومة الحالية ومن تمويل أي مشاريع استثمارية وإصلاحية لأن لا ثقة في أن المنظومة الحالية ستستخدم القروض أو المساعدات لحل الأزمة». واعتبر هؤلاء أن «التهرب من الاستحقاق النيابي محاولة للتغطية على تراجع شعبية الأحزاب بعدما صار واضحاً بأن الغالبية فقدت من رصيدها بعد 17 تشرين»، إضافة إلى تهديد لأحزاب وشخصيات بأنها ستكون تحت العقوبات الأميركية والأوروبية.

وفي هذا السياق، تقول مصادر مطلعة إنه ليس هناك من مؤشرات على تقدم في المفاوضات مع صندوق النقد. وإن «كل ما تردد عن إنجاز اتفاق معه قبل نهاية العام ليس سوى مبالغات»، مؤكدة أن «هناك قراراً بربط الأمرين، ولن يُسمح بالوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد قبل موعد الانتخابات، على أن يكون التنفيذ بعد ذلك». وهذا الكلام قاله مسؤولون في الصندوق في معرض مراجعتهم حول آلية العمل بأن الاتفاق ليس ممكناً مع سلطة انتقالية.

ووفق مطلعين فإن أجواء دول الخليج ليست بعيدة من هذا المنطق. فبعدما ظهر دخول سعودي على خط الانتخابات (بمعزل عن الأزمة المفتعلة مع لبنان أخيراً)، تؤكد المعلومات أن «الدعم السياسي والمالي الذي تفكر الرياض في تقديمه إلى مجموعات من المجتمع المدني أو حزب القوات اللبنانية لن يكون في متناول هؤلاء إلا بعد التأكد من أن الانتخابات ستجرى في موعدها».

(هروان بو حيدر)

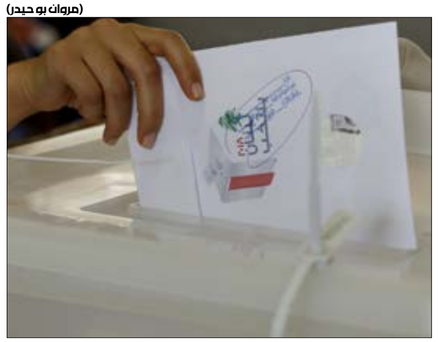

تقرير

لبنان يحترق... بنار أبنائه

اشتعل لبنان في عطلة نهاية الأسبوع مع هبوب الرياح القوية الساخنة وتأخر موسم الأمطار. وكما في كل حريق، أتت النيران على مزيد من المساحات الحرجية وكشفت العجز الرسمي في مواجهة الكوارث.
منذ فجر السبت، شبّت النيران في وادي العزية ـ زبقين (قضاء صور) وامتدت باتجاه المنصوري وبيت ليف، وصولاً إلى مروحين، مروراً بعدد من بلدات صور. وفي مقلب آخر، اندلعت النيران في بلدات صير الغربية والزرارية والقصيبة بين الزهراني والنبطية. ولم تكد تنطفئ نيران الجنوب حتى اندلعت بين السبت وأمس الأحد، في عدد من بلدات إقليم الخروب وجرد جبيل والبترون وعكار وزحلة والشوف وعاليه وبعبدا وزغرتا والبقاع الغربي وجبال الريحان في جزين والزهراني. الحريق الأكبر سجل عصر أمس في أحراج بيت مري والمونتيفردي. وكانت المديرية العامة للدفاع المدني قد نشرت خريطة للمواقع التي يحتمل اندلاع الحرائق فيها. بين الساحل وسفوح سلسلة الشمال، كانت الاحتمالات مرتفعة بين شديدة ومرتفعة جداً ومتوسطة.
توقعات الدفاع المدني أصابت. حرائق بالجملة لم تقو إمكانات فرق الإطفاء المتواضعة على إخمادها بسرعة. طوافات الجيش ساهمت في إخماد النيران في صور وبيت مري. وحظيت بمؤازرة من طوافات اليونيفيل جنوباً. مؤسسة مياه لبنان الجنوبي وضعت محطاتها وآبارها بتصرف فرق الإطفاء.
الحرائق المتنقلة في الجنوب أتت على مساحات زراعية واسعة قدّرت على نحو مبدئي بحوالى ثلاثمئة ألف دونم من الأشجار الحرجية المعمّرة وأعشاب برية وأشجار زيتون وموز وحمضيات. وتسببت باحتراق أربعة منازل سكنية في بلدة شحور وإصابة سبعة أطفال باختناق بسبب كثافة الدخان الذي غطى المنازل في أحد الأحياء السكنية المجاورة للحريق.

(علي حشيشو)

تقرير

فضيحة سانتا ماريا
أين لجنة الرقابة على المستشفيات؟

راجانا حميّة

المشهد نفسه يتكرّر وإن باختلاف الأماكن.
في المشهد الأول (2019): 200 «نزيل» يهرعون من أمام عيون الملتصّصين وعدسات الكاميرات التي توثّق قهرهم في مستشفى الفنار للأمراض العقلية والعصبية، فيما يعلن المستشفى مبنى غير صالح لـ«البشر»، موصياً بإقفاله وتوزيع المرضى على مستشفيات ومراكز أخرى.
المشهد الثاني (2021): 67 نزيلاً، هم للمفارقة النزلاء أنفسهم الذين جرى إجلاؤهم من مستشفى الفنار، يختبرون الذل نفسه أمام عدسات الكاميرات، لكن هذه المرة من مستشفى سانتا ماريا الطبي في راس أسطا (قضاء جبيل) وهو المركز البديل الذي نقلوا إليه قبل عامين!
عامان يفصلان بين المشهدين. لم يتغير سوى اسمي الوزيرين اللذين تعاقبا على تولي حقيبة وزارة الصحة واسم المستشفى. ما عدا ذلك، الصور نفسها: الهياكل البشرية التي صار عليها المرضى بسبب سوء الخدمات والخدمة التي يتلقّونها. أسرّة بالية تتاكلها الأوساخ. مراحيض متسخة. أدوية منتهية الصلاحية. والأهم من كل ذلك، المكان الذي يشبه الحظيرة والذي لا يصلح لإقامة إنسان.
في التفاصيل التي يرويها مدير المستشفى جوزف حرب، يشير إلى أنه خلال العامين الماضيين «كانت الحياة ولا أروع في المركز»، إلى «الشهرين الأخيرين»، عندما صار «عبئاً شويّة تقصير»، فتراجعت نوعية بعض الخدمات، مثل نوعية الأكل لا كميته، ولم نعد نطبخ كل يوم باللحم والدجاج»! وإذ يعترف حرب بـ«شوية التقصير»، إلا أنه يحمّل المسؤولية للوزارة الوصية على المستشفيات التي تصنف «فئة ثانية»، مشيراً إلى أن المستشفى «لم يتقاضَ مستحقاته من الدولة عن عام 2021 برغم مرور عشرة أشهر من السنة». ويلفت إلى التكاليف التي «لم تعد تفي بها المليون ليرة شهرياً التي حددت لكل مريض من قبل الوزارة. في ظل الأزمة الحالية، باتت كلفة المريض نحو 6 ملايين ليرة بين أكل وإنارة وغيرهما من الخدمات».
قبل نحو شهر، أرسل حرب إلى وزارة الصحة العامة كتاباً يعلمها فيه بعدم القدرة على الاستمرار، وجاء الجواب بـ«دعوتي إلى الوزارة لعقد اجتماع تقييمي تُحلّله إعداد دراسة عن كلفة كل مريض. وقد اعترف المجتمعون بأن الكلفة تقارب خمسة ملايين ليرة». إلا أن الاجتماع لم ينته إلى قرار عملي لمعالجة الوضع، فاقترح حرب «الاتصال بأهالي المرضى لنقلهم إلى مراكز أخرى، إلا أن أحداً من المراكز التي حاول بعض الأهالي نقل ذويهم إليها لم يعط موافقة على أي طلب نقل على حساب وزارة الصحة بسبب الكلفة التدنية».
مسؤولية من ما يحصل؟ بالعودة إلى أزمة الفنار والأزمات التي لحقت بمستشفيات ومراكز تابعة لوزارة الصحة، وتزامنت مع تولّي حمد حسن الوزارة، أصدر الأخير قراراً بتشكيل لجنة لمراقبة عمل المستشفيات والمراكز والمؤسسات التابعة لوزارة الصحة، على أن ترفع تقارير دورية عن تلك المؤسسات. إلا أنه على ما يبدو، بحسب مصادر في الوزارة، «لم يكن هنالك الكثير ليقال»! والدليل أن مستشفى «سانتا ماريا» حيث يفترض أن سوء الخدمات لم يكن حصيلة يوم واحد «لم يصدر أيّ تقرير حوله». وقد حاولت «الأخبار» التواصل مع بعض أعضاء اللجنة، إلا أنها لم تلقَ أي جواب.
إلى ذلك، لم تشهد السقوف المالية لمستشفيات «الفئة الثانية» أية تعديلات، إذ إنه في آخر تعديل للسقوف التي طالت عدداً من المستشفيات، لم يكن لتلك الأخيرة أية نسب من التعديل، وتلك حكاية أخرى، وإن كانت لا تبرر الذلّ الذي يمارسه أصحاب تلك المستشفيات.

حدّدت الوزارة مليون ليرة كلفة كل مريض شهرياً!

(هيثم الموسوي)

حرائق الجنوب أتت على 300 ألف دونم من المساحات الزراعيّة

غرفة عمليات وحدة إدارة الكوارث في اتحاد بلديات قضاء صور أكدت لـ«الأخبار» إصابة عشرة عناصر من الدفاع المدني اللبناني والهيئة الصحية الإسلامية وجمعية الرسالة للإسعاف الصحي بجروح طفيفة وقد عولجوا ميدانياً. كما أدى انفجار قنبلة عنقودية في خراج بلدتَي رامية وبيت ليف الى إصابة عنصر في الهيئة الصحية الإسلامية بجروح طفيفة.
حصيلة خسائر الحرائق في المناطق لم تحسم بعد، لكن الأسباب حسمت. وزير البيئة ناصر ياسين، الذي تفقّد حرائق صور طوال يوم السبت، لفت الى أن «الحرائق بعضها بسبب الإهمال وبعضها مفتعل». بدوره، المدير العام للدفاع المدني ريمون خطار قال إن «المواطنين لا يتقيدون بالإرشادات لحماية الأحراج والمزروعات من الحرائق».
وحمّل رئيس اتحاد بلديات جبل الريحان باسم شرف الدين مسؤولية حرائق أحراج الريحان وعرمتى للاهالي. وقال: «يجب أن يكون هناك وعي وإدراك لدى أهلنا الذين هم شركاء في المسؤولية، فأيّ حريق هنا أو هناك في هذا الطقس، وفي أماكن فيها ثروات حرجية أو مساحات من الأعشاب، سببها قيام بعض الأشخاص بتشحيل الأشجار أو بحرق الأعشاب، وهو ما يتسبّب بما نحن به اليوم».
وعلمت «الأخبار» أن وزير الزراعة عباس الحاج حسن والأمين العام للهيئة العليا للإغاثة اللواء محمد خير سيتفقدان مواقع الحرائق في منطقة صور برفقة نواب القضاء. وفيما دعت النائبة عناية عز الدين الى «إنصاف متطوّعي الدفاع المدني من خلال تثبيتهم وإلى تقديم التعويضات للمتضررين ومعالجة الأراضي الزراعية والحرجية المتضررة»، شدد النائب حسن عز الدين على «ضرورة فتح تحقيق لكشف أسباب الحرائق وبخاصة أن الظروف المناخية الحالية وإن كانت عاملاً مساعداً على تمدّد النيران، إلا أنها لا تشكل عاملاً مسبباً لها».
(الأخبار)

تقرير

أسبوع ساخن في «اللبنانيّة»: المدرّبون إلى الإضراب؟

فاتن الحاج

لا يقلّ ملف المدرّبين في الجامعة اللبنانية سخونة عن ملف تفرّغ الأساتذة المتعاقدين وتعيين العمداء وتعديل الرواتب. اليوم، يبدأ المدربون إضراباً مفتوحاً لتحقيق مطالب ثلاثة: إقرار العقود مع إعادة النظر في أجر الساعة، الدخول إلى صندوق التعاضد أسوة بباقي الموظفين، ودفع المستحقات بصورة عاجلة. وبناءً عليه، ستتوقف أعمال تسجيل الطلاب في الكليات، على أن يتزامن الإضراب مع تحركات للمدربين بعد غد في بيروت والمناطق، فيما يفترض أن تكون الأيام المقبلة حاسمة لجهة إعادة الحياة إلى الجامعة أو استمرار الإقفال.
والمدرّبون هم نحو 1400 شخص استعانت بهم الجامعة بعدما كبرت وبدأ ملاكها يفرغ من الموظفين، فعهدت إليهم بمهمات التدريب المهني والإداري والفني ومساعدة الأساتذة في المختبرات والامتحانات وفي كل الأعمال الملحقة والمكملة لهذه المهمات في الكليات والمعاهد، بما فيها التسجيل، وإدخال العلامات وإعداد الإفادات والسكرتاريا والقلم. وهم فئتان أيضاً: متعاقدون بالمصالحة يتقاضون ساعات التدريب سنوياً، ومتعاقدون بالساعة بموجب عقود نظامية ويقبضون شهرياً، والفئتان تستفيدان من الضمان الصحي والاجتماعي.
مصادر المدربين قالت إن الحوار مع رئيس الجامعة، بسام بدران، في 25 الشهر الماضي، أفضى إلى الاتفاق على الإفراج عن مستحقات الأشهر الماضية لمدربي المصالحة (أيار، حزيران، تموز، آب وأيلول) العالقة في التشريع وإصدار العقود الشهرية التي تحتاج إلى توقيع رئيس الحكومة ووزير المال، فيما وعدت رابطة العاملين في الجامعة بتحقيق ذلك خلال 20 يوماً كحد أقصى، لكن ذلك لم يحصل، مع تلويح بأنه لن يكون هناك شيء قبل بداية العام الجديد 2022. ورغم الوعود بإدخال مدربي المصالحة إلى صندوق تعاضد العاملين، على غرار بعض المدربين الآخرين، سُحب الملف، بحسب المصادر، من التداول. وتطالب إدارات الكليات والعمداء المدربين بتغطية دوام 3 أو 4 أيام في الأسبوع، فيما موظفو الإدارة العامة يغطون 50% من الدوام، في حين أن المدربين يريدون تقسيم ساعات عقدهم السنوي على أيام الأسبوع والتي تحصر بين يومين أو ثلاثة كحد أقصى، إضافة إلى رفض بعض المديرين والعمداء إعطاء المدربين الساعات التي لم ينفذوها خلال الإضراب السابق لرابطة العاملين. إلى ذلك، لم تستطع الرابطة أن تأخذ موعداً للمدربين مع الرئيس لمطالبته بتحديد مهل محددة للدفع، أو بالحد الأدنى إصدار بيان يكلف من يراه مناسباً لمتابعة الملف.
الجامعة، كما قالت المصادر، لم تحوّل بعد «المساعدة الاجتماعية» التي تقررت في أيام رئيسها السابق فؤاد أيوب، وتُراوح قيمتها بين 500 ألف و750 ألف ليرة شهرياً (لمدربي المعلوماتية)، وكذلك نصف الراتب الذي كان قد وُعدوا به كسائر أهل الجامعة.
رابطة العاملين رأت، في بيان، أن توقيت تحرك المدربين يشكل ضرراً لمصلحة العاملين ونسفاً للأجواء الإيجابية التي «وصلنا إليها مع إدارة الجامعة، واستطعنا التأسيس لحوار مستمر ودوري مع رئيس الجامعة الجديد، وكان من المنطقي تعليق الإضراب ومنحه القليل من الوقت لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه». وفيما لفتت الرابطة إلى أن الموظفين الإداريين في ملاك الجامعة لن يتوقفوا عن العمل، علمت «الأخبار» أن بعض الموظفين سيتضامنون مع المدربين وسينضمون إلى إضرابهم.
وتتجه الأنظار اليوم، أيضاً، إلى الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة لتقرير مصير إضراب الأساتذة في ضوء الاجتماع بين رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزيري التربية والمال عباس الحلبي ويوسف الخليل، وما ستقدمه الحكومة من حلول للملفات العالقة.
وعلى خط موازٍ، ينفذ الأساتذة المتعاقدون بالساعة اعتصاماً، صباح اليوم، أمام الإدارة المركزية تحت شعار «لن ندخل الجامعة إلا متفرّغين»، لحضّ المسؤولين على إقرار التفرغ، مع الإشارة إلى أن الأساتذة المتعاقدين يمثلون حالياً 80% من الجسم التعليمي الجامعي. وفي هذه الأثناء، تواجه الهيئة التنفيذية حركة اعتراضية من أساتذة متفرّغين ومندوبين في الرابطة يرفضون فكّ الإضراب على وعود على غرار ما حصل في إضراب الخمسين يوماً عام 2019، ويستعدون للانتفاضة على الأداة النقابية ودعوتها للاستقالة.

يتوقف التسجيل في كليات الجامعة اللبنانية ابتداءً من اليوم

LSB

دعوة من مجلس ادارة
البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.
لحضور اجتماع الهيئة العمومية العادية

يتشرف مجلس ادارة البنك اللبناني السويسري ش.م.ل. بدعوة حضرات المساهمين الكرام الى حضور الهيئة العمومية العادية السنوية التي ستنعقد في مركز المعرض الكائن في الحمرا، شارع ابمل اده، بناية الحجي، الطابق السادس، وذلك في تمام الساعة الواحدة ظهرا من يوم الخميس الواقع في ٢٠٢١/١٢/٢ للبحث والتداول في جدول الاعمال التالي:

١- تلاوة التقارير العامة لمجلس الادارة وملخوص الرقابة عن اعمال المصرف لسنة ٢٠٢٠ والتقارير الخاصة عن الاعمال الخاضعة لاحكام المادتين ١٥٩ و١٥٨ من قانون التجارة والمادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف ومناقشتها.
٢- مناقشة حسابات سنة ٢٠٢٠ والمصادقة عليها وتخصيص الناتج و تقرير توزيع الحصة الابراح على المساهمين.
٣- ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة عن أعمال ٢٠٢٠
٤- الخصصات المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون التجارة و تحديد بدلات حضور رئيس واعضاء مجلس الادارة للسنة المالية ٢٠٢٠.
٥- التوخيص لأعضاء مجلس الادارة وفقاً للمادتين ١٥٩ و١٥٨ من قانون التجارة والمادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف
٦- تعيين مفوض المراقبة وتحديد التعيم
٧- أمور أخرى متفرقة أو طارئة.

البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.
مجلس الادارة

حق الرد

الصندوق الكويتي للتنمية:
علاقتنا مباشرة بمجلس الإنماء والإعمار

أوضح الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، تعليقاً على ما نشرته «الأخبار» تحت عنوان «الكويت - ليكس: الـ3G السياديّون وفن التسوّل» (2021/11/13) أنه «لم يُحوّل مبالغ مباشرة إلى حساب شخص ما، يمثّل أي هيئة أو حزب في لبنان، وعلاقتنا مباشرة مع مجلس الإنماء والإعمار اللّبناني وأن تحويل المبالغ يتم وفق إجراءات محدّدة ومدعّمة بإثباتات».
وأوضح المدير العام للصندوق مروان الغانم أن الرسالة المقدمة للصندوق من عضو تكتل الجمهورية القوية النائبة ستريدا جعجع في تشرين الثاني 2020، والتي طلبت فيها النظر في إمكانية تقديم الصندوق الكويتي الدعم لأحد مشاريع «مؤسسة جبل الأرز» التي ترأسها، والمتعلق بتأهيل المرحلة الأخيرة من مستشفى «أنطوان الخوري ملكة طوق - بشري الحكومي»، جاءت بصفتها نائبة في البرلمان اللبناني، وليس بصفتها من حزب القوات اللبنانية، وكون المؤسسة تدير مستشفى حكومياً في بشرّي. وأضاف أن جعجع تقدّمت بطلب المنحة في عهد المدير السابق للصندوق عبدالوهاب البدر، «وأبلغناها في حينه أن الطلب يجب أن يأتي من قبل الجهة المعنية في الحكومة اللبنانية، وهي مجلس الإنماء والإعمار، كونه الجهة الرسمية المعنية بموضوع التمويل الخارجي والمِنَح».
وأوضح الغانم أنه ورد في طلب جعجع أن المستشفى ارتفعت طاقته الاستيعابية بسبب اللاجئين السوريّين، مع العلم أن هناك مبلغاً مخصصاً للبنان هو 30 مليون دولار منحة للاجئين سوريّين، والتي تعهّدت بها الكويت في بروكسل في آذار (مارس) 2019 لدعم الشعب السوري والبلدان المتضرّرة من النزاع في سورية، وأحد مكونات المشروع كان مستشفى بشري، ومن ضمن الإجمالي، مبلغ وقدره نحو 9 ملايين دولار تم تخصيصه وتوقيع اتفاقياته مع عدد من منظمات الأمم المتحدة الإنمائية ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وبذلك يكون المبلغ المتبقّي من المنحة المخصّصة للبنان نحو 21 مليون دولار. وأكّد الغانم أنه «لم يُحوّل أي مبلغ إلى حساب المؤسسة المذكورة، ولكنه سيعامل من ضمن المنحة التي تم التوقيع على اتفاقيتها في أيلول الماضي، وذلك بموجب طلبات سحب يقدمها مجلس الإنماء والإعمار»، مشيراً أنه لم يتم تحويل أي مبلغ من المنحة ككل حتى الآن.
وجدّد أن الصندوق «لم يحوّل مبالغ مباشرة إلى حساب شخص ما يمثّل أي هيئة أو حزباً في لبنان، وعلاقة الصندوق مباشرة مع مجلس الإنماء والإعمار اللبناني، وتحويل المبالغ يتم بحسب إجراءات سحب في الصندوق الكويتي بموافقات داخلية وطلبات سحب مدعّمة بإثباتات، وطرق الدفع من الصندوق تكون بواحدة من ثلاث طرق: وهي سداد مبالغ سبق دفعها، أو مواجهة مدفوعات مطلوبة، أو إصدار تعهد بالدفع».

سبوت لايت

فترة التوقّف الدوليّ... نقمة على الأندية!

التوقّف الدولي هو الفترة التي تتجمّد خلالها النشاطات المسابقات المحليّة كي يتسنّى للاعبين المشاركة رفقة منتخب بلادهم في المباريات القارّية. ورغم أهمية تمثيل البلد الأمّ في المحافل الرياضيّة الدوليّة، كثُرت الشكاوى حول تلك الفترة نظراً الى انعكاسها «السلبي» على الأندية

حسين فحص

تأتي فترة التوقّف في مرحلة حساسة من عمر الدوري (أ ف ب)

يصطدم مسار الدوريات بفترات التوقّف الدولي بين الحين والآخر (هذا الأمر حاصل حالياً)، حيث تتوقّف المسابقات في العالم لمدّة أسبوع أو أكثر كي يلتحق اللاعبون بمنتخباتهم الوطنيّة. ينقسم الوسط الرياضي بين مؤيّد لفترة التوقف الدولي ومعارض لها، حيث يدعم الطرف الأول وجهة نظره بتطوير مستوى اللاعب عبر التماسه أساليب فنيّة وتكتيكيّة جديدة من الجهاز الفني للمنتخب، في حين لا ترغب الفئة الثانية بأن تتوقّف عن مشاهدة ناديها المفضل لفترة ما، نظراً إلى تشكيله جزءاً لا يتجزّأ من «روتينها» الأسبوعي. فيما يلي، بعض من تأثيرات التوقف على الأندية، المدرّبين واللاعبين.

بالنسبة إلى الكادر الفني، لطالما عبّر العديد من مدرّبي الفرق عن شكواهم من فترات الراحة الدوليّة نظراً إلى عدم خلوّها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على الأندية. يخشى المدرّبون من العواقب المحتملة خاصة في المرحلة المبكرة من الموسم وهو ما يزيد من حالة الذعر والارتباك. ورغم المخاوف الكبرى، تشكّل هذه الفترة فرصةً لتعديل الأوتار حيث يعمل المدرّبون على تقييم كل ما يحدث بشكل خاطئ في بداية الموسم، كما أنها تعطي وقتاً كافياً لكي يتأقلم المدرّبون الجدد مع فرقهم، مثل أنطونيو كونتي وتشافي هذا الموسم رفقة توتنهام وبرشلونة.

تسمح فترة التوقّف الدولي بخلط الأوراق أيضاً، حيث يُعطى البعض فرصة جديدة للفت نظر المدرب. ينتهي الأمر بالنسبة إلى اللاعبين الذين لم يتم اختيارهم لتمثيل بلدانهم بالبقاء في قواعد التدريب لمواصلة النظام المعتاد داخل الأندية. هنا، يستغل البعض، خصوصاً لاعبي الدكّة، حالة عدم اليقين بشأن مواقعهم في أنديتهم لمحاولة إقناع المدرب، وهو ما يحدث تماماً بحالة اللاعب سأوّل في تشيلسي الإنكليزي. أما اللاعبون الشباب، فهم يحصلون على فرصة لمواصلة التدريب تحت إشراف مدربيهم، في محاولة لإظهار التطور والتأقلم مع أسلوب لعب المدير الفني للحصول على مشاركات أكثر في المستقبل.

> دائماً ما يعترض مدرّبو الأندية على فترات التوقّف بسبب خوفهم من إصابة لاعبيهم

كسر الإيقاع

إذا كان بعض المدربين يحصلون على فرصة لتصحيح الأمور، فإن فترات الراحة الدوليّة تأتي في أسوأ وقت ممكن بالنسبة إلى الأندية التي تقدم نسقاً عالياً في الدوري المحلي. هذه الأطراف تحمل قلقاً كبيراً مع اقتراب التوقّف الدّولي، خوفاً من عدم الاستمرار في الأداء العالي بعد استئناف المسابقات المحليّة. غالباً ما يعود اللاعبون قبل يومين فقط من مباراة نهاية الأسبوع ما يترك للمدربين وقتاً أقل للعمل مع المنظومة، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على المردود في ظلّ إجهاد اللاعبين وتغيير عقلياتهم من الناحية التكتيكية.

إصابات بالجملة

يُعارض العديد من مدراء اللّعبة الإستراحة الدوليّة (فترة انتقال اللّاعبين إلى المنتخبات) لسبب معين، وهو الإصابة، حيث يميلُ بعض اللّاعبين إلى لعب دقائق كثيرة من كرة القدم عالية المستوى في فترة قصيرة، ما يجعل من فترة الراحة الدوليّة مهمة شاقة وعبئاً إضافياً بالنسبة إليهم.

خلال فترات التوقّف، يسافر اللاعبون باستمرار ولمسافات طويلة كي يلعبوا مباريات شاقة مع منتخباتهم، ولا يحصلون على فترات راحة تُذكر قبل أن يعودوا مرة أخرى للتنافس رفقة أنديتهم. يساهم الدخول والخروج من المناطق الزمنية أثناء تغطية مثل هذه المسافات الطويلة في إنهاك أجساد اللّاعبين، خاصة على مدار موسم متعرّج وطويل، ما يؤثّر سلباً على أدائهم. إضافةً إلى ذلك، ترتفع نسب الإصابة أثناء التوقّف الدولي. صحيح أن لاعب كرة القدم مهدّد دائماً بالانتكاسات البدنيّة، إلّا أن معدل الإصابات يرتفع بشكل ملحوظ في فترة التوقّف الدولي بسبب اختلاف التمارين البدنيّة بين الأندية والمنتخبات إضافةً إلى ضغط المنافسة. هكذا، تكسر لعنة الإجهاد والإصابات نسق الموسم بالنسبة إلى اللاعب، المدرّب والمشجّع أيضاً، نظراً إلى طول مراحل العلاج والإعداد البدني قبل العودة التدريجية إلى المستوى المطلوب. هذا الأمر حصل اليوم مع نادي ليفربول حيث تعرض نجم الفريق ساديو مانيه لإصابة مع منتخب بلاده السنغال.

هذا ويحتلّ التوقّف الدولي مدةً من عمر مسابقات الأندية، لتصبح هذه الأخيرة مطالبةً بخوض مباريات مكدّسة في وقتٍ ضيّق. وفي ظل الضغط في «الروزنامة»، يُجهد اللّاعبون أكثر ما قد يُساهم في كثرة الإصابات وتراجع مردود الفرق، كما تغيّر المراكز في جدول الترتيب العام.

متابعة

كرواتيا تحسم بطاقة التأهّل

لعبت كرواتيا مباراة صعبة (أ ف ب)

منح الروسي فيدور كودرياشوف منتخب كرواتيا بطاقة العبور الى نهائيات كأس العالم 2022 في قطر، حارماً بلاده التأهل المباشر بتسجيله الهدف الوحيد في المباراة عن طريق الخطأ في مرمى فريقه قبل تسع دقائق من نهايتها، وذلك في الجولة العاشرة الأخيرة لمنافسات المجموعة الثامنة.

وكان التعادل يكفي روسيا لبلوغ النهائيات للمرة الخامسة منذ تفكك الاتحاد السوفياتي بعدما دخلت المباراة في صدارة المجموعة وبفارق نقطتين عن كرواتيا وصيفة عام 2018.

وبدا منتخب المدرب زلاتكو داليتش في طريقه الى إنهاء المجموعة في المركز الثاني والاكتفاء بخوض الملحق اعتباراً من اذار/ مارس المقبل، بعدما كافح على عشب رطب أمام دفاع روسي قوي. إلا أن كودرياشوف ارتكب خطأ فادحاً ليضع بلاده أمام طريق طويل للتأهل، فيما تصدرت كرواتيا برصيد 23 نقطة وبفارق نقطة عن روسيا، وبلغت النهائيات للمرة السادسة في تاريخها.

وكانت كرواتيا بقيادة لوكا مودريتش قد أقصت المنتخب الروسي من الدور ربع النهائي لمونديال بلاده قبل ثلاث سنوات بركلات الترجيح. ولحقت كرواتيا بالبرازيل، أولى المتأهلات عن منطقة أميركا الجنوبية، وقطر المضيفة والمانيا وبلجيكا والدنمارك وفرنسا التي هزمتها في نهائي 2018.

وكانت كرواتيا الطرف الأفضل في اللقاء وأهدرت فرصاً عدة؛ أبرزها عبر مارسيلو بروزوفيتش من تسديدة لامست العارضة، قبل أن يجبر وزميله جوزيب يورانوفيتش الحارس الروسي ماتفي سافونوف على التصدّي لمحاولتيهما.

ومع انطلاق الشوط الثاني، أبعد سافونوف رأسية لأندري كراماريتش قبل أن يحرم البديل برونو بيتكوفيتش من منح التقدم لأصحاب الأرض بعد قرابة الساعة على انطلاق الشوط الثاني.

وبدأت الأمور تصعب على كرواتيا حيث كثرت الانزلاقات تحت الأمطار الغزيرة، قبل أن يأتي الهدف العكسي عندما وصلت عرضية الى المنطقة الروسية، ورغم أن كودرياشوف لم يكن تحت أي ضغط، إلا أنه حوّل الكرة بركبته عن طريق الخطأ في مرمى حارسه.

> كانت روسيا بحاجة إلى التعادل فقط لحسم بطاقة العبور إلى المونديال

(أ ف ب)

تصفيات مونديال 2022

اختبار سهل لسويسرا وفرصة أخيرة لإيطاليا

سيحظى المنتخب الإيطالي بفرصة أخيرة اليوم للتأهل المباشر إلى نهائيات كأس العالم 2022، وعدم تكرار فشل عام 2018 وسيناريو 1958 عندما يواجه إيرلندا الشمالية (الساعة 21:45 بتوقيت بيروت)، فيما ستكون المهمة أسهل أمام نظيره الإنكليزي أمام منتخب سان مارينو المتواضع لحجز بطاقة إلى المونديال في الوقت ذاته.

وتعادل الإيطاليين مع سويسرا في روما (1-1)، سيجبرهم على الفوز في بلفاست ضد الإيرلنديين الشماليين الذين ما زالوا خطرين، حتى ولو لم يعد لديهم أي فرصة للتأهل. ويتصدّر منتخب الـ«آتزوري» المجموعة الثالثة مع 15 نقطة، ولكن بفارق هدفين فقط مع سويسرا التي تشاركه الرصيد نفسه. لكن المفارقة أن مباراة السويسريين اليوم أيضاً ستكون أسهل عندما يستقبلون بلغاريا التي لا أمل لديها في التأهل أيضاً.

وقال مدرب إيطاليا روبرتو مانشيني: «سنخوض المباراة ونحن نمتلك ميزة التقدم بهدفين، وهذا ليس لا شيء. بالتالي سيتعين علينا التسجيل في مرمى إيرلندا الشمالية، الأهداف التي لم نسجلها»، ضد سويسرا.

بالتالي، ستسعى إيطاليا إلى عدم تكرار الذكرى المؤلمة بفشل التأهل إلى مونديال روسيا 2018، التي كانت حينها المرة الأولى التي يغيب فيها «الآتزوري» عن كأس العالم منذ 60 عاماً.

والمفارقة أنه في عام 1958، غابت إيطاليا عن المونديال من بوابة بلفاست نفسها، عندما خسرت في المباراة الإقصائية الحاسمة أمام إيرلندا الشمالية (2-1). لكن مانشيني بدا حازماً حيال هذا الأمر قائلاً: «سنذهب إلى كأس العالم، أنا متأكد من ذلك». وقال ذلك على رغم الابتسامة المتكلفة عقب خيبة الأمل في مواجهة سويسرا، وإضاعة ركلة جزاء في الدقيقة الأخيرة كانت ستوفّر عناء التوتر والانتظار.

وأعرب مانشيني عن أمله أيضاً بأن يقدم المنتخب البلغاري «مباراة استثنائية» ضد سويسرا كما حدث في إيطاليا عندما اقتنص نقطة من بطل أوروبا (1-1) في أيلول/ سبتمبر الماضي.

لكن المدرب السويسري مراد باكين لا يتوقع أقل من ذلك من إيرلندا الشمالية، التي فرضت تعادلاً سلبياً على السويسريين في أيلول الماضي. وقال باكين: «سنبذل قصارى جهدنا، ونأمل بأن تفعل إيرلندا الشمالية الشيء نفسه. أن نلغي فارق الهدفين أمر صعب ولكنه ممكن».

لكن قبل التفكير في تسجيل الأهداف في غياب هدافها تشيرو إيموبيلي المصاب، على إيطاليا أن تفكر بالفوز، الذي لا تحقّقه كثيراً منذ كأس أوروبا، مع انتصارين فقط، وثلاثة تعادلات وهزيمة أمام إسبانيا (2-1) في دوري الأمم الأوروبية، ما وضع حداً في تشرين الأول/ أكتوبر للسجل القياسي لـ«آتزوري» من دون هزائم (37 مباراة).

وفي المجموعة التاسعة، من الواضح أن إنكلترا لن تواجه الكثير من المتاعب في تأمين تأهلها المباشر خلال زيارتها إلى سان مارينو، المنتخب الذي يتذيّل الترتيب مع صفر نقاط. ولمنتخب «الأسود الثلاثة» أن فازوا بخماسية نظيفة على مضيفهم في الجولة الأولى من التصفيات في آذار/ مارس الماضي. أما بولندا صاحبة المركز الثاني في المجموعة بفارق ثلاث نقاط وستة أهداف عن الإنكليز، فتستقبل المجر الرابعة.

وفي المجموعة السادسة، تخوض الدنمارك التي سبق وحسمت تأهلها إلى المونديال قبل أسابيع، مباراة هامشية في غلاسكو مع اسكتلندا التي ضمنت من جهتها خوض المباريات الفاصلة.

وتلعب المباريات جميعها في ذات التوقيت (الساعة 21:45 بتوقيت بيروت).

(أ ف ب)

تعادلت إيطاليا في مباراتها الأخيرة أمام سويسرا (أ ف ب)

أبرز مباريات اليوم

إيرلندا الشمالية x إيطاليا
21:45

سويسرا x بلغاريا
21:45

بولندا x المجر
21:45

سان مارينو x إنكلترا
21:45

اخبار محلية

سبعة آلاف عدّاء يشاركون في ماراثون بيروت

نُظم يوم أمس الأحد سباق ماراثون بيروت لعام 2021 بعد توقّف قسري على مدى عامَي 2019 و2020 بسبب تفشي فيروس كورونا. وشارك في الماراثون 7000 عداء وعداءة يمثلون 59 جنسية حول العالم، وقد ركضوا متحدين لأجل «الأمل للبنان» وعملاً بالشعار الذي أُطلق لهذا العام وهو «ركضة أمل».

الماراثون الذي انطلق الساعة السادسة صباحاً غاب عنه العدّاؤون المحترفون الأجانب أصحاب التصنيفات الذهبية والفضية والبرونزية، فكانت الفرصة أمام العدّائين من لبنان وعدد من الدول العربية لتحقيق نتائج إيجابية. وتمكّن اللبناني طوني حنا الذي حلّ أول الرجال في سباق الماراثون من تعزيز رقمه مسجلاً (03: 33 :2) والرقم السابق (38 : 37 : 2). كذلك تمكنت اللبنانية كاتيا راشد من تعزيز رقمها حيث سجّلت (18 : 13 : 3) والرقم السابق (24 : 16 : 3). كذلك عزّز العداء زاهر زين الدين رقمه مسجلاً (26 : 34 : 2) والرقم السابق (15 : 35 : 2)، في حين أخفقت العدّاءة الأولمبية شيرين نجيم في تعزيز رقمها مسجّلة (18 : 00 : 3) والرقم السابق (40 : 36 : 2).

وجاءت النتائج على الشكل التالي: سباق الماراثون، فئة الرجال، حلّ طوني حنا في المركز الأول (03 : 33 : 2)، وخلفه زاهر زين الدين (26 : 34 : 2) وسمير سلمان ثالثاً (42 : 38 : 2). أما في فئة السيدات فقد حلّت شيرين نجيم أولى بزمن وقدره (18 : 00 : 3)، وكاتيا راشد ثانية (18 : 13 : 3)، ونادين كالوت ثالثة (57 : 23 : 3).

أما في سباق نصف الماراثون للرجال فقد حلّ حسين محمد أولاً (37 : 12 : 1)، ومحمد قدوح ثانياً (51 : 12 : 1) وأحمد غالية ثالثاً (03 : 14 : 1).

وعند السيدات حلّت نسرين نجيم في المركز الأول مع نسرين نجيم (08 : 21 : 1).

وفي نصف الماراثون لأصحاب القدرات جاء أحمد الغول أولاً، (12 : 46)، وعند السيدات حلّت منى اللهّيب في المركز الأول بزمن وقدره (55 : 00 : 1). أما في سباق 8 كلم للرجال فقد حلّ العراقي محمد محال في المركز الأول بزمن (19 : 24). وعند السيدات حلّت في المركز الأول جوان مكاري بزمن (40 : 29).

سيّدات لبنان في المستوى الآسيوي الأوّل

بعد غياب دام 10 سنوات، عاد منتخب لبنان لكرة السلة للسيدات إلى مكانه الطبيعي مع منتخبات النخبة في قارة آسيا. وجاء تأهّل لبنان إلى المستوى الأول بعد تتويجه يوم السبت الماضي بلقب بطولة آسيا (المستوى الثاني)، عقب الفوز على المنتخب الأردني صاحب الضيافة في المباراة النهائية بفارق كبير وصل إلى 40 نقطة، (80 - 40).

وخلال البطولة حقّقت سيدات لبنان 4 انتصارات على كل من إيران وسوريا وأندونيسيا والأردن.

وعادت بعثة منتخب لبنان يوم أمس إلى لبنان بعد التتويج، وكان في استقبالها في مطار بيروت رئيس الاتحاد اللبناني أكرم حلبي وأعضاء الاتحاد. وهنّأ حلبي أفراد البعثة باسمه وباسم اللجنة الإدارية للاتحاد وأكد أن الإنجاز الذي تحقّق في الأردن هو ثمرة جهد متواصل من الاتحاد ولجنة المنتخبات الوطنية، وعائلة اللعبة من إداريين ومدربين ولاعبات.

وأضاف الحلبي: «كرة السلة بألف خير وأمامنا استحقاق هام لمنتخب لبنان للرجال الذي سيستهلّ مبارياته في تصفيات كأس العالم بخوض لقاءَين ضد المنتخب الأندونيسي في 26 و29 تشرين الثاني الجاري في مجمّع نهاد نوفل في ذوق مكايل».

قضية

فريق أمني إماراتي لـ«حماية» المنتخب!

وصل ظهر يوم أمس الأحد منتخب الإمارات الأول لكرة القدم إلى العاصمة اللبنانية بيروت، حيث من المقرر أن يواجه منتخب لبنان ظهر يوم غد الثلاثاء ضمن تصفيات كأس العالم. وفور وصول الإماراتيين إلى مطار بيروت حصل جدل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي، بعد ورود معلومات عن وصول فريق أمني لحماية البعثة الإماراتية.

كلام سرعان ما أكده وزير الداخلية اللبناني بسام مولوي الذي كتب على صفحته على «تويتر»: «بعد التداول بخبر وصول فريق أمني إماراتي إلى مطار رفيق الحريري الدولي وبحوزته أسلحة، يهم مكتب وزير الداخلية والبلديات التوضيح بأن الفريق الأمني الإماراتي حضر إلى لبنان لتأمين حماية ومواكبة المنتخب الإماراتي لكرة القدم الذي يخوض مباراة مع المنتخب اللبناني يوم الثلاثاء المقبل. هذا وكان قد سبق وصول الفريق الأمني إلى لبنان استحصاله على موافقة من كل من وزارة الدفاع الوطني وقيادة الجيش اللبناني لإدخال الأسلحة التي تم التأكد منها قبل إدخالها، على أن يحصل الإجراء عينه عند مغادرة الوفد الأمني لبنان».

تعليق الوزير اللبناني أثار موجة من ردود الفعل الغاضبة، بخاصة أن الوزير نفسه كان قد طلب التأكد من تفتيش حقائب البعثة الإيرانية لمنتخب كرة القدم في المطار، والتي وصلت الأسبوع الماضي إلى بيروت وخاضت مباراة مع منتخب لبنان، على الرغم من أن الجميع يعلن أن البعثات تصل ومعها كميات كبيرة من الأمتعة والتجهيزات الرياضية والطبية.

وانتقد الكثير من المتابعين طريقة تعامل وزير الداخلية مع البعثة الرياضية الإيرانية، مقابل دفاعه عن الإجراءات الإماراتية وفريقها الأمني. كما تساءل البعض حول دور قوى الأمن اللبنانية في وقت يأتي الإماراتيون بفريق أمني لحماية بعثة منتخبهم، وإذا ما كان يحق للإماراتيين المجيء بفريق أمني لحماية منتخبهم على الأراضي اللبنانية.

والجدير ذكره أن الاتحاد الآسيوي لكرة القدم يوفد قبل أي مباراة دولية مراقباً يقيّم ظروف المباراة والملعب، وفي حال كان هناك أي خطر على أي منتخب أو فريق أو لاعب، تُنقل المباراة إلى بلد آخر. حتى أن الاتحادين الآسيوي والدولي هما من اتخذا القرار بمنع الجمهور من حضور مباريات التصفيات التي تُلعب في صيدا بجنوب بيروت، لضرورات أمنية، بالتالي فإن الأسئلة كثيرة حول الجدوى من الفريق الأمني.

وطاولت الانتقادات أيضاً الاتحاد اللبناني لكرة القدم الذي رحب على صفحته في «تويتر» بالمنتخب الإماراتي بعبارة «يا هلا برجال زايد في بيروت»، وأعتبر العديد من المتابعين أن أسلوب الترحيب بالمنتخبات يجب أن يكون موحداً، وعدم الاهتمام بمنتخب أو فريق أكثر من الآخر.

(الأخبار)

فلسطين

المقاومة تطوّر إمكانيات الردّ: التجسُّس ليس قَدَراً

في إطار تصعيد الحرب الإلكترونية الإسرائيلية على المقاومة الفلسطينية، وبخاصّة في مجال التجسُّس على الهواتف، شكّلت المقاومة وحدات خاصّة لصدّ الهجمات التي تقوم بها دولة الاحتلال، وبخاصة «الوحدة 8200». وعلى رغم التفوّق الواضح للاحتلال، نظراً إلى الإمكانات الكبيرة التي يمتلكها العدوّ، إلّا أن قدرات المقاومة تطوّرت بشكل لافت خلال السنوات الماضية، بحيث استطاعت الكشف عن العديد من البرمجيات الإسرائيلية الأخرى، إلى جانب «بيغاسوس»، فصائل المقاومة، والمحور بشكل عام. وفي هذا الإطار، كشف مصدر في المقاومة الفلسطينية أن هذا البرنامج وغيره من البرامج المشابهة الأكثر تطوّراً، استُخدمت في سياق محاولات اختراق هواتف مسؤولين وقيادات في فصائل المقاومة، والمحور بشكل عام. وجاء حديث المصدر ليسلّط الضوء على حرب خفيّة، يزيد عمرها على 15 عاماً، بين المقاومة والاحتلال، زادت وطأتها وتطوير برمجيات جديدة

غزة - **رجب المدهون**

بعد أيّام من الإعلان عن تجسُّس دولة الاحتلال على عدد من الحقوقيين الفلسطينيين، عبر برنامج «بيغاسوس» الذي تنتجه شركة «إن أس أو» الإسرائيلية، كشف مصدر في المقاومة الفلسطينية أن هذا البرنامج وغيره من البرامج المشابهة الأكثر تطوّراً، استُخدمت في سياق محاولات اختراق هواتف مسؤولين وقيادات في فصائل المقاومة، والمحور بشكل عام. وجاء حديث المصدر ليسلّط الضوء على حرب خفيّة، يزيد عمرها على 15 عاماً، بين المقاومة والاحتلال، زادت وطأتها وتطوير برمجيات جديدة مخصّصة لاستهدافها، مضافاً إليها سيطرة العدوّ الكاملة على خدمات الاتصالات في الأراضي الفلسطينية.

وعملت وحدات في جيش الاحتلال، وبخاصّة «الوحدة 8200» التابعة لشعبة الاستخبارات «أمان» وأخرى تابعة لجهاز الأمن العام «الشاباك»، على اختراق هواتف مسؤولين في المقاومة، بهدف التجسُّس وجمْع المعلومات، وتحديد أماكن وجود هذه القيادات، إلّا أن برمجيّات جديدة استُخدمت لاختراق الهواتف الحديثة لمسؤولي الفصائل، تمّ كشفها من قِبَل المهندسين التقنيّين للمقاومة خلال السنوات الماضية. ويبدو أن الحرب بين الفصائل والاحتلال تتسع في هذا المجال بشكل متبادَل، بحسب المصدر الذي كشف أن المقاومة شكّلت وحدات خاصّة لصدّ الهجمات الإلكترونية التي تقوم بها إسرائيل، وتحديداً «الوحدة 8200»، فيما بات جميع قادة المقاومة يتّبعون إجراءات أمنية خاصّة للتعامل مع الهواتف تمنع الاحتلال من الاستفادة من عمليات الاختراق والاستهدافات الإلكترونية التي يقوم بها.

وعلى رغم التفوّق الواضح للاحتلال، نظراً إلى الإمكانات الكبيرة التي يمتلكها العدوّ، إلّا أن قدرات المقاومة تطوّرت بشكل لافت خلال السنوات الماضية، بحيث استطاعت الكشف عن العديد من البرمجيات الإسرائيلية الأخرى، إلى جانب «بيغاسوس»، بينهم مَن تبيّن اختراق هاتفه منذ العام الماضي، وآخرون قبل أسابيع، وهم: مدير مركز «بيسان» للبحوث والإنماء أبي العابودي، والمحامي في مؤسسة «الضمير» صلاح الحموري، والباحث الميداني في مؤسسة «الحقّ» في مدينة رام الله، عن اختراق هواتف ثلاثة من العاملين لديها، إضافة إلى اختراق هواتف مسؤولين رفيعي المستوى في وزارة الخارجية والمغتربين ممّن لهم علاقة بمتابعة ملف جرائم الاحتلال في «المحكمة الجنائية الدولية». وتمّ تأكيد اختراق هواتف هؤلاء الموظّفين والعاملين، من خلال الاستعانة بخبراء الأمن الرقمي في منظّمة «فرونت لاين ديفندرز» للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لكن هذا الكشف دفع بمؤسّسة «الحقّ» إلى التواصل مع بقيّة المؤسّسات المستهدفة إسرائيلياً، لفحص هواتف «أيفون» الخاصّة بموظّفيها، ليتبيّن أن مَن تمّ استهدافهم يحملون هواتف شركة «أبل» العاملة بنظام «آي أو أس»، فيما لم يتسنّ فحص مَن يحملون هواتف تعمل بنظام «أندرويد».

وتتخوّف المؤسسات من أن يكون الاختراق الذي حصل، قد أثّر في أمن جميع العاملين فيها، وبخاصّة ممّن جرى اكتشاف التجسّس على هواتفهم، لا سيما بعد القرار العسكري الإسرائيلي باستهداف هذه المؤسسات وملاحقتها، بحيث يمكن أن يقوم الاحتلال باعتقال مَن يعملون في هذه المؤسسات. ويبدو أن التخوّف في محله، إذ يؤكد مدير مركز «بيسان»، أبي العابودي، في روايته لتجربته وقلقه باعتباره أحد المستهدفين، أن «البرنامج التجسّسي يستهدف الهاتف بشكل كبير ويتمّ التلاعب فيه وتشغيل الكاميرا والسماعة والمايكروفون والمكالمات، وتشعر أن هذا الأمر وصل إلى انتهاك الخصوصية بمستوى عالٍ جداً». ويضيف العابودي أن «مستوى الانتهاك كبير، بحيث تصبح معلوماتي مستباحة، حتى صور الأطفال والعائلة والخصوصيات. البرنامج التجسّسي خطير ويتلاعب ببيانات الهاتف وغيّرها ويحمّل مواد من دون إذن صاحبه. نحن نتعهّد بملاحقة المنفّذين للانتهاك، هدفهم أن نسكت، لكنّنا لن نسكت».

إلى ذلك، فشلت دولة الاحتلال، أخيراً، في إبعاد اتّهامات ضدّها بالتجسُّس على موظفين في وزارة الخارجية الفلسطينية وفي منظّمات حقوقية فلسطينية، بواسطة برنامج «بيغاسوس»، وفقاً للمحلّل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، الذي أكد أن البرنامج بات يُعتبر، دولياً، نوعاً من «البضاعة السامة»، كون مَن يلجأ إلى خدمات شركة «أن أس أو» يخضع لمراقبة دولية خاصّة، بسبب الغضب الذي أثاره نشاط الشركة لدى حكومات تعرّض مسؤولون فيها للتجسّس.

يمتلك العدو برمجيات تقنية عسكرية وأمنية متطوّرة، يمكنها التحكّم بالشبكات الفلسطينية بشكله كامل (أ ف ب)

شكّلت المقاومة وحدات خاصة لصدّ الهجمات التي يقوم بها الاحتلال، وبخاصّة «الوحدة 8200»

مصانع إسرائيليّة لعمّال غزّة: تكبيل يد المقاومة بالمكتسبات المعيشيّة

على الرغم من أن عقباتٍ كثيرة تعترض طريق التوصّل إلى تهدئة طويلة الأمد بين المقاومة الفلسطينية في غزة وإسرائيل، إلّا أن حكومة نفتالي بينت تواصل التلويح بأوراق إغراء إنسانية تظهّرها رابحة. فبعدما فتحت الباب أمام بضعة آلاف من عمّال غزة للعمل في الداخل المحتلّ، كشفت مصادر إسرائيلية، أخيراً عن الانتهاء من التخطيط لإنشاء عشرات المصانع بمحاذاة أقصى القطاع، ستفتح أبوابها لاحقاً لاستيعاب الآلاف من العمال

غزة ــ **يوسف فارس**

لا يُعدُّ الحديث عن بناء مدينة صناعية بمحاذاة معبر بيت حانون «إيرز» المحاذي لشمال قطاع غزة، لافتاً، إلّا في سياق التوقيت الذي جاء فيه، وخصوصاً أن المنطقة الصناعية تلك، كانت قائمة وتعمل بكامل طاقتها الإنتاجية قبل أن تدمرها إسرائيل بعيد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وتغلقها بشكل كامل عام 2004، بعد مسلسل طويل من القيود التي فرضت على دخول العمّال الغزيّين إليها.

ما كشفته صحيفة «معاريف» العبرية أكد أن المشروع الذي أُنهي التخطيط له، وُضع، أخيراً، على طاولة مجلس الوزراء الإسرائيلي، وصنّاع القرار على المستوى الأمني. وذكرت الصحيفة أن الخطّة ــ في حال تنفيذها ــ ستشمل مصانع متعدّدة المجالات، تديرها الشركات الإسرائيلية بشكل مباشر، ويعمل فيها عمّال من قطاع غزة، لافتةً إلى أنه على رغم اكتمال تلك المخطّطات، إلّا أن الحكومة في تل أبيب لم تعطِ موافقتها النهائية بعد على هذه الخطوة التي لاقت ترحيباً كبيراً من رؤساء مجال مستوطنات غلاف غزة، وكذلك الجيش الإسرائيلي.

بالعودة إلى خصوصية التوقيت الذي يأتي في أعقاب جولة مباحثات غير منتجة، شاركت فيها الفصائل الفلسطينية مع جهاز المخابرات المصرية، انتهت مطلع تشرين الأوّل الماضي، من دون إحراز تقدم يذكر في أيٍ من الملفّات العالقة، ولا سيما صفقة تبادل الأسرى، وملف الإعمار، والهدنة الطويلة الأمد. إضافة إلى ذلك، يأتي الحديث عن التوجّه الإسرائيلي بعد شهور من انتهاء معركة «سيف القدس»، والتي شدّدت بعدها سلطات الاحتلال من حصارها المفروض على القطاع، على نحو لم يشهده سكان غزة منذ عام 2015. بالنسبة إلى إسرائيل، فإن تثبيت حالة الهدوء القائمة، التي من شأنها أن تعطي فرصة أكبر لنجاح حكومة بينت. كل ذلك إضافة إلى الاستفادة من طاقة العمالة الهائلة في غزة والتي يرغب الاقتصاد الإسرائيلي في توظيفها تلبيةً لاحتياجاته الخارجية».

تريد إسرائيل من التسهيلات المعيشية التي تقدّمها إعطاء حكومة حماس ما تحرص على المحافظة عليه (أ ف ب)

من وجهة نظر المقاومة التي لم تعقّب على التوجّه الإسرائيلي الجديد، فإنها تدرك، وفق محمد المصري، وهو باحث سياسي، أن أيّ تحسينات اقتصادية ومكتسبات معيشية ليس هدفها المصالح الفلسطينية بحدّ ذاتها، بقدر ما هو تحقيق الهدوء الذي يحتاج إليه المستوى السياسي الإسرائيلي. يكمل المصري: «تريد إسرائيل من التسهيلات المعيشية التي تقدّمها إعطاء حكومة حماس ما تحرص على المحافظة عليه، لتفكّر ألف مرّة قبل أن تتّخذ في قادم السنوات قراراً بخوض مواجهة مع الاحتلال، إذا ما اعتدى الأخير على أيٍّ من المقدّسات الوطنية». وفي ما بدا أنه تنفيس للمخططات الإسرائيلية، أصدرت «حماس» تصريحاً صحافياً في ذكرى اغتيال قائد أركانها، أحمد الجعبري، أكدت فيه أن يد المقاومة ستبقى مشرّعة للردّ على أيّ اعتداء إسرائيلي سيطال «أبناء شعبنا ومقدساته». وتابع البيان: «جاهزون لإعادة الكرة... فالمقاومة راكمت قدراتها وطوّرت إمكاناتها العسكرية التي مكّنتها من تثبيت قواعد الاشتباك وردع الاحتلال في حال إقدامه على تجاوز أيّ من الخطوط الحمر».

ورد فيه أن «الخطوة ستتمّ بمعزل عن الجهود المبذولة في القاهرة للتوصّل إلى صيغة مناسبة لصفقة تبادل أسرى مرتقبة، إذ تسعى إسرائيل من خلالها إلى تعزيز أمن المستوطنات الجنوبية، عبر التخفيف من احتقان الظروف الإنسانية في القطاع، والتي تنعكس في صورة توتّر ميداني يتدحرج في كثير من الأحيان إلى جولات مضبوطة، أو فعاليات شعبية متصاعدة».

الخبير الاقتصادي محمد أبو جياب يرى أن انتهاج إسرائيل هذا المسار لا يعدو كونه إعادة استخدام لأساليب قديمة كانت مستخدمة أصلاً في أعقاب توقيع «اتفاق أوسلو» عام 1994، وهو النهج ذاته الذي تنظر إليه الحكومات الديموقراطية في الولايات المتحدة الأميركية. وقد حاول وزير الخارجية الأميركي في عهد باراك أوباما، جون كيري، دفْع حكومة الاحتلال آنذاك، إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية لسكّان القطاع، كمدخل لتثبيت الهدوء الميداني.

يشرح أبو جياب، في حديثه إلى «الأخبار»: «تحاول إسرائيل تحقيق عدّة أهداف من إعادة بناء المنطقة الصناعية، أهمّها على المستوى القريب، ترغيب حماس والمقاومة في إنضاج الوساطة المصرية للوصول إلى صفقة تبادل أسرى تتنازل فيها المقاومة عن بعض من شروطها التي تراها إسرائيل مستحيلة، إلى جانب الهدف من بناء المنطقة الصناعية يوضحه مقال آخر نشرته «معاريف»، وهو أن تكون بديلاً عن العمّال الغزيّين في الداخل المحتلّ، إذ ستوفر هذه المنطقة بيئة عمل مضبوطة أمنياً، لا تخترق العمق، وتراعي المصالح الاقتصادية لكل الأطراف».

تدرك المقاومة أن أيّ تحسينات اقتصادية ومكتسبات معيشية ليس هدفها المصالح الفلسطينية بحدّ ذاتها

سوريا

سباق نفوذٍ أميركيّ - روسيّ
قطار التسوية يحطّ في دير الزور

أعادت الحكومة السورية تنشيط ملفّ المصالحات في محافظة دير الزور، بالتزامن مع الأنباء عن استعدادات روسيا لتثبيت موطئ قدم لها في الريفَيْن الغربي والشرقي لهذه المحافظة، في موازاة تعزيز حضورها العسكري في الرقّة. وفي حين تمّ إرجاء زيارة وفد من «مجلس سوريا الديمقراطية» - كانت مقرّرة الأسبوع الماضي - إلى موسكو، للقاء مسؤولين روس، وصل وفد أميركي إلى الحسكة، حيث التقى مسؤولي «الإدارة الذاتية»، في ما يبدو أن السباق يستعر بين واشنطن وموسكو على تعزيز نفوذهما في المنطقة

الحسكة - **إيهم مرعي**

تعكس تحرّكات الولايات المتحدة العسكرية والسياسية المتزامنة، سباقاً محموماً على تثبيت نفوذها في الشرق السوري، في ظلّ مساعي تركيا المتواصلة إلى خلط الأوراق، عبر التهديد بتنفيذ عملية عسكرية تستهدف مناطق سيطرة «قوات سوريا الديمقراطية» الممتدّة من منبج إلى تل تمر. وفي موازاة التسريبات الكردية عن تأجيل أنقرة عمليتها العسكرية، لعدم تمكّنها من استحصال دعم أميركي أو روسي للمضيّ قُدُماً في خطوتها هذه، يبرز نشاط دبلوماسي - عسكري روسي وأميركي في المنطقة، يسعى البلدان من ورائه إلى تنفيذ أجندتهما المختلفة. وهو ما يتّضح من خلال مواصلة روسيا توسيع حضورها العسكري في الشرق السوري، وسط معلومات تفيد بأن ضبّاطاً روساً أنهوا للتوّ نصب صواريخ «إس-300» داخل مطار الطبقة العسكري الخاضع لسيطرة «قسد»، فيما تخطّط موسكو لإنشاء نقاط مراقبة في ريفي دير الزور الشرقي والغربي.

في المقابل، ارتفعت وتيرة التعزيزات العسكرية الأميركية الواصلة إلى مناطق سيطرة «قسد»، في ظلّ إعادة نشاط الدوريات في تل تمر، والتي تستضيف أساساً قاعدة روسية تقع في مقرّ محطّة الأبقار في البلدة الاستراتيجية على الطريق الدولي «M4». تطورات ترافقت مع وصول وفد أميركي برئاسة نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، إيثان غولدريتش، إلى محافظة الحسكة، ولقائه، أوّل من أمس، مسؤولين من «قسد» و«مجلس سوريا الديمقراطية»، بعد إعلان هذا الأخير تلقّيه دعوةً لزيارة موسكو. ووفق بيان صادر عن «قسد»، بحث الوفد «ملفّ خفْض التصعيد ووقف إطلاق النار، في المنطقة وفي سوريا بشكل عام، ومواصلة الجهود لإلحاق الهزيمة بتنظيم داعش»، كما «تمّ التباحث حول الصعوبات الأمنية والاقتصادية التي تعاني منها مناطق شمال سوريا وشرقها، وسُبل زيادة تقديم الدعم لتجاوز آثار الحرب وتحسين البنى التحتية والتنمية الاقتصادية بما يضمن الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها». وثمة ترجيحات تحكي عن أن «مجلس سوريا» أجّل زيارته إلى موسكو، بهدف التحضير لاستقبال وفد الخارجية الأميركية، والبحث في ترتيبات تتعلّق بالحصول على تطمينات بمنْع الهجوم المتوقّع لتركيا. وتؤكد مصادر «مسد»، لـ«الأخبار»، أن تأجيل الزيارة التي كانت مقرّرة منتصف الأسبوع الماضي، «يعود لأسباب تتعلّق بإجراءات السفر»، بعدما رفضت حكومة كردستان العراق منْح تأشيرات دخول للوفد الذي كان من المقرّر أن يصل الثلاثاء إلى العاصمة الروسية. وتوقّعت المصادر أن «يحصل الوفد على تسهيلات تضمن وصوله قريباً إلى موسكو عبر قاعدة حميميم»، نافيةً «أيّ علاقة بين (إرجاء الزيارة) ووصول الوفد الأميركي إلى المنطقة»، ومؤكدة أن «واشنطن لا تتدخّل باللقاءات التي تجريها مسد والإدارة الذاتية مع موسكو ودمشق».

ارتفعت وتيرة التعزيزات العسكرية الأميركية الواصلة إلى مناطق سيطرة «قسد»

وفي ظلّ غياب توجّه أميركي واضح في سوريا، تحرص «قسد» على ربط نشاط الولايات المتحدة في المنطقة، بتثبيت وقف إطلاق النار، واستمرار خفْض التصعيد، في إشارة إلى كبح النوايا الهجومية التركية، فيما تنفي واشنطن أيّ تعاون مع «الإدارة الذاتية» خارج إطار «مكافحة الإرهاب». وجاء النفي الأميركي غير المباشر، على لسان الناطق باسم «البنتاغون»، جون كيربي، الذي أكد أن «شراكة الولايات المتحدة مع قسد تقتصر فقط على مكافحة الإرهاب». وردّاً على سؤال حول حديث القائد العام لـ«قسد»، مظلوم عبدي، عن منْح واشنطن ضمانات لفصيله بعدم شنّ تركيا عملية عسكرية جديدة ضدّه، قال إنها المرّة الأولى التي يسمع فيها بهذا الكلام. وكان عبدي صرّح لموقع «المونيتور» بأن «واشنطن أعطت قسد ضمانات بأنها تعارض، ولن تقبل بأيّ هجوم من جانب تركيا». كما بيّن أن «روسيا أبلغتهم بأنها لم تبرم أيّ صفقات مع تركيا»، مؤكداً أن «الجيش الوطني السوري، المدعوم من تركيا، قد يشنّ هجوماً ضدّ قواتنا بدلاً من الجيش التركي».

من جهة أخرى، تواصل الحكومة السورية، بدعم من الجانب الروسي، تنفيذ إجراءات تهدف إلى بناء الثقة مع سكان دير الزور، تمهيداً لدخول حكومي تدريجي إلى مناطق سيطرة «قسد». وبدأت الجهات الأمنية والعسكرية السورية، أمس، تنفيذ تسوية شاملة تطاول المطلوبين الأمنيين، والإجراءات المتعلّقة بخدمة العلم، مع توافد المئات إلى مقرّ الصالة الرياضية في مدينة دير الزور، معظمهم قادمون من مناطق سيطرة «قسد». وتسعى الحكومة السورية إلى نزْع أيّ مخاوف غير مبرّرة للسكان هناك، تتعلّق ببثّ إشاعات عن نيّتها اعتقال أعداد كبيرة من سكان المنطقة الخاضعة لسيطرة «الإدارة الذاتية»، وإثبات عدم مصداقية ذلك، من خلال فتح الباب للمصالحة والتسوية. وفي هذا الإطار، يؤكد أحد شيوخ العشائر في دير الزور، أحمد الموح، في تصريح لـ«الأخبار»، أن «عملية التسوية شهدت في يومها الأوّل إقبالاً كبيراً من سكان المناطق الخاضعة لسيطرة ميليشيا قسد في أرياف دير الزور والحسكة»، لافتاً إلى أن «التسوية تشمل كل مَن لم تتلطّخ يداه بالدماء، بالإضافة إلى العسكريين الفارّين داخلياً وخارجياً، والمتخلّفين عن الخدمة الإلزامية والاحتياطية، مع التعهّد بتأدية خدمتهم ضمن محافظة دير الزور». وتعليقاً على الأنباء عن أن التسوية تمهّد لدخول الدولة السورية في مرحلة لاحقة إلى هذه المناطق، قال الموح إن «الجيش السوري هو القوّة الشرعية الوحيدة، ويحقّ له الدخول إلى كامل الجغرافيا، وهو أمر سيحصل عاجلاً أم آجلاً»، متوقّعاً أن «يحظى بحفاوة وترحيب في حال دخل المنطقة في أيّ وقت».

تواصل الحكومة السورية، بدعم من الجانب الروسي، تنفيذ إجراءات تهدف إلى بناء الثقة مع سكان دير الزور (أ ف ب)

العراق

يريد «الديموقراطي الكردستاني» مشاركة كردية فاعلة في الحكومة المركزية (أ ف ب)

عاد تحالف تقسيم العراق الدولي - الإقليمي - العراقي ليطلّ برأسه من جديد، مستنداً إلى نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة التي حقّق فيها «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، ذو النزعة الانفصالية، تقدّماً ملحوظاً، في ما يخاطر بجرّ البلد إلى أتون فوضى بدأت ملامحها تظهر في الهزات الأمنية التي شهدها في أعقاب الانتخابات المثيرة للجدل، نتيجة التوجّهات الإقصائية للقوى الفائزة فيها

الأكراد يقودون قاطرة التقسيم في عودة إلى «كانتونات» بايدن

بغداد - **سرى جيّاد**

لا يخفي «الحزب الديمقراطي الكردستاني» أبداً، لا طموحاته الانفصالية، ولا رغبته في توظيف وضع المنطقة الكردية في الصراع الإقليمي لتحقيق هذا الهدف. لكنه صار يعتقد، بعد الانتخابات التي حلّ فيها أوّلاً بين الأحزاب الكردية بتحقيقه تقدّماً ملحوظاً، بوجود نافذة فرصة للوصول إلى غايته هذه بمؤازرة قوى إقليمية ودولية لديها مشاريع تقسيمية للعراق، وخاصة الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية والإمارات. وعلى رغم أنه لم يَعُد إلى ذكر الموضوع منذ أن أصبح نائباً للرئيس باراك أوباما في عام 2009، طرح الرئيس الأميركي، عضو مجلس الشيوخ في حينه جو بايدن، عام 2007، تقسيم العراق إلى ثلاثة كانتونات (شيعي وسني وكردي)، على غرار ما طُبِّق في البوسنة والهرسك، محاججاً بأن اليوسنيين لم يعيشوا في سلام إلّا بعد تقسيم البلد بينهم وبين كروات وصرب البوسنة.

ويقول القيادي في «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، ريبين سلام، في حديث إلى «الأخبار»، إن «علاقة الإقليم مع بغداد ما بعد الانتخابات وقبلها أيضاً، مبنيّة على سياسة حكومة الإقليم، وهي التفاوض والطاولة المستديرة وحلحلة وتصفير جميع النقاط العالقة بيننا»، موضحاً رغبة الحزب - الساعي إلى الاستفادة من نتائج الانتخابات - في أن يتمّ «إنتاج حكومة تتمتّع بتأييد ودعم وطنيَّيْن»، ولا سيما أن «الحكومات الإقليمية والدولية، بشكل عام، تريد إبرام العقود مع حكومة دائمة مدعومة من قِبَل الشعب، صاحب الإرادة الأصلية الرسمية». وهذا يعني أن الحزب الذي فاز بـ33 مقعداً في مجلس النواب المكوّن من 329 مقعداً، يريد الانضمام إلى حكومة أغلبية مع القوى الفائزة، وخاصة «التيار الصدري» الذي حاز 73 مقعداً، وحزب «تقدّم» (محمد الحلبوسي) الذي نال 38 مقعداً، إضافة إلى كتل صغيرة أخرى، على رغم أن مساعي تشكيل حكومة إقصائية كهذه، أدّت بالفعل إلى هزّات أمنية خطيرة. وبحسب سلام، فإن «وفداً من الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني زار بغداد، ليس للاتفاق على شكل الحكومة، ولكن لجسّ النبض واستطلاع الرأي، وليستجمع الآراء المختلفة للإخوة السنة والشيعة. وجرى الاتفاق على أن المشهد العراقي يقتضي أن تكون هناك ولادة سريعة لهذه الحكومة، وأن يُصار إلى احترام

> **يطالب «الحزب الديمقراطي» بثلاثة أثلث معطّلة لكل من الأكراد والسُّنّة والشيعة في الحكومة المقبلة**

نتائج الانتخابات... سيتم إرسال وفود جديدة، ونستقبل وفوداً من بغداد إلى حين تشكيل الحكومة». ويرى القيادي الكردي أن هناك حاجة إلى أن يكون «رئيس الوزراء مقبولاً من قِبَل جميع الجهات العراقية؛ فوضْعُ البلد خاصّ جداً، والتجارب التي مرّ بها، بيّنت أن اختيار الرئيس يجب أن يستند إلى معايير التوازن والتوافق والشراكة الحقيقية».

يريد «الديمقراطي»، إذاً، مشاركة كردية فاعلة في الحكومة المركزية، ليس على غرار مشاركة الأكراد منذ الزمن الملكي في الحكومات العراقية، حين كان حضورهم شكلياً، ولم يكونوا مشاركين حقيقيين في صنع القرارات. وفي أوضح إشارة إلى الرغبة في التقسيم، دعا سلام إلى منْح أثلاث معطّلة لكلّ من الأكراد والسُّنّة والشيعة في الحكومة المقبلة، وهو ما ينسجم تماماً مع مقترح بايدن السالف، قائلاً إن العراق «لن يشهد استقراراً، إلّا عند تطبيق مبدأ الثلث المعطّل في القرارات المهمّة». كما طالب القيادي الكردي بـ«تطبيق النصوص الدستورية لسنة 2005، وخاصة المادة 140 التي كان من المفترض تنفيذها منذ 31 كانون الأول 2007»، مضيفاً: «(إننا) منذ ذلك الحين، نطالب بتطبيقها على ثلاث مراحل: التطبيع والإحصاء ومسألة الاستفتاء، ولكن مع الأسف لم يتم تنفيذ إلّا ما بين 10% إلى 15% من التطبيع، ولم يتم الإحصاء ولا الاستفتاء حتى نعلم إرادة هذه المناطق، هل تريد الانضمام إلى حكومة الإقليم، أم إلى الحكومة المركزية؟». ويشير سلام بذلك خاصة إلى مدينة كركوك المختلطة والغنية بالنفط التي يعتبرها الأكراد جوهرة التاج في أيّ دولة كردية إذا ما قيض لها أن تقوم.

ولأن المشروع مرهون بقبول المعترضين على العملية الانتخابية، بنتائجها، فإن القيادي الكردي يدعوهم إلى ذلك، بالقول إن «القبول بالنتائج أهمّ من إجراء الانتخابات. فالدول البعيدة عن الديمقراطية تقوم بإجراء الانتخابات، ولكنّ القوى السياسية فيها لا تقبل بالنتائج إذا لم تحصل على عدد مرضٍ لها من المقاعد»، مضيفاً: «نحن قَبِلنا بالنتائج على رغم ملاحظاتنا الكثيرة، لأن عدم القبول يؤدّي إلى الفوضى وعدم الاستقرار».

الوضع الناشئ في العراق نتيجة الخلاف على نتائج الانتخابات التي تقول قوى «الإطار التنسيقي الشيعي» إنها تعرّضت إلى عمليات تزوير واسعة النطاق أدّت إلى تغيير هذه النتائج، يتيح للأكراد إعادة طرح المشروع الانفصالي الذي انهار لدى سقوط استفتاء الـ25 من أيلول 2017؛ وهم يستفيدون من أن الاحتلال الأميركي، وفق ما تشير إليه الأحداث الأخيرة، لن يترك العراق في نهاية العام الجاري، إلّا بعد أن يغرس فيه بذور التفجير، وهو استخدم خلال الانتخابات ويستخدم حالياً كل إمكاناته، مع حلفائه في إسرائيل والخليج والداخل العراقي، للتأكّد من أن فشله في بناء العراق على قياس مصالحه بعد 18 عاماً ونيف من الغزو الأوّل، لن يجعل البلد يذهب إلى اصطفاف لا يريده، وتحديداً مع إيران.

متفرقات

الكويت تطوي صفحة «خلية العبدلي»

أفرجت الكويت عن المحكومين في قضية «خلية العبدلي»، بعد دخول العفو الأميري الذي شملهم حيز التنفيذ. عفوٌ خرج بموجبه 20 متّهماً، «لم يتبقَّ سوى مدان واحد فقط في هذه القضية (محكومة بالمؤبّد)، لا يزال يقبع داخل السجن المركزي»، وفق صحيفة الـ«القبس» الكويتية. وجاء الإفراج بعدما نشرت الجريدة الرسمية مرسومَين أميريَّين ضمّا 35 اسماً، بقضيان بالعفو وتخفيض مدّة العقوبة المحكوم بها على بعض الأشخاص. وتعود قضية «خلية العبدلي» إلى عام 2015، حين أعلنت وزارة الداخلية الكويتية عن كشف خليّة تُعدُّ لـ«أعمال إرهابية»، مدعومة من إيران وحزب الله، قبل أن توجّه النيابة العامة الكويتية تهمة «التخابر مع إيران وحزب الله» إلى 25 كويتياً وإيراني واحد.

(الأخبار)

«طالبان» تستعرض قوّتها... بأسلحة أميركية

نظمت حركة «طالبان»، أمس، عرضاً عسكرياً في العاصمة الأفغانية، كابول، مستخدمةً عدداً كبيراً من العربات المدرعة الأميركية وطائرات مروحية روسية. وقال الناطق باسم وزارة الدفاع، عناية الله خوارزمي، إن العرض نُظِّم لتخريج 250 جندياً انتهت فترة تدريبهم. وتضمّن العرض عشرات المركبات المدرعة من طراز «إم 117» أميركية الصنع والتي شوهدت تسير على طريق رئيس في كابول وترفع علم الإمارة الإسلامية، مع تحليق طائرات مروحية من طراز «إم آي-17» على علوٍّ منخفض، وحمل الكثير من الجنود بنادق هجومية أميركية الصنع طراز «إم 4». ومعظم العتاد والأسلحة التي تستخدمها «طالبان» حالياً، هي تلك التي قدّمتها واشنطن للحكومة التي كانت تدعمها، والتي انهارت قبيل إتمام الانسحاب الأميركي من أفغانستان في نهاية آب الماضي.

(الأخبار)

بريطانيا تستعدّ لـ«حرب» مع روسيا

قال رئيس الأركان البريطاني، نك كارتر، إنه يجب الاستعداد للحرب مع روسيا، إثر التطورات الأخيرة في شرق أوروبا. وأضاف كارتر، في تصريحات لشبكة «بي بي سي»، أن فكرة دفع اللاجئين

للتدفّق نحو حدود الاتحاد الأوروبي، هي واحدة من مخطّطات وألاعيب روسيا لزعزعة الاستقرار في المنطقة، مشيراً إلى أن الأحداث الأخيرة على الحدود البيلاروسية والأوكرانية هي من النوع الذي تتبعه الحكومة الروسية منذ زمن طويل من أجل تشتيت الانتباه في المنطقة.

ورداً على سؤالٍ إن كان التوتّر الأخير سيؤدي إلى الحرب، أفاد كارتر: «لا أعلم، لكن برأيي يجب أن نكون على أهبة الاستعداد، والتأكّد من قدراتنا الرادعة». وفي تصريحات أخرى عبر قناة «سكاي نيوز»، أوضح كارتر أن روسيا باتت تشكل تهديداً أكبر في منطقة شرق أوروبا، معرباً عن أمله في أن لا تنشب حرب معها، مضيفاً أنه واثق من أن موسكو أيضاً لا تريد ذلك، إلّا أنه يجب على «حلف شمال الأطلسي» الاستعداد من أجل حرب محتملة.

والاثنين، حاول طالبو لجوء عبور الحدود لدخول بولندا من بيلاروسيا، حيث يوجد حالياً حوالى 4000 طالب لجوء على حدود البلدين، بحسب وكالة الأنباء البولندية.

(الأخبار)

إعلانات رسمية

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب عمر ملحم العبيط لموكله الشيخ علي محمد علي حماده سندي تمليك بدل عن ضائع للقسمين 11 و19 من العقار 1015 منطقة ميناء الحصن.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في بيروت

جويس عقل

استراحة

كلمات متقاطعة 3886

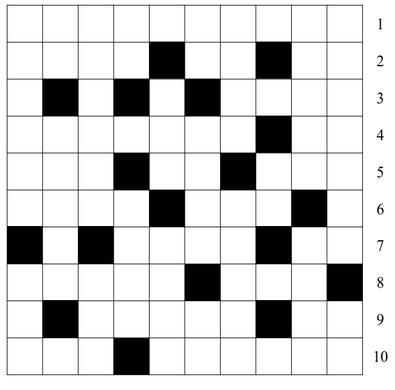

افقيا

1- أديب وشاعر فرنسي راحل – 2- حرف عطف – إحسان – لقب تركي – 3- دافع المحامي عن المتهم تحت قوس المحكمة – 4- جحر العنكبوت – عاصمة جزر برمودا – 5- تحكمّ في غضبه – من أسماء البحر – نزل على سطح القمر – 6- كأس – حاور وجادل – 7- حرف جر – تسمية يُعرف بها طائر الباز في شمال أفريقيا – 8- من الأشجار – الأرض الواسعة الخضراء – 9- بسط يده – الفقر وسوء الحال – 10- محافظة سعودية – مدينة لبنانية

عمودياً

1- فنان لبناني له أغنية " التنورة " – إسم موصول – 2- بماشي التطورات في الشركة – نرخي الستارة – 3- زار الأماكن المقدسة – 4- لحقه – مداخل – 5- ورك – أخفي الكنز في الأرض – خاصتي – 6- أعلى الجبال – كافح – 7- ثار الهواء – خلاف نهاري – 8- صادقتها وناصرتها في شتى الأمور – من أدوات الخياط – 9- خداع في الإمتحانات – واضع معجم أميركي – 10- عاصمة أميركية – من الخضر

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- موزامبيق – 2- حامض – اوسلو – 3- ترحيّ – محن – 4- وبَ – ما – أهمس – 5- داخ – وليمة – 6- دتروبت – 7- ري – جامع – شك – 8- وسن – لف – 9- يتوه – قولقو – 10- شانزليزيه

عمودياً

1- محمود درويش – 2- وا – باتيستا – 3- زمن – خرّ – نون – 4- اضرم – وج – هزّ – 5- حاويات – 6- باب – لتم – فل – 7- يو – اي – علوي – 8- قسّمهما – فلز – 9- لحمة – في – 10- تونس – مكروه

sudoku 3886

9	4		1		6	3		
2			4				1	
			5	2	7			
8		3		4				
5		4				2		9
			6			4		3
	9		2	5	4			
	1				3			
		2	7		1	5	6	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 3885

4	8	2	1	3	6	5	7	9
9	7	5	4	2	8	1	3	6
3	1	6	9	7	5	2	4	8
8	9	1	7	5	3	6	2	4
6	5	3	2	8	4	9	1	7
2	4	7	6	1	9	3	8	5
1	6	8	3	9	7	4	5	2
5	3	4	8	6	2	7	9	1
7	2	9	5	4	1	8	6	3

مشاهير 3886

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

روائية وأديبة وناقدة مصرية (1923-1996) أولت إهتماماً خاصاً بشؤون المرأة وقضاياها. تعرضت للإعتقال زمن حكم الرئيس أنور السادات

6+1+11+7+5 = الهضبة ■ 10+9+8+6 = وكالة الفضاء الأوروبية ■ 4+3+2 = خيال النائم

حل الشبكة الماضية: **سيريل دومورو**

إعداد
نعوم مسعود

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

سينما

بابلو لارين وفرنسوا أوزون وآخرون تناولوا الموضوع الحارق

الكنيسة والبيدوفيليا... «لحظة العار» الطويلة

على مدار العقود الثلاثة الماضية، كانت الكنيسة الكاثوليكية تترنّح تحت وطأة فضائح التحرّش الجنسي واغتصاب اطفال، مع خروج قصص كهنة مفترسين في جميع أنحاء العالم. وككلّ مؤسّسة وسلطة دينيّة، دافعت الكنيسة عن نفسها وحاولت إخفاء الفضائح وكتابة تقارير تزعم أنّ بعض الانتهاكات سببها مشاكل في المجتمع المعاصر وحفنة من الكهنة. لكن من رومانيا إلى فرنسا مروراً بلبنان (المحكوم عليه منصور لبكي)، ظلّت تخرج تباعاً وقائع اعتداءات جنسية على الأطفال أجبرت رأس الكنيسة الكاثوليكية البابا فرانسيس اول من أمس على وصف هذه الممارسات بأنّها «لحظة عار» في تاريخ الكنيسة، شاكراً الصحافيّين على المساعدة في الكشف عنها ومعبراً عن حزنه على الضحايا. لحظة اعتراف طالت، لكنها محمودة رغم كل شيء. لكن إذا عدنا إلى الوراء، نكتشف انّ الكنيسة تعاطت بشكل مختلف مع هذه الاعتداءات. منذ ظهور السينما، انخرطت الكنيسة في حرب ضد القيم الحديثة والعلمانية. وخلال الثلاثينيّات، رأت في صناعة السينما فرصةً لوضع قانون اخلاقي اجتماعي موحّد لها، سعت من خلاله إلى التأثير المباشر على صناعة السينما من خلال مشاركتها في هيئات الرّقابة. في اميركا مثلاً، أنشأت الكنيسة «فيلق الحشمة»، بقيادة اثنين من كبار الأساقفة. كانت مهمة هذا الفيلق مراقبة عملية الرقابة على أفلام هوليوود والتأكد من الدقة «الأخلاقية» للفيلم. في ذلك الوقت، كانت فضائح التحرش واغتصاب الأطفال تبارح جدران الكنيسة. وفي حال خرجت، كانت الكنيسة تعرف تماماً كيف تخفيها. ولانّ المؤسستين الدينية والسياسية تحتاجان لبعضهما، فقد كانتا تعرفان كيف تخفيان الفضائح عن وسائل الإعلام وعدسات السينما. ولو تسرّبت، كان السياسيّون يوظّفون نفوذهم لإخفاء كل أثر. مع انفصال الدين عن الدولة وتوالي الفضائح، لم يعد بمقدور الكنيسة او السياسيّين إخفاء شيء. بدأت الصحافة بفضح الممارسات التي ظلّت مكتومةً، قبل ان تحمل السينما الشعلة وتنقل هذه الفضائح للوصول إلى جمهور اوسع واكبر. لقد اصبحت السينما اداة مهمة لنشر هذه الفضائح أكان من خلال الافلام التسجيلية او الروائية. كل سنة، نشاهد أعمالاً من كل العالم تفضح هذه الممارسات وتدينها. وكل سنة تُمنع هذه الافلام في لبنان وعالمنا العربي (فكرة الرقابة والمنع أصبحت سخيفة، فكل شيء متاح على الإنترنت). في مايلي بعض الافلام العالمية التي فضحت التحرش واغتصاب الاطفال على يد كهنة. افلام متاحة على الإنترنت كما على منصّات الافلام. على امل ان تفتح هذه الاعمال عقول وعيون وقلوب مَن يشكّك في هذه الأخبار

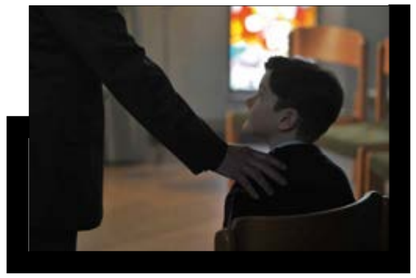

«بفضل الرب» (2018)

By The Grace of God

عبارة قالها الكاردينال الفرنسي فيليب باربارين خلال مؤتمر صحافي للدفاع عن الأب بيرنار بريينات، أصبحت عنوان فيلم المخرج الفرنسي فرنسوا أوزون. «بفضل الرب» فيلم حاولت الكنيسة الفرنسية منعه لأنّ محاكمة الأب لم تنته بعد. الأب بيرنار، من ليون الفرنسية، اعتدى جنسياً على 80 قاصراً بين 1986 و1991، بينما حاولت الكنيسة التغطية عليه. حكم على الأب بتهمة الاعتداء الجنسي وعلى الكاردينال باربارين وعلى خمسة آخرين بتهمة التغطية على الاعتداءات والانتهاكات في محاكمة سمّتها الصحافة الفرنسية بـ «محاكمة الصمت». «بفضل الرب» اتهام سينمائي هادئ مثير لا يترك مجالاً لوجهَتي نظر. أوزون لم يكن حيادياً، ليس هناك حياد في موضوع مماثل، ولكن معركته ليست مع الأب المعتدي فقط، بل مع السلطة الكنسيّة التي تتحمل مسؤولية كبيرة. والإدانة الأكبر هي لهذا النظام الذي وقف مكتوف الأيدي، تغاضى، غطّى، برّر، بل غفر أعظم الخطايا.

«مسيرة الشفاء» (2021) – Netflix

Procession

صليب أبيض على جدار أبيض، في غرفة نوم بيضاء حيث كاهن يجلس على زاوية السرير مع سروال وسيقان مفتوحتين. يقول، وهو يمسك بذراع صبي صغير لتقريبه: «عليك أن تعترف بكل شيء. الكنيسة الكاثوليكية كانت جيدة لك ولأمك ولأخيك، أختك. انت لا تريد أن يذهب كل هذا، أليس كذلك. لذا أخبرني، ما الخطب الذي ارتكبته؟ ماذا عن تفكيرك في الفتيات؟ ماذا تفعل عندما تفكر في الفتيات؟ إذا كنت لا تستطيع إخباري، يمكنك أن تريني. أرني ما تفعل عندما يكون لديك أفكار غير نقيّة». هذا المشهد المزعج، يعاد تصويره ومنبثق من ذكريات طفولة إد كافاغان. في وقت لاحق، اكتشف كافاغان أن القضية المرفوعة على هذا الكاهن المعتدي قد تم إسقاطها. لتنفيس غضبه، يحطّم كل الغرفة البيضاء بالمطرقة. «مسيرة الشفاء» وثائقي يتتبّع ستة ناجين تعرّضوا للاعتداء الجنسي من قبل قساوسة في الكنيسة الكاثوليكية، بينما يسعون للتغلب على صدماتهم من خلال علاج يركّز على إعادة بناء السيناريوهات التي عاشوها وتطوير سيناريوهات خيالية، بناء على تجاربهم الخاصة. يريد هؤلاء الناجون أخيراً مواجهة أشباحهم والقدرة على المضي قدماً. توم ومايكل ومايك وجو وإد ودان، يعيدون إحياء أكثر الذكريات إيلاماً لمواجهة وسحق مخاوفهم التي تطاردهم في حياتهم. بالنسبة إلى كثيرين منهم، مجرّد التواجد في الكنيسة أمر صعب. وفي الأشياء الصغيرة، تظهر الذكريات المكبوتة. بالنسبة إلى البعض، رائحة البخور والورنيش على المقاعد والكلور في المسبح والزجاج الملوّن والأثاث الخشبي الداكن تُعيد إليهم الذكريات القاسية. في الفيلم، كل ما يجلب الشعور بالراحة والأمان، استحال كابوساً لدى هؤلاء الضحايا.

«سبوتلايت» (2015)

Spotlight

في الولايات المتحدة، وتحديداً في بوسطن التي لطالما كانت مدينة خاصة بموقعها، ولكنة الناس، وتاريخ السينما الحافل بأفلام صوّرت فيها، يأخذنا «سبوتلايت» للمخرج توم ماكارثي، إلى بوسطن عام 2002 لا ليقدّم أفلام الدراما المشهورة، لكن ليكشف لنا حقيقة حاولت الكنيسة التستر عليها لسنوات. قصة حقيقيّة عن أربعة صحافيّين قابعين في أسفل مقر جريدة «بوسطن غلوب»، يفجّرون فضيحة أخلاقية تخصّ رجالاً في الكنيسة: ثبت أنّ هناك كهنة يعتدون، منذ الثمانينيّات، على قاصرين، حتى تخطى عدد ضحاياهم الآلاف. كما ثبت أنّ هذه الأفعال كانت معروفة داخل الكنيسة وأن أساقفة أبقوا هذه الجرائم سريّة وأعادوا تعيين الكهنة المتّهمين في أبرشيات أخرى وفي مواقع استمروا فيها في الاحتكاك بالأطفال من دون رقابة، وبالتالي السماح للمعتدين بمواصلة جرائمهم. يبسّط الفيلم للمشاهد أحداث التحقيق الصحافي الاستقصائي الذي انطلق من مقال رأي إلى فضيحة أخلاقية وسياسية تتعلق بالاغتصاب والتحرش الجنسي بأطفال في الكنيسة الكاثوليكية. كانت الفضيحة قوية إلى درجة بدء التشكيك في الكنيسة بكاملها، لأنّ ما كُشف لا يدين كهنة فقط بل أساقفة غطّوا، وبطاركة برّروا، وسلطة سياسية حاربت الصحافة، وحتى أقارب ضحايا غضّوا النظر وثبّتوا أنفسهم بـ «الإيمان». سيناريو مثالي، مثبت بحوارات واضحة لقصّة مبنيّة على أحداث حقيقيّة، وفقط أولئك الذين لا يتجرّأون على رؤية الحقيقة يكذّبونها.

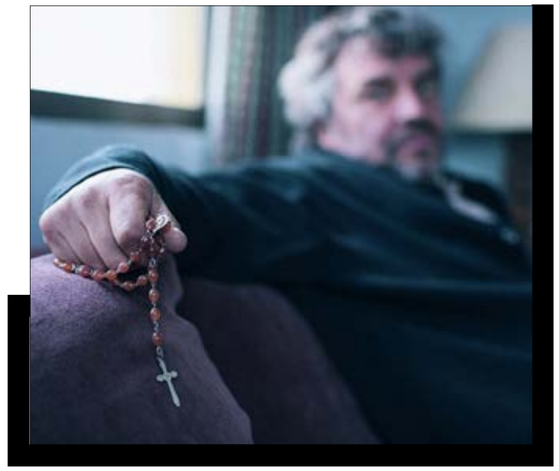

«النادي» (2015)

The Club

المخرج التشيلي بابلو لارين يفتح أبواب الجحيم ويدعونا للمشاهدة. لكن في جحيم فيلم «النادي»، العذاب ليس الهدف، فقط الإمعان في الجانب المظلم والخبيث والضار الذي يمكن للإنسان أن يصل إليه. لا يحتاج لارين إلى المعارك في الحرب، ولا الاستعانة بالخيال العلمي أو بمؤثّرات تُثير الرعب في النفوس. إلا أنه أظهر لنا الجثة: بيت معزول على غرار البيوت الألمانية القديمة مع جدران صفراء بالقرب من الخليج الصغير، ومناظر جميلة للمحيط الهادئ. كل ذلك مع وجود أربعة كهنة، وراهبة، كلّهم يعيشون في هذا البيت. منعزلون للتكفير عن خطاياهم، وكل شخص يحتفظ بسرّ وحشي داخله. ينكسر التوازن والروتين المعتاد مع وصول شخص جديد، فيُفتح صندوق باندورا، مشرعاً الأبواب على أشباح الماضي. لا وجود للأفعال الجيدة في الفيلم. «النادي» هو حلقة مفرغة، هاوية إلى الجحيم. إنه لا ينتقد الكنيسة فحسب، بل كل السلطة الكنسيّة العاجزة عن معاقبة أعضائها. «النادي» قصة تُضاعف الشعور بالرعب النفسي كي تحافظ على المشاهد المتسمّر أمام أحداثها. دراما مصوّرة بألوان قاتمة، تعتبر كوميديا سوداء فقط لتفادي تأثيرها النفسي والمساعدة في هضم ما حصل.

يكتبها شفيق طبارة

في الصالات

«فينوم 2»: فلتكن مسخرة!

يعود أحد أكثر الأبطال الخارقين غرابة وفكاهة بعد غياب ثلاث سنوات. بعد النجاح المفاجئ الذي حقّقه فيلم «فينوم» (2018)، عاد توم هاردي ليكون إيدي بروك، المراسل الاستقصائي الذي تبدو حياته المهنية أفضل قليلاً من حياته الشخصية المؤلمة. وإلى جانبه الطفيلي الفضائي «سيمبيوت» المتعايش داخله الذي يمنحه قوة خارقة. الاثنان يعيشان حياة متضاربة بسبب شخصية كلّ منهما، خصوصاً «سيمبيوت» بسبب شهيته للعقول البشرية والشوكولا. خلف «فينوم: فلتكن مذبحة» (2021) لدينا مخرج غزير الإنتاج هو آندي سركيس، وتعود ميشيل ويليامز في دور «آن» الحبيبة والصديقة الضائعة، ووودي هاريسون في دور «كليتوس كاسيدي» الذي يصبح الشرير والمتهجّم والدائم الصراخ.

هرب كليتوس من السجن وأصبح لديه طفيلي فضائي خاص يسعى للانتقام من الأعداء وإنقاذ حبيبة الطفولة شريك (ناعومي هاريس) التي تتمتع بقوتها الخارقة الخاصة.

وهنا تبدأ المعركة بين بروك/فينوم وبين كليتوس/كارنيج.

كما الفيلم الأول، فـ «فينوم: فلتكن مذبحة» ممتع، هناك ومضات إبداعية ملحوظة مشتقّة من مشاركة آندي سركيس الخبير وراء الكاميرا. لكنه قصير (ساعة ونصف ساعة تقريباً زمن قليل على أفلام «مارڤل»). هذه المدة القصيرة قدّمت الفيلم كمزيج سريع لكل العناصر، مصمّم ليكون مضغوطاً وكثيفاً. أضف إلى هذه المشاكل النصّ غير المضبوط بشكل جيد. تعمل القصة على الانتقال من مشهد إلى آخر، وصلة الوصل بين المشاهد هي مصادفات غير مبرّرة، إلى درجة أنّها تنهار إذا بدأنا بتحليل بنية الفيلم. وما تبقّى في النهاية هو التسلية والإثارة. حقّق الفيلم وظيفته في الترفيه واستحقّ ثمن التذكرة. توم هاردي لا يزال يلهو، وهذه الفضيلة العظمى للفيلم وليس عيباً أن لا يحمل نفسه على محمل الجدّ. يصرخ «فينوم: فلتكن مذبحة» من أجل المبالغة، وكل شيء يقدَّم بشكل دموي وفكاهي. يحتوي الشريط على ما يكفي من السخرية الذاتية المنعشة، وكل معضلة فيه تحاول حلّ نفسها بنوع من المزاح.

«فينوم: فلتكن مذبحة» هو بالتأكيد أحد أكثر الأفلام السيئة التي شاهدناها أخيراً. شخصياته هستيرية، تصرخ باستمرار في فيلم سريع، إلى درجة أنّ المشاهد يخطو بعضُها على بعض باستمرار. لكن بفضل نكاته وعنف الرسوم المتحركة، يؤدي الفيلم ما عليه، ويقول: أنا فيلم «B» التهموني بسرعة وافرحوا. الفيلم ترفيه بسيط وغير ضارّ وغير منطقي ولا ريب فيه. ولأننا نعلم أن «فينوم» هو أحد خصوم الرجل العنكبوت المفضّلين، ظهر أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في قصص «مارڤل» المصوّرة، علينا التزام مقاعدنا بعد انتهاء الفيلم لأنّ «مارڤل» لديها مفاجأة صغيرة ستكشف عنها. لا شك في أن أفلام «فينوم» باقية معنا، ولكنها، من اليوم فصاعداً، تتطلّب نهجاً أكثر وضوحاً وجدية. جزء ثالث مماثل سيُفقدنا حتماً الاهتمام بالشخصية، ولكن بالتأكيد لا يجب أن تتعدّى مدة الأجزاء التالية التسعين دقيقة وإلا سوف نصاب بالطرش!

> كلّ شيء في الفيلم يُقدم بشكل دموي وفكاهي

Venom: Let There Be Carnage
في الصالات

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 15 تشرين الثاني 2021 العدد 4489

رحيل

إحدى أغنى التجارب الشعرية والفنية في العالم العربي

إيتل عدنان... الطفلة التسعينية توارت خلف البحر

رحلت أمس الشاعرة والرسّامة السوريّة اللبنانية إيتل عدنان (1925 – 2021)، في باريس عن ستة وتسعين عاماً. هكذا انتهت واحدة من أغنى التجارب الشعرية والفنية في العالم العربي والعالم، بتنوّعها بين الشعر والفن التشكيلي والصحافة والفلسفة. يصعب اختزال حياة عدنان، التي ولدت في بيروت لأم يونانية وأب سوري. في بداية العشرين من عمرها، تركت بيروت التي ولدت فيها إلى فرنسا، حيث درست الفلسفة في جامعة السوربون قبل أن تنتقل بعدها إلى أميركا، وتحديداً إلى كاليفورنيا التي علّمت في إحدى جامعاتها فلسفة الفن، بين الخمسينيات والسبعينيات. في تلك الفترة، بدأت تتبلور شخصية الشاعرة الشابّة التي كانت قد كتبت حينها «قصيدة البحر» المستلهمة من علاقتها الفائضة مع بحر بيروت. حرب التحرير الجزائرية كانت إيذاناً لها في تلك الفترة للتخلّي عن الكتابة بالفرنسية، كموقف ضدّ الاستعمار الفرنسي. اتخذت الرسم بديلاً من ذلك كلغة للتعبير، وتحديداً الرسم بالعربية وفق تعبيرها. بينما كانت الكتابة عدسة ما تراه، كان الرسم بالنسبة إليها عدسة لدواخلها، على حد تعبيرها. من هنا يمكن قراءة الفارق ما بين الكتابة، والرسم كلغة طبيعية داخليّة، رسمتها مساحات طبيعية غالباً من أنابيب الألوان ومباشرة بالسكين. وبالتزامن مع الحرب الأميركية على فيتنام، بدأت كتابة الشعر بالإنكليزيّة. كأنّه كان محكوماً على شعرها، أن ينقاد وراء الثورات والحروب والمآزق السياسية والإنسانية بين فيتنام والجزائر والعراق وفلسطين ولبنان بالطبع.

لم تعد عدنان إلى بيروت، إلا عام 1972، في وقت كانت المدينة تتلمّس طريقها إلى الحرب الأهلية. عملت في تلك الفترة كمحرّرة ثقافية لجريدة «الصفا» الصادرة بالفرنسية، وبعدها في «لوريان». كأنما هناك ما كان يطردها من المدينة. فالحرب التي اندلعت عام 1975، دفعتها مجدّداً للسفر إلى باريس، حيث كتبت روايتها الوحيدة «الست ماري روز» (1977) حول حياة المهاجرة السورية ماري روز بولس التي أسّست مدرسة للصم والبكم في لبنان.

لم يستطع أي أسلوب تعبير أن يتسع لإيتل عدنان، التي وزّعت تجربتها الأدبية على النثر والشعر في مؤلّفات مثل Moonshots عام 1966، و«الهندي لم يملك جواداً» (1985)، و«هناك. في ضياء وظلمة النفس والآخر» (1997) التي ترجمها عن الإنكليزية الشاعر العراقي الراحل سركون بولص، و«قصائد الزيزفون» التي صدرت بالعربية عام 2001، و«يوم القيامة العربي» (1998). أما قصائدها ونصوصها، فقد وجدت طريقها إلى العربية من خلال مجلّات «شعر» و«مواقف» و«الكرمل» و«ملحق النهار». في النثر، كتبت عدنان «عن مدن ونساء: رسائل إلى فوّاز» (1993) وهي عبارة عن رسائل عن النسوية أرسلتها عدنان إلى فوّاز طرابلسي، و«باريس عندما تتعرّى» (1993)

تخلّت عن الكتابة بالفرنسية، كموقف ضدّ الاستعمار واتخذت الرسم بالعربية بديلاً من ذلك

ومؤلّفات أخرى. ومثلما تمدّدت أمكنة عدنان بين مدن عدّة، تنوّعت لغاتها بين الفرنسية والإنكليزية بالإضافة إلى ممارستها الفنيّة نفسها. وبالعودة إلى لوحاتها، فقد سيطر عليها نوع من التدفّق اللوني والشكلي، الذي لم يخل من الشاعرية الهادئة والتأمليّة، في ترجمتها لأمكنة ومشاهد طبيعية من أسفارها بين المدن. لكنها في كلّ الحالات، تصبح على سطح اللوحة أمكنة خاصّة وداخلية تقوم على فائض وطفرة لونيّة ضمن قالب تجريدي من الأشكال والمربعات والدوائر والخطوط التي تتقاسم المشهد. وفي رسمها للطبيعة، ثمة ما هو أكثر من عملية تقنية في نقل التضاريس الماديّة للمدن بقدر كان أشبه باستنطاق لمفاهيمها الفلسفية الواسعة. لطالما تعاملت عدنان مع الفن على أنّه لغة أخرى. هو كان بابها إلى العربية خصوصاً في دفاترها المطويّة «ليبيريللو» المستلهمة من الدفاتر اليابانيّة، وقد بدأت العمل عليها منذ الستينيات. فيها استثمرت عدنان ليونة اللغة العربية وأحرفها التي تتحوّل إلى لغة فنية أخرى، من خلال التحكّم والتنويع على أحجام الأحرف والكلمات وأشكالها، خصوصاً حين نقلت مراراً في السابق قصائد بعض الشعراء العرب أمثال عبد الوهاب البياتي وأنسي الحاج وآخرين. أعمال أتيح لنا رؤيتها في معرضها البيروتي الأخير الذي احتضنته غاليري «صفير زملر» (الكرنتينا . بيروت) عام 2019، بعنوان «انتفاضة الألوان»، فقد أرادته بارقة أمل للبلاد التي كانت وما زالت تخوض أقسى أزماتها. أما معرضها الاستعادي الأخير، «قياس جديد للضوء»، فلا يزال مستمراً في متحف «غوغنهايم» في نيويورك حتى بداية السنة المقبلة.

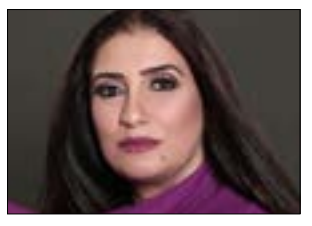

«بيروت ترنّم» للأمل الآتي

في الأول من كانون الأول (ديسمبر)، ينطلق مهرجان «بيروت ترنّم» بنسخته الـ 14 في كنائس بيروت و«أسمبلي هول» وأسواق بيروت. «رغم الصعوبات، يواصل المهرجان رسالته محافظاً على استمرارية ومجانية الحفلات التي يعتبرها المنظّمون ضرورة لا ترفاً» وفق ما جاء في البيان. تضم الدورة مجموعة من الفنانين العالميين كالسوبرانو كارمن جياناتاسيو، والتينور الأميركي جاك سوانسون، والمتزوسوبرانو المصرية فرح الديباني.... الفنانون اللبنانيون حاضرون مع عازفة التشيلو جنى سمعان، وغادة شبير (الصورة)، وغي مانوكيان وماتيو الخضر وعبير نعمة. وتعود الجوقات لتنشد الميلاد، إلى جانب أمسيتين للأوركس ترا الفيلهارمونية اللبنانية.

«بيروت ترنّم»: من 1 حتى 23 كانون الأول (ديسمبر) ـ كنائس بيروت و«أسمبلي هول» وأسواق بيروت ـ beirutchants.com

«عامل - عرسال» في «حلّة» جديدة

بعد 40 عاماً على افتتاحه، انتقل «مركز عامل الصحي – التنموي» في عرسال إلى موقع أكبر مساحة مع توسيع لبرامجه وخدماته في البلدة التي تستضيف عدداً من النازحين أكبر من عدد سكانها! افتتح المركز رئيس «مؤسسة عامل الدولية» كامل مهنا (الصورة) ورئيس بلدية عرسال باسل الحجيري الذي نوّه بعمل المؤسسة التي «لا تفصلها جغرافيا ولا حدود طائفية» في وقت تتقاعس فيه الدولة عن تأمين الحاجات الأساسية للمجتمع المضيف والنازحين. وشدّد مهنا على أن المركز الجديد «في خدمة كل الناس بمعزل عن خياراتهم أو انتماءاتهم السياسية والدينية والجغرافية»، مشيراً إلى أن عدد المستفيدين من خدمات المركز بلغ العام الماضي 21549 شخصاً.

رحيل همفري ديفيز... عاشق الأدب العربي

رحل المترجم البريطاني همفري ديفيز أخيراً عن 66 عاماً، بعد عقود طويلة كرّسها لترجمة الأدب العربي الكلاسيكي والمعاصر إلى الإنكليزية. ديفيز الذي قضى نتيجة مضاعفة حالته بالسرطان في الأشهر الأخيرة، يعدّ أحد أبرز المترجمين من العربية إلى الإنكليزية مع حصيلة تبلغ 18 مؤلّفاً مترجماً. درس اللغة العربية في «جامعة كامبريدج» خلال الستينيات، والتحق بعدها بمركز الدراسات العربية في «الجامعة الأميركية في القاهرة». بعد تلك الفترة، عمل في النشر في القاهرة، وشارك في «معجم اللغة العربية المصرية» للسعيد بدوي، ومارتن هايندس. بين الثمانينيّات وبداية التسعينيّات، تنقّل ديفيز بين بلدان عربية عدّة منها السودان وفلسطين وتونس، حيث عمل مع منظّمات وجمعيات مختلفة، قبل أن يقيم أخيراً في القاهرة. هناك، بدأ رحلته في الترجمة سنة 1997، مع قصّة لسيد رجب، تلتها رواية «كفاح طيبة» (1944) لنجيب محفوظ. منذ نهاية التسعينيات، بدأ العمل على مشروع ضخم تمثّل في ترجمة كتاب «هزّ القحوف بشرح قصيد ابي شادوف» ليوسف الشربيني الذي يعدّ من أبرز مؤلفات الأدب العربي التي صدرت قبل مطلع القرن العشرين وتقدّم وصفاً للريف المصري. توّج هذا المشروع بترجمة الكتاب، بالإضافة إلى إصدار نسخة عربية حديثة منه قام ديفيز بتحقيقها وكتابة مقدّمتها النقديّة، تلاها إصدار معجم للكتاب. هكذا تراوحت اهتماماته بين الكلاسيكي والمعاصر في الأدب العربي حيث ترجم لكتّاب كثيرين أمثال الياس خوري، ونجيب محفوظ، ومريد البرغوثي، وعلاء الأسواني، وبهاء طاهر، وجمال الغيطاني، ومحمد مستجاب، وحمدي الجزار، وخالد البري، وأحمد العايدي، بالإضافة إلى أحمد فارس الشدياق ويوسف الشربيني. كما نال ثلاث جوائز من «بانيبال» الخاصة بترجمة الأدب العربي عن ترجماته لـ «واحة الغروب» لبهاء طاهر، و«باب الشمس» و«يالو» للياس خوري.

أحمد حويلي: «الحبّ ديني»

بعد أمسيات أحياها في «مسرح دوّار الشمس» في بيروت، يعود أحمد حويلي (الصورة) بأمسية صوفية جديدة بعنوان «الحبّ ديني» مساء الثالث من كانون الأوّل (ديسمبر) المقبل. سيطلّ المؤدّي والمنشد الصوفي هذه المرّة على خشبة مسرح «بيار أبو خاطر» في «الجامعة اليسوعيّة». وقد أعلن حويلي، أن الأمسية ستتضمّن إطلاق ألبوم جديد من دون الكشف عن اسمه، على أن ينضمّ إلى ألبوماته الأخرى منها «عرفت الهوى» و«مختارات صوفية». وسيقدّم الأمسية مع فرقته الموسيقية، مؤدّياً قصائد للحلاج، وحافظ الشيرازي، وجلال الدين الرومي، ورابعة العدوية وقصائد أخرى من تلك التي اعتدناها في أمسياته.

«الحب ديني» لأحمد حويلي: 20:30 مساء 3 كانون الأوّل (ديسمبر) - مسرح «بيار أبو خاطر» (طريق الشام – بيروت). للاستعلام: 03/718924

الإثنين 15 تشرين الثاني 2021 العدد 172
Lundi 15 Septembre 2021 no172

الأخبار

رأس المال

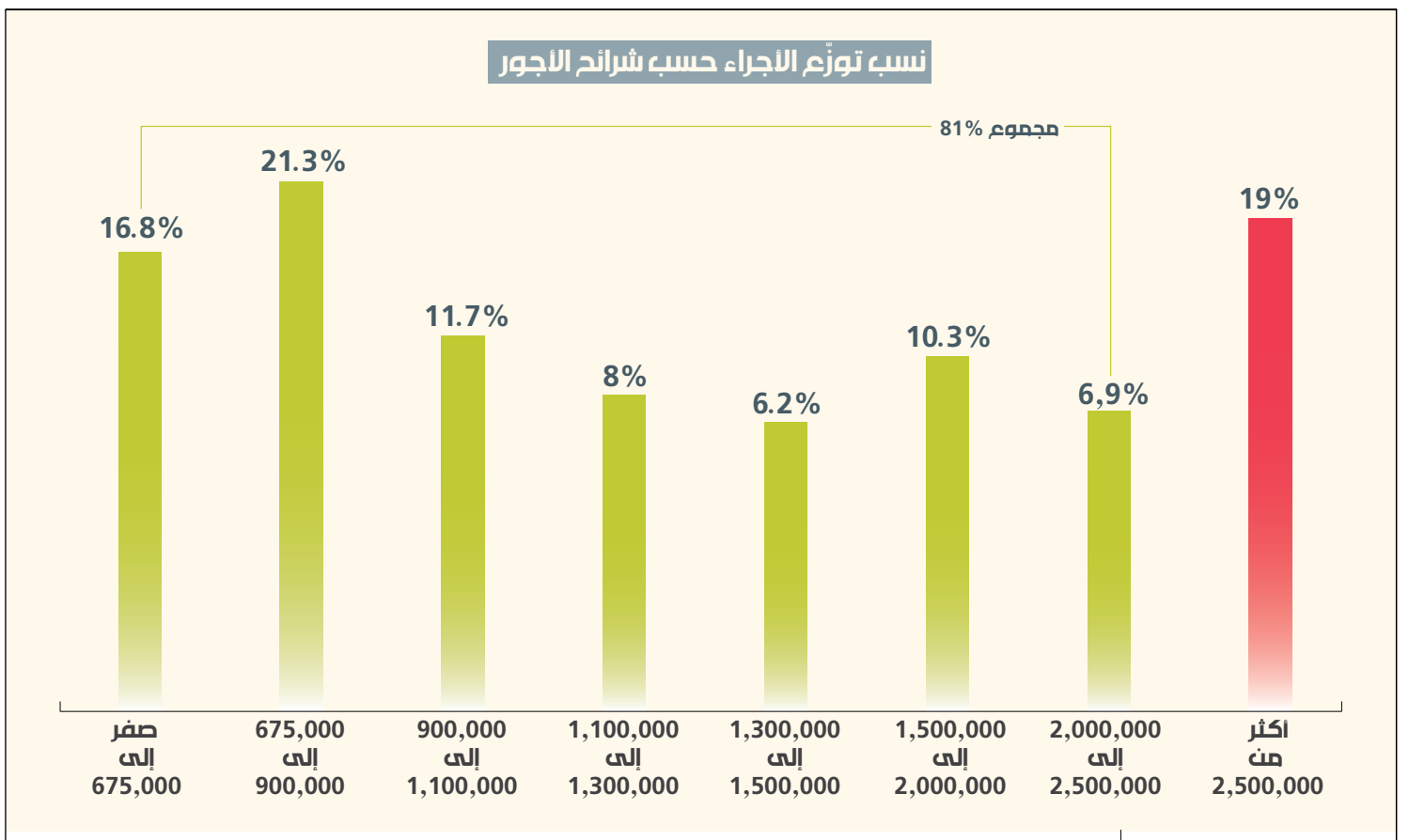

في العدد

02
ماهر سلامة
رفع الدعم عن المحروقات: وصفة للتضخّم

04
محمد وهبة
أي ضمانات يطلبها صندوق النقد لاسترداد القروض؟

06
علي عوّاد
ثورة التحرّر المالي بيد حفنة من الأثرياء

07
أمين صالح
الإحتياط الإلزامي: مكر النظام وخديعة الحاكم

08
توماس بيكتي
تحيا الاشتراكية

أيّ أصحاب عمل نريد؟

بالتزامن مع انتهاء الجلسة الثانية للجنة المؤشر، عُقد في وزارة العمل اجتماع بين وزير العمل مصطفى بيرم والمدير العام لصندوق الضمان الاجتماعي محمد كركي. الأخير عرض على بيرم أرقاماً تدلّ على أن أصحاب العمل يزوّرون تصاريحهم المقدّمة للضمان الاجتماعي لإخفاء الرواتب الفعلية المسدّدة للأجراء العاملين لديهم بهدف التهرّب من تسديد الاشتراكات المترتّبة عليها. وتبيّن في الجلسة أن 49,98% من مجموع عدد الأجراء المصرّح عنهم للضمان الاجتماعي، يقعون ضمن شريحة الرواتب التي تقلّ عن 1,1 مليون ليرة، في مقابل 81,57% للشريحة التي لا تتجاوز «الحدّ الأقصى للكسب الخاضع للاشتراكات»، أي 2,5 مليون ليرة. فإذا أخذنا في الاعتبار أن شريحة الحدّ الأقصى هي الشريحة الأشمل والأكثر تعبيراً من أجل دراسة التهرّب من التصريح للضمان، يتبيّن أن 61% من الأجراء يقعون ضمن شريحة الـ1,1 مليون ليرة، أي أقلّ بنحو 41% من الأجر الوسطي للمضمونين المسجّلين في الضمان والبالغ 1,88 مليون ليرة. وهذا الأمر لا يترك مجالاً للشكّ بأن هناك تلاعباً ما في التصاريح وتهرّباً من تسديد الاشتراكات.

بهذه البساطة، حصل الوزير على أداة للتفاوض مع أصحاب العمال في إطار معركة ترقيع الأجور الجارية حالياً. بدت هذه الأداة مناسبة جداً لترويج فعّاليتها في مقابل النوايا الخبيثة لأصحاب العمل بالحفاظ على أرباحهم الكبيرة على حساب تآكل تعويضات نهاية خدمة العمال. المشكلة هنا تكمن في أن هذه الإحصاءات متوافرة منذ سنوات، لكنّ الضمان لم يتحرّك أبداً لمواجهة واقع هذا الحال إلا لأنه يقدّم خدمات سياسية ذات طابع زبائني. فالأمر لا يتعلق بتهرّب أصحاب العمل، بل يشمل أيضاً السماح لهم بالتهرّب طوال عقود، ويشمل أيضاً العقل السياسي الذي تدار فيه معركة تصحيح الأجور. هذه المعركة ما زالت محصورة بالتفاوض مع أصحاب العمل على حجم الزيادة والشطور التي تلحقها الزيادة على الأجر، لا على تسوية نزاع كامل بين أصحاب العمل والعمال، وبين أصحاب العمل والمؤسسات الرسمية. فللعمال حقوق على أصحاب العمل، كما للمؤسسات الرسمية حقوق عليهم أيضاً.

وبهذا العقل السياسي، تمكّن أصحاب العمل من حرف النقاش المتصل بتصحيح الأجور، انطلاقاً من حجم الأزمة ومشاركة أصحاب العمل ولا سيما ممثليهم في الهيئات التي ينضوون فيها، نحو الحفاظ على موقعهم في بنية النموذج المنهار. هم كانوا يمانعون أي تصحيح أو أي إصلاح في هذا النموذج، بل كانوا شركاء كاملين في تأسيسه والترويج له، واليوم يعملون على إخفاء مفاعيله في تدمير المجتمع وتفكيك المؤسّسات. مسؤوليتهم عن هذه المشاركة لا تقتصر على تسوية نزاع مع العمال والدولة تقتصر على إصلاح آليات التهرّب ومنح العمال تعويضات لائقة، بل يجب أن تشمل مشاركتهم في تصحيح ضريبي يقدّم الحدّ الأدنى من الضمانات لاستمرارية المجتمع. يجب عليهم أن يفهموا أن إقرار التغطية الصحية الشاملة وتمويلها من الموازنة العامة بواسطة أدوات ضريبية تصيب الفئات الأكبر دخلاً والأكثر ثروة في المجتمع هو الأمر الطبيعي لتطوير نموذج اقتصادي قابل للحياة والإنتاج. أي مقاربة مختلفة ستكون قابلة للانهيار مجدداً في وقت قريب أو بعيد كما حصل في النموذج الحالي الذي تأجّل انهياره منذ منتصف التسعينيات لغاية اليوم بفعل التمويل السياسي الخارجي والألاعيب المحلية لتبديد الودائع وتحويلات المغتربين.

رغم ذلك، فإن هذه المقاربة لا تجد آذاناً صاغية لدى صانعي القرار الملتهين حالياً بما يسمّونه إجراءات إنقاذية عاجلة هي بمثابة ربط نزاع لمصلحة إعادة إنتاج النموذج المنهار. فالإنقاذ يعني تأجيل البتّ بالقضايا الأساسية، وهذا الأمر يمنح المسؤولين وقتاً أطول لصياغة مقاربات أكثر فعّالية في إعادة إنتاج النموذج نفسه، ويترك الفئات الأكثر تهميشاً والأجراء بلا أي نوع من أنواع الحماية. بلا تغطية صحية، وبلا تأمين ضدّ البطالة، وبلا تعليم مجاني... لن يكون أمام هؤلاء سوى الهجرة أو القبول بالفقر المتعدّد الأبعاد المفروض عليهم.

في الواقع، المسار الإنقاذي يترافق مع رغبة أصحاب العمل بأكل المزيد من تعويضات نهاية الخدمة للعمال عبر تجزئة آلية احتساب التعويض إلى ثلاثة أجزاء وحصر مضمون المادة 51 من قانون الضمان التي تحدّد مقدار التعويض بنهاية عام 2020 وأن لا تخضع أي زيادات تليها لقاعدة «شهر عن كل سنة خدمة»، وبإعفاءات ضريبية مختلفة قُدّمت لوزير المال في ورقة تشمل:

- إعفاء المكلّفين من ضريبة الدخل بكلّ أنواعها وضريبة الأملاك المبنية لعامَي 2020 و2021.
- تسوية ضرائبية بكلّ أنواعها تشمل الغرامات، وباستثناء ضريبة توزيع الأرباح.
- إعادة تقييم الموجودات والأصول الثابتة.
- إعفاء من رسوم الطابع المالي بالنسبة إلى بيع الأسهم والسندات.

رفع الدعم عن المحروقات: وصفة للتضخّم

لا يقف تأثير ارتفاع أسعار المحروقات على زيادة أسعار النقل فقط، بل يتغلغل في عناصر كلفة إنتاج الخدمات والسلع المؤثّرة في حياة الفرد والمجتمع. لذا، تشكّل «الصدمات» في أسعار المحروقات مشكلة أكثر تعقيداً من ظاهرها؛ فمن جهة، ينعكس ارتفاع أسعار المحروقات مباشرة على القدرة الشرائية للأسر. كل ارتفاع بقيمة 0,25 دولار لليتر المحروقات يؤدّي إلى انخفاض قيمة الأجور الحقيقية للأسر بنسبة 5,4%، وفق دراسة أعدّها فرانسيسكو أرزي وديفيد كودي، بعنوان «الفوائد غير المتكافئة لدعم الوقود: مراجعة الأدلة من البلدان النامية». ومن جهة ثانية، تدخل الطاقة الكهربائية والنقل في صلب عمليات الإنتاج وسلاسل التوريد، أي ان تداعيات ارتفاع أسعار المحروقات تصبح مضاعفة على الاقتصاد عبر قنوات متشعّبة

ماهر سلامة

في الأسابيع الأخيرة، عمدت السلطة في لبنان إلى وقف تدريجي لكل أشكال الدعم المطبّقة عبر مصرف لبنان منذ أيلول 2019. خلال بضعة أسابيع، تحوّلت حالة المقيمين في لبنان من الإذلال على محطات الوقود، إلى تضخم كبير في الأسعار ناتج بشكل أساسي من ارتفاع سعر المحروقات بنسب تفوق الـ1000%. أتى هذا الأمر من دون أي اعتبار لحماية المجتمع والاقتصاد من التداعيات. لم يجرؤ أحد على تحمّل مسؤولية القرار، لا حكومة سابقة أو حالية، ولا مجلس نواب، بل فرضه حاكم مصرف لبنان

من يتحمّل الكلفة: الشركات أم المستهلكون؟

من دون أي مساعدة خارجية من خلال السياسات المناسبة، تُترك الشركات تواجه ارتفاع أسعار المحروقات وانعكاساته عليها بمفردها. ولا يبقى أمامها الكثير من الخيارات لمواجهة الأمر قبل الوصول إلى الحل الأخير وهو الإقفال التام. إلا أن غالبيتها تقوم بنقل الكلفة الناتجة من ارتفاع أسعار المحروقات إلى سعر مبيع السلعة ليتحملها المستهلك. ويشير جون رنتشلير ومارتن كورنجو وموروغان بازيليان في ورقتهما البحثية بعنوان «إصلاحات دعم المحروقات وتأثيراتها على الشركات»، يقول هؤلاء الباحثون إن الشركات تواجه آثار ارتفاع أسعار المحروقات عليها بأحد الطرق التالية:

- استيعاب الأمر: يمكن للشركات التي تمتلك هوامش ربح ضخمة أن تستوعب ارتفاع أسعار المحروقات وارتفاع الأكلاف عليها من خلال تقبّل الحصول على هوامش ربح أقل. إذا كان هذا الأمر ممكناً بالنسبة إلى الشركات، فهذا يعني أنها لا تضطر إلى رفع أسعارها وتعريض الطلب على إنتاجها لمخاطر الانخفاض بشكل إضافي، وبالتالي يمكنها أن تكمل أعمالها بشكل شبه طبيعي. لكن لا تمتلك كل الشركات هذا الترف، فلا تؤمن كل القطاعات هوامش ربح ضخمة.

- تبديل المحروقات: إذا كان رفع الدعم يشمل أنواع محروقات معينة من دون سواها. فعلى سبيل المثال، إذا رُفع الدعم عن البنزين من دون تأثّر مادة المازوت، في هذه الحالة يمكن الشركات التحوّل لاستهلاك المواد التي لا تزال مدعومة. أو في حال كان رفع الدعم يشمل جميع أنواع المحروقات، قد تلجأ الشركات إلى التحوّل إلى أنواع المحروقات الأقل كلفة. لكن في حال كان رفع الدعم يؤثّر على الأسعار بشكل هائل، قد لا يكون هذا الخيار مجدياً للشركات أيضاً.

- رفع فعّالية استخدام الموارد: قد يكون أحد الخيارات أمام الشركات أن تخفف من استهلاك المحروقات مع إبقاء مستوى الإنتاجية السابق، أي محاولة رفع فعالية الإنتاج. وقد يكون هذا الأمر من خلال التخفيف من الهدر، أو من خلال الاستثمار في تكنولوجيا حديثة ترفع من فعالية الإنتاج نسبة إلى استهلاك المحروقات. لكن في نهاية الأمر، إن رفع الفعالية يقف عند حد معيّن، وفي حال كان أثر رفع الدعم على ارتفاع أسعار المحروقات كبيراً، فإن رفع الفعالية قد لا يكون كافياً لمواجهة آثار ارتفاع الأسعار في هذه المواد.

- تمرير الأثر إلى الشركات الأخرى والمستهلك: إذا لم تستطع الشركات أن تعتمد أياً من الخيارات السابقة، للأسباب المتعدّدة المذكورة لكل منها، عندها لن تملك خياراً غير رفع أسعار منتجاتها. وهذا الأمر يعني تمرير أثر ارتفاع أسعار المحروقات إلى الأطراف المستهلكة لإنتاجها، سواء كانت شركات تستخدم هذه المنتجات كمدخلات وسيطة في عملية إنتاجها، وهو ما يخلق مفاعيل إضافية على سلاسل التوريد تنعكس مباشرة في الأسعار، أو في حال كان المستهلك هو الأسر فإن الأثر سينعكس في تضخّم الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية. لكن رفع أسعار السلع ليس حلاً سحرياً، فإن ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على الإنتاج وبالتالي تلقّي الخسارات. وإذا كانت هذه الخسارات كبيرة فقد يؤدي الأمر إلى الإقفال.

رفع الدعم عن المحروقات ينطوي على تداعيات مضاعفة على الاقتصاد من خلال قنوات متعدّدة

رياض سلامة بحكم الأمر الواقع عندما توقّف عن فتح الاعتمادات لاستيراد البنزين والمازوت. انعكاسات قراره لا تصيب الأسر حصراً رغم مفاعيلها الموجعة في خفض قدرتها الشرائية، بل تصيب الاقتصاد في عمق حركته ونشاطه. في كتب المؤسسات النيوليبرالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يقدّم دعم السلع، ولا سيما المحروقات، باعتبارها أعباء يجب التخلّص منها. بالنسبة إليهم، فإن مثل هذا الدعم ضغط على الموازنات العامة، ويفتح باباً للهدر، إذ تكثر الدراسات التي تشير إلى أن الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع هي أقلّ المستفيدين من الدعم. ورغم أن بعض ما يقال صحيح، إلا أن هناك رواية أخرى فيها الكثير من الصحّة أيضاً، وهي تشير إلى أن «الصدمات» الحقيقية في أسعار المحروقات تأتي نتيجة رفع الدعم، إذ إن التغيّر في أسعار النفط العالمية قليلاً ما يأتي على شكل «صدمات». و«الصدمة» في الأسعار، هنا، تعريفها: التغيّر في السعر بشكل كبير خلال فترة زمنية قصيرة. تغيّر كهذا ينطوي على تداعيات هائلة على الاقتصاد. فمن خلال قنوات مباشرة وغير مباشرة يصاب الأفراد في استهلاكهم والاقتصاد من خلال عمليات الإنتاج وسلاسل التوريد. إذ لا يقتصر انعكاس المحروقات على كونها سلعة أساسية في سلّة استهلاك الأسر، بل هي تدخل في إنتاج جميع السلع الأخرى وارتفاع سعرها يطلق مفاعيل مضاعفة في أسعار إنتاج وتوزيع السلع. فإذا كان لا بدّ من النظر في تأثير ارتفاع أسعار المحروقات على صعيد الاقتصاد الكلي، فإنه لا بدّ أيضاً من الحديث عن انعكاس التغيّرات الكبيرة في أسعار المحروقات على الشركات والمصانع والزراعات.

تضخّم بأبعاد متعدّدة

يُعطى ارتفاع أسعار المحروقات أهمية كبيرة مقارنة بارتفاع باقي أسعار السلع التي تستهلكها الأسر. ويعود هذا الأمر إلى أن الطلب على المحروقات غير مرن، نظراً إلى تغيّر الأسعار. أي أن ارتفاع أسعار المحروقات لا يؤثّر كثيراً على الطلب عليها، لأنها سلع أساسية في الحياة اليومية للأسر. فمثلاً، العامل والموظف بحاجة إلى استهلاك المحروقات للذهاب إلى العمل حتى لو ارتفع سعرها. بمعنى آخر لن ينخفض طلبه على المحروقات حتى لو ارتفع سعرها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأسر التي ستبقى تستعمل الغاز المنزلي حتى لو ارتفع سعره، لأنه حاجة أساسية لتحضير الطعام. لذلك، يُعدّ الارتفاع في أسعار المحروقات سبباً في انخفاض الدخل القابل للإنفاق لدى الأسر، بسبب ارتفاع الجزء المخصص للإنفاق على المحروقات من مداخيل الأسر وهو ما يخفّض الجزء القابل للإنفاق على السلع الأخرى. هذا الأمر يشرح بشكل عام الأثر المباشر لارتفاع أسعار المحروقات على الأسر، وكيف لا يؤثر هذا الارتفاع على استهلاكها لهذه السلع، وبالتالي يخفف من حيز استهلاك السلع الأخرى من قبلها.

أما بالنسبة إلى الآثار غير المباشرة لارتفاع أسعار المحروقات على أسعار باقي السلع، فتعود إلى أن غالبية السلع تتأثر بأسعار المحروقات، لأنها تدخل في عدد من عناصر إنتاجها. يحتاج إنتاج السلع إلى الكهرباء التي تتأثر بشكل مباشر بأسعار المحروقات. وتحتاج سلاسل التوريد إلى عنصر النقل، سواء نقل العمال، من وإلى العمل، أو نقل السلع، الأمر الذي يؤثّر على أسعارها بشكل كبير. وهكذا، مع أثر ارتفاع أسعار المحروقات على مؤشّر التضخم، يتضاعف هذا الأثر من خلال ارتفاع أسعار السلع المتبقية. وهذا الارتفاع أيضاً ينطبق على الخدمات، فمثلاً، سيطلب السمكري أجراً أعلى تقديم خدماته لأن كلفة التنقّل ارتفعت عليه، وستطلب شركة الإنترنت بدلاً أعلى لأن تشغيل معداتها على الكهرباء يصبح مرتفعاً أكثر، وقس على ذلك. وهذا الأمر يزيد الضغط أيضاً على مؤشر تضخّم الأسعار. وبذلك، تنخفض القدرة الشرائية للمواطنين، وتنخفض معها القيمة الحقيقية للأجور بشكل يؤثّر على الأمن الاجتماعي للأسر ويدفع بعدد كبير منها إلى ما تحت خط الفقر. ويبلغ حجم الأثر غير المباشر نسبة 60% من مجمل انعكاسات ارتفاع أسعار المحروقات على «الرفاه الاجتماعي»، بحسب دراسة أعدّها أرزي وكودي. وهذا يُظهر مدى تغلغل دور المحروقات في الاقتصاد، حيث يكون تأثير ارتفاع أسعارها بشكل غير مباشر أكبر من تأثيرها المباشر.

خسائر في الأرباح وإعاقة النمو

عند الغوص في آثار ارتفاع أسعار المحروقات على الاقتصاد الكلي، لا بد من إلقاء الضوء على أثره على الشركات. وهنا أيضاً تنقسم هذه الانعكاسات إلى مباشرة وغير مباشرة. بالمعنى المباشر، تؤدي عملية رفع الدعم عن المحروقات إلى زيادة تكاليف مدخلات الطاقة بالنسبة إلى الشركات، إذ إن رفع الدعم، وبالتالي ارتفاع أسعار المحروقات، يؤديان إلى ارتفاع أسعار الطاقة بشكل شبه آنيّ، وهي «صدمات» تتلقّاها الشركات في المقام الأول. والشركات الأكثر تأثراً بهذا الأمر هي العاملة في قطاعات الصناعة الكثيفة الطاقة، أي الصناعات التي تحتاج إلى كمّ هائل من الطاقة في إنتاجها. إن ارتفاع كلفة الطاقة بهذا الشكل السريع على الشركات، يؤثّر على هوامش أرباحها، وهو ما يؤدّي إلى خسارتها لقدرتها التنافسية، ما قد يسهم في ضرب الصادرات، وبالتالي تردّي وضع ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار، وآثاره على الأسر المذكورة في المقطع السابق.

أما بالنسبة إلى الانعكاسات غير المباشرة على الشركات، فهي تتعلق بأكلاف مدخلات الإنتاج الوسيطة والمعدّات الرأسمالية، أي المعدات المستخدمة في عملية الإنتاج. فالشركات التي تصنّع المدخلات الوسيطة، تتأثر بشكل مباشر بارتفاع أسعار المحروقات حيث ترتفع أكلافها، فتقوم برفع أسعار منتجاتها، وبالتالي تنقل هذه الكلفة إلى الشركات التي تستخدم منتجاتها كمدخلات وسيطة. بهذه الطريقة ينتقل أثر «صدمات» أسعار المحروقات من خلال سلاسل التوريد، بحيث تنتقل الكلفة من شركة إلى شركة عبر هذه السلاسل. ومن ناحية أخرى تتأثر الشركات بشكل غير مباشر من خلال ارتفاع كلفة عنصر آخر من عناصر الإنتاج، وهو عنصر العمل. فمن الطبيعي أن يطلب العامل أو الموظف زيادة في الأجر بسبب الارتفاع في مؤشّر التضخّم الذي يتسبب به ارتفاع أسعار المحروقات. ومع ارتفاع كلفة المعيشة، التي تشمل التنقل من وإلى العمل، يحتاج العامل إلى بدل أعلى مقابل عمله. ولأن هذا الأمر قد يهدّد قدرة العامل على التواجد في العمل، وبالتالي يهدّد عملية الإنتاج، تكون الشركات مضطرة للاستجابة إلى طلبات العمال. ويؤدي هذا الارتفاع في كلفة العمل، أو كلفة الأجور، على الشركات إلى انخفاض هوامش الربح لديها.

بالإضافة إلى ذلك، هناك قناة غير مباشرة أخرى تنقل أثر ارتفاع أسعار المحروقات على الشركات. هذه القناة تأتي نتيجة لانخفاض القدرة الشرائية لدى الأسر، فعلى الصعيد الكلي هذا الأمر يتسبب بانخفاض الطلب الجماعي على البضائع. وهذا الانخفاض في الطلب على البضائع يتسبب بخسائر إضافية للشركات، حيث لا تجد تصريفاً كافياً لبيع إنتاجها. على صعيد الاقتصاد الكلي، إن انخفاض الطلب الإجمالي في السوق يؤدّي في المقابل إلى انخفاض العرض بشكل تلقائي، طبقاً للأخذ بقاعدة التوازن(equilibrium)، وهذا ما يجعل الاقتصاد في حالة ركود، قد تضاعف الحالة السيئة التي يعيشها. كما أن هذه الخسائر التي تتلقّاها الشركات، سواء على الصعيد المباشر أو غير المباشر، تجعلها تلجأ إلى تسريح العمال لخفض الأكلاف ومحاولة تعديل هوامش ربحها، وهذا الأمر يعني ارتفاعاً في معدلات البطالة، ما يعود ويؤثّر على القدرة الشرائية للأسر، ويدخل الاقتصاد في حلقة ركود لا يمكن الخروج منها إلا بتدخّل مباشر من قبل الدولة.

خيارات الحدّ من التداعيات

من الواضح أن رفع الدعم عن المحروقات له آثار مضاعفة على الاقتصاد، أي أنه يؤثّر على الاقتصاد من خلال قنوات متشعّبة. وذلك لأن أسعار هذه السلع تؤثّر على عناصر الإنتاج المتعددة، من مدخلات الإنتاج إلى العمل والأجور إلى أكلاف نقل البضائع والكهرباء. لذلك لا بد من أن يترافق رفع الدعم مع إجراءات مختلفة تحدّ من حدة آثاره على الاقتصاد والمجتمع. وإن أحد الإجراءات قد يكون أن يتم رفع الدعم بشكل تدريجي، أي على مدة طويلة، بشكل يعطي الاقتصاد المجال لاستيعاب الارتفاع في أسعار المحروقات، من دون أن تكون هناك تغيّرات صادمة على الشركات وعلى الأسر. كما يمكن أن تقوم الدولة بدعم الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، المعرّضة لخطر فقدان أمنها الغذائي في حال حصول التضخّم بسبب ارتفاع أسعار المحروقات. ويمكن أيضاً استبدال الدعم، المكلف على خزينة الدولة، بإنشاء صناديق لضبط أسعار المحروقات، وذلك لمنع حصول تغيّرات كبيرة في الأسعار. لكن كل هذه الخطوات لا يمكن أن تأتي بمفردها، لأن أثر ارتفاع الأسعار، سواء على المدى الطويل أو القصير، ستكون له انعكاسات في كل الأحوال. ولمواجهة هذا الأمر لا بد أن يشهد الاقتصاد نمواً بشكل أو بآخر. هذا الأمر قد يحدث من خلال استجلاب الاستثمارات الخارجية، ما يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد، إلا أن الاستثمارات الخارجية تنجذب للاقتصادات التي لا ترتفع فيها المخاطر كثيراً، وهذا الأمر لا ينطبق في معظم الأحيان على الدول التي تسعى إلى رفع الدعم، لأنها عادة ما تكون في أزمات اقتصادية ومالية. لكن يمكن للتدخّل المباشر للدولة أن يحد من أثر الارتفاع في الأسعار على الشركات والأسر، من خلال تأمين بدائل للنقل وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة التي تخفض كلفة الطاقة على الأسر والشركات، ومن خلال تأمين الخدمات الصحية والتعليمية المجانية. كما يمكن للدولة أن تدعم الاقتصاد الكلي من خلال تمويل المشاريع والمصانع بالقروض المدعومة. وبهذه الطريقة الاقتصاد من خلال قنوات متشعّبة.

يمكن استبدال الدعم بخدمات صحية وتعليمية مجانية والقروض المدعومة

60%
هي حصّة القنوات غير المباشرة من الانعكاس الإجمالي لارتفاع أسعار المحروقات على المجتمع

تكون قد ساهمت بنمو الاقتصاد بشكل يلغي أثر التضخم الناتج عن رفع الدعم. وهكذا تستبدل الدولة دعم المحروقات، الذي قد يشكّل هدراً وحافزاً للريع، بدعم مشاريع إنتاجية تكون لها عوائد على الدولة والاقتصاد.

أما ما تفعله الدولة اللبنانية برفع الدعم من دون الالتفات إلى الانعكاسات المدمرة لهذه الخطوة على المجتمع أولاً والاقتصاد ثانياً، فهو جريمة. فإن ترك الأسر والشركات تواجه هذا الارتفاع الجنوني الذي طاول الأسعار بسبب رفع الدعم، لا نتائج له غير دخول البلد في دوامة ركود اقتصادي من الصعب أن يتعافى منها. فقد تم رفع الدعم بشكل مفاجئ، من دون تأمين أي بدائل للأسر، لا عبر البطاقة التمويلية ولا عبر تأمين الخدمات البديلة، ومن دون خطة اقتصادية واضحة تعد بنمو اقتصادي في المستقبل.

رسم بياني

أسعار البنزين والمازوت إلى أين؟

منذ مطلع السنة الجارية ولغاية منتصف تشرين الأول، سجّلت أسعار البنزين ارتفاعاً بنسبة 1077%، وأسعار المازوت بنسبة 1563%. السبب الأساسي لهذا الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً، هو تخلّي مصرف لبنان عن تأمين الدولارات لاستيراد المازوت، أي أن المستوردين باتوا مجبورين على شراء الدولارات من السوق بسعر الصرف في السوق الحرّة الذي يبلغ 15 ضعف سعر الصرف المدعوم. بهذا المعنى رفع الدعم كلياً عن المازوت، بينما ما زال مصرف لبنان يموّل استيراد البنزين بنسبة 90% ويتوقع رفع الدعم نهائياً خلال فترة وجيزة.

في 25 حزيران أعطى رئيس الحكومة السابق حسان دياب موافقته على تمويل استيراد المحروقات بحسب سعر صرف 3900 ليرة مقابل الدولار. هذه كانت أولى خطوات رفع الدعم التي ساهمت في ارتفاع أسعار البنزين والمازوت. في النتيجة، ارتفع سعر صفيحة البنزين في حزيران الماضي إلى 61100 ليرة مقارنة مع 41800 ليرة، وارتفع سعر صفيحة المازوت من 30000 ليرة إلى 46100 ليرة. ثم في 22 آب الماضي تقرّر احتساب أسعار المحروقات على أساس سعر صرف 8000 ليرة مقابل الدولار، ما رفع سعر صفيحة البنزين من 77500 ليرة للصفيحة إلى 129000 ليرة، وارتفع سعر المازوت من 58500 ليرة للصفيحة إلى 101500 ليرة. وفي 17 أيلول تمّ احتساب أسعار المحروقات على أساس سعر صرف 12800 ليرة مقابل الدولار، أي سعر منصة «صيرفة» في حينه، بدلاً من سعر 8000، ما أدّى مجدداً إلى رفع الأسعار بشكل كبير.

في هذا الوقت كان سعر صرف الدولار في السوق الموازية يرتفع، وهو ما كان يؤدي إلى ارتفاع أسعار المحروقات أيضاً، حتى بلغ سعر صفيحة البنزين في 12 تشرين الأول الماضي 310800 ليرة، وسعر صفيحة المازوت 311000 ليرة. وبهذا الارتفاع، تكون أسعار البنزين قد ارتفعت بنسبة 1077% والمازوت بنسبة 1563%.

ومن ضمن هذه الارتفاعات في الأسعار، جرى تضمين جداول تركيب أسعار المحروقات في لبنان، اكلافاً جديدة بالدولار على سعر المبيع احتُسبت للمستوردين وقيمتها تتجاوز 100 دولار، وهي كانت سبباً إضافياً في ارتفاع الأسعار يضاف إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط (برميل برنت) من 48,73 دولاراً في كانون الثاني الماضي إلى 82 دولاراً في شهر تشرين الأول، أي بزيادة بلغت نسبتها 68% خلال 10 أشهر.

في المحصّلة، يتوقّع أن تسجّل أسعار مبيع المحروقات في لبنان المزيد من الارتفاعات المقبلة، ولا سيما أن العوامل الأساسية التي تلعب دوراً بهذا الارتفاع متحرّكة صعوداً مثل ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة، وارتفاع الأسعار العالمية.

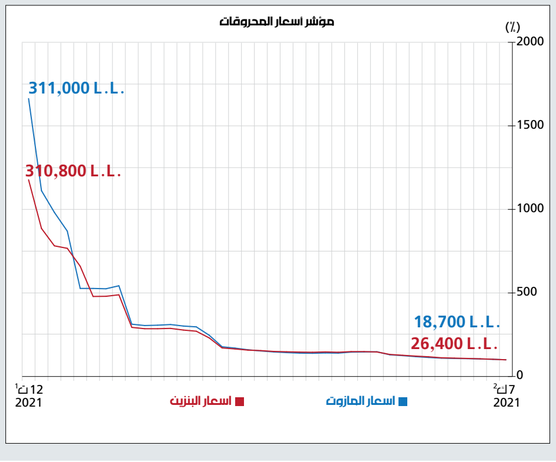

الاقتراض من صندوق النقد الدولي

لبنان ذاهب مباشرة للاستدانة من صندوق النقد الدولي باعتباره «الملاذ الاخير». هذا المفهوم لا يُلغي حقيقة مرّة تتجرّعها البلدان في الخضوع لبرامج الصندوق، وهي ان مسار العلاقة معه يبدأ بملف تقني وينتهي بقرار سياسي. الحصول على تمويل من الصندوق ليس أمراً يسيراً وسريعاً كما يُروّج له، بل هو مسار محكوم بالكثير من الاعتبارات والإجراءات التقنية وبالكثير من القرارات العائدة للممولين، أي الدول التي تملك أكثرية الأسهم أو الحصص في الصندوق

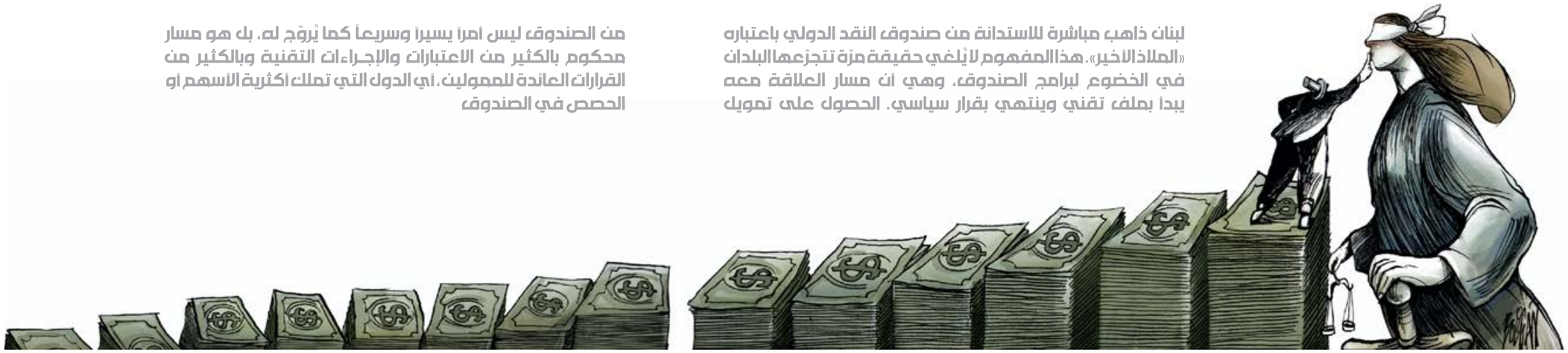

آليات تقنيّة أم سياسيّة لاتخاذ القرار؟ أي ضمانات لاسترداد الأموال؟

محمد وهبة

لا يجب أن ننسى أن صندوق النقد الدولي هو مصرف أو تعاونية مصرفية دوليّة تمارس مهام المصرف المركزي الدولي. فالصندوق يقدّم نفسه، كما ورد في تقريره السنوي لعام 2021، بأنه منظّمة تهدف إلى «تعزيز التعاون النقدي العالمي»، وأن مهمّته «ضمان استقرار النظام النقدي الدولي». وفي سبيل هذه المهمة يُمارس الصندوق ثلاثة أدوار أساسية: «الرقابة الاقتصادية، الإقراض، التنمية». ويمعزل عن التفسيرات الأيديولوجية والسياسية لهذه المهمّة والأدوار، فمن الواضح أن عمل الصندوق مماثل لعمل الوسيط المالي في تعاملاته مع الزبائن، أي يقرض الدول ويموّل هذه العمليات من اشتراكات الأعضاء بعد ضمان استرجاع الأموال من خلال ممارسة دور رقابيّ على المقترضين لتنفيذ الشروط التي يراها مناسبة.

هذا سلوك ملفي للصندوق أشار إليه في تقريره السنوي الأخير في فصل بعنوان «تقييم الضمانات الوقائية». يقول التقرير: «عندما يقدّم الصندوق تمويلاً لأحد البلدان الأعضاء، عادة ما تُجرى عملية تقييم للضمانات الوقائية للحصول على تأكيدات معقولة بأن البنك المركزي لهذا البلد قادر على إدارة الموارد التي يحصل عليها من الصندوق، وعلى توفير بيانات نقدية موثوقة عن البرنامج الذي يدعمه الصندوق». كما يلفت التقرير إلى أن الضمانات المطلوبة من المصارف المركزية تشمل خمسة مجالات: آلية تدقيق خارجي، آلية تدقيق داخلي، هيكلاً قانونياً، إطار إعداد التقارير المالية، الضوابط الداخلية.

إذاً، ضمان استرجاع الأموال هو أمر أساسي بالنسبة للصندوق، أو على الأقلّ هذا جزء حقيقي من عمل الصندوق. هنا يصبح محور النقاش مرتبطاً بموافقة الصندوق على طلبات الدول. وهذا مسار فيه الكثير من التعقيدات البيروقراطية والتقنية وصولاً إلى السياسية. فالصندوق، استناداً إلى معطيات ومؤشرات جمعها في بعثاته المنتشرة حول الدول، ومن تقارير التقييم المالي والمصرفي التي يعدّها عن الدول، لديه ما يكفي من المعرفة لتكوين رأي بأنظمة هذه الدولة وبدائها النقدي والمالي والاقتصادي. وهذا الأمر يصبح جزءاً أساسياً في العلاقة بين الصندوق والدولة الراغبة في الحصول على تمويل منه. فبهذه الخلفية يبدأ تكوين الملف الذي يمرّ بمباحثات تمهيدية تنتهي إلى مفاوضات تقنية. وبمجرّد التوصّل إلى إتفاق حول التصوّر النهائي، يصبح الأمر مرتبطاً بإجراءات بيروقراطية داخل الصندوق، وإجراءات سياسية يقرّرها المجلس التنفيذي للصندوق لجهة الموافقة على منح التمويل للدولة العضو. وبهذا المعنى يصبح الملف جزءاً من سياسات الدول الأعضاء واستراتيجياتها خارج الحدود.

> **ضمان استرجاع الأموال هو أمر أساسي بالنسبة للصندوق، او على الاقل هذا جزء حقيقي من عمل الصندوق. هنا يصبح محور النقاش مرتبطاً بموافقة الصندوق على طلبات الدول**

إذاً، قبل بلوغ مرحلة المجلس التنفيذي، هناك مرحلة تكوين الملف. وكما يحصل بين أي زبون وأي مصرف، فإن الزبون يتصل بالمصرف طالباً منه الحصول على التمويل. يبدأ الأمر بمباحثات تمهيدية. خلال هذه المرحلة، تقدّم الدول الراغبة في الاقتراض من الصندوق تصوّرها لما ستقوم به من أجل ضمان استدامة ديونها، واستعادة ثقة الأسواق المالية الدولية بها، بما يتيح لها الاقتراض مجدداً من هذه الأسواق وردّ قروض الصندوق. لكن الأمر ليس بهذه البساطة، وخصوصاً أن الدول تقترض من صندوق النقد الدولي باعتباره الملاذ الأخير، أي أنها بلغت مرحلة التوقف عن الدفع والإفلاس بالمعنى التقني. وبما أنه لدى الصندوق معرفة واسعة بالبلدان الأعضاء، ولديه أيضاً شروط وحدود واضحة لآليات التمويل المتاحة، يصبح النقاش في التصوّر مرتبط برغبة البلد فعلاً في الحصول على التمويل من الصندوق ومدى استعداده لتنفيذ شروط الصندوق، وبمدى مرونة الصندوق في تطبيق هذه الشروط.

طبعاً هذه هي حدود التفاوض، لكنها في الوقت نفسه تتضمن مساحة واسعة. منطلقات معاينة الأزمة وتشخيصها ستكون أمراً حيوياً في هذا النقاش. تحديد وتوزيع الخسائر أيضاً. القنوات والأهداف سواء في المالية العامة، وفي السياسات النقدية، وفي الاقتصاد من الدخل إلى الضريبة والتحفيز وشكل الشركات والمجتمع بشكل عام. كما أن استدامة الدين العام، كل هذه المسارات تتحوّل إلى مسارات يُبنى عليها سيناريوهات افتراضية. طبعاً الأمر يبدأ بتقديم الدولة الراغبة في التمويل، بتصوّرها للإجراءات والتدابير التي يفترض أن تعيد التوازن إلى ميزان المدفوعات، أي أن تعيد التوازن إلى مؤشراتها المالية والنقدية والاقتصادية ضمن المؤشرات المعيارية التي يقبل بها الصندوق. هنا تبدأ عملية التفاوض. ومن ضمن هذه العملية، تصبح استعداده لتنفيذ شروط الصندوق، وبمدى مرونة الصندوق في تطبيق هذه الشروط.

طبعاً هذه هي حدود التفاوض، لكنها في الوقت نفسه تتضمن مساحة واسعة. منطلقات معاينة الأزمة وتشخيصها ستكون أمراً حيوياً في هذا النقاش. تحديد وتوزيع الخسائر أيضاً. القنوات والأهداف سواء في المالية العامة، وفي السياسات النقدية، وفي الاقتصاد من الدخل إلى الضريبة والتحفيز وشكل الشركات والمجتمع بشكل عام. كما أن استدامة الدين العام، كل هذه المسارات تتحوّل إلى مسارات يُبنى عليها سيناريوهات افتراضية. طبعاً الأمر يبدأ بتقديم الدولة الراغبة في التمويل، بتصوّرها للإجراءات والتدابير التي يفترض أن تعيد التوازن إلى ميزان المدفوعات، أي أن تعيد التوازن إلى مؤشراتها المالية والنقدية والاقتصادية ضمن المؤشرات المعيارية التي يقبل بها الصندوق. هنا تبدأ عملية التفاوض. ومن ضمن هذه العملية، تصبح استعداده لتنفيذ شروط الصندوق، وبمدى مرونة الصندوق في تطبيق هذه الشروط.

طبعاً هذه هي حدود التفاوض، لكنها في الوقت نفسه تتضمن مساحة واسعة. منطلقات معاينة الأزمة وتشخيصها ستكون أمراً حيوياً في هذا النقاش. تحديد وتوزيع الخسائر أيضاً. القنوات والأهداف سواء في المالية العامة، وفي السياسات النقدية، وفي

لبنان بعيد عن «مرحلة التفاوض»

حالياً، ما زال لبنان في مرحلة المباحثات التمهيدية مع الصندوق. لم يصل بعد إلى مرحلة التفاوض. فهذه المرحلة تتطلب أن يقدّم تصوّراً واضحاً للإجراءات التي سيقوم بها من أجل إعادة التوازن إلى حساباته الخارجية والداخلية، سواء على مستوى ميزان المدفوعات، أو على مستوى الموازنة. لبنان ما زال في مرحلة إعداد الأرقام. المستشار المالي للحكومة «لازار» سيدرس الأرقام ويرسم سيناريوهات تستند إلى افتراضات تحددها الحكومة لمجموعة مسائل أبرزها يتعلق بتحديد السعر المستهدف لصرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار، تحديد خسائر القطاع المالي، آليات وقنوات توزيع الخسائر، نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، حساب الناتج المحلي الإجمالي، استدامة الدين العام على المدى المتوسط نسبة إلى الناتج، عجز ميزان المدفوعات... ثمة الكثير من العمل الذي لم يطرأ عليه أي تقدم لغاية الآن سوى أن وزارة المال ومصرف لبنان أعطت «لازار» وصندوق النقد الدولي البيانات المالية التي سيتم على أساسها احتساب كل هذه البنود. المشكلة تكمن في الافتراضات والاحتساب والأهداف التي ليس هناك اتفاق عليها بعد. ما ينطبق على لبنان هو أنه في مرحلة إعدادية ولم يدخل في صلب الموضوع بعد التي تمكّنه من التفاوض على الأرقام والافتراضات والنتائج.

ستفرض على الدول مسارات تقشفية مؤلمة اجتماعياً واقتصادياً. وبما أنه في غالبية البلدان، هناك فئات قوية وذات نفوذ يتيح لها الهروب من انعكاسات هذه المسارات وتصويبها تجاه الفئات الأضعف والأكثر هشاشة، فإن تداعيات التدابير التقشفية تصيب الأفراد الأكثر هشاشة. الصندوق يعلم ذلك، لكنها لا يفرض أي مسار على تعديل موازين القوى الداخلية، إلا بما يتناسب مع خلفيته الفكرية، أي من خلال عملية تجميل للتداعيات بواسطة فرض ما يسمّيه «شبكات الأمان الاجتماعي» وإعادة توجيه قسم من الموارد العامة لتمويل هذه الشبكة. المهم بالنسبة للصندوق، في هذه المرحلة، الإيفاء بالمعايير التي تضمن له استرجاع أمواله.

إذاً، من مباحثات تمهيدية، إلى مفاوضات تقنية متصلة بالسياسات العامة، إلى مرحلة التقييم الداخلي. فالسيناريو الذي يتم الاتفاق على أنه يناسب الطرفين في إطار هدف التمويل مقابل استرداد الدين ضمن الفترة الزمنية المحدّدة، يتم التفاوض عليه لتحويله إلى برنامج عمل أو تصوّر مقدّم من الحكومة إلى الصندوق. يتم تضمين هذا التصوّر في إطار ما يسمّى «خطاب النوايا» الموجّه من الحكومة إلى الصندوق. يُذكر في هذا الخطاب، الأهداف العامة التي يسعى لتطبيقها البلد الراغب في التمويل، ويذكر أيضاً ما يسمّى «إصلاحات مالية» تتضمن إجراءات ضريبية بالجملة غالبيتها يستهدف الوصول إلى المؤشرات المعيارية التي يحدّدها الصندوق، أي انطلاقاً من موازين القوى الداخلية القائمة ومن دون أي مساس فيها. كذلك، يتطرق خطاب النوايا إلى ما يسمّى «إصلاحات هيكلية» تتعلق بالقطاع الخاص بشكل إجمالي لتحفيزه عبر إجراءات مختلفة غالباً يطلب الصندوق أن تكون الخصخصة أداتها الأساسية بالإضافة إلى شعارات تتعلق بالحوكمة ومكافحة الفساد وسواها... وفي هذه المرحلة لا يكون هناك اتفاق على تفاصيل التمويل، بل يباشر الفريق التقني المكلّف بالتفاوض بنقاش داخلي مع المسؤولين الأعلى في الصندوق لدراسة هذا التصوّر. عند انتهاء النقاش، يرفع الفريق إلى المجلس التنفيذي، دراسته حول التصوّر مرفقاً بملف عن التمويل يحدّد فيه كل التفاصيل والمؤشرات التي يفترض أن يتم على أساسها التمويل سواء برنامج التمويل، وقيمته، والمدّة الزمنية، وتقسيم الدفعات وسواها.

في الغالب، لا يُرفع إلى المجلس التنفيذي أي ملف لا يتوقع أن يوافق عليه المجلس. في الفترة الفاصلة بين المناقشات الداخلية في الصندوق، وبين رفع الملف إلى المجلس التنفيذي، تنطلق أيضاً مباحثات داخلية في الصندوق على مستوى أعلى من الفريق التقني والمسؤولين عنه، لمناقشة الملف بشكل يضمن أن يحصل على 85% من الأصوات في المجلس التنفيذي. ضمانة أن يحصل ذلك، هي في مسارات التصويت في المجلس التنفيذي. إذ يمكّن الأعضاء من التصويت بـ«الموافقة»، أو بـ«الاعتراض»، أو بـ«لا اعتراض». حصول الملف على النسبة اللازمة لموافقة المجلس التنفيذي تتضمن تصويتاً بـ«الموافقة» أو بـ«لا اعتراض». أي تصويت من جهة كبيرة بـ«الاعتراض»، مثل الولايات المتحدة التي تملك حصّة في الصندوق توازي 17% تقريباً، يلغي موافقة الصندوق على التمويل حكماً.

القرار السياسي... من مؤتمرات باريس إلى التمويل المباشر

اعتاد لبنان في العقود الماضية أن ينال التمويل الذي يطلبه من المجتمع الدولي (وخصوصاً في مؤتمرات باريس 1،2،3،4) من دون المرور بعملية التوقف عن الدفع ومن دون المرور عبر علاقة تمويلية مباشرة مع صندوق النقد الدولي. هذا الأمر كان ناتجاً عن تقديم برنامج مفصّل يوافق عليه الصندوق مقابل كل دولار تمويل. كان التصوّر الذي تقدّمه الحكومة اللبنانية للدول المانحة تستند إلى رعاية ما من الصندوق، أو أن يكون البرنامج متوافقاً مع شروط الصندوق من دون أن يكون لهذا الأخير قوّة إجبارية على فرض تنفيذ الإجراءات التي تعهدت بها الحكومة. هذا الأمر كان يعفي المسؤولين في لبنان من القيام بأي شيء. وفضلاً عن أنهم استمرّوا بتوزيع الأموال التي حصلوا عليها كتمويل من الدول والمنظمات الدولية، عبر قنوات الريع والزبائنية، إلا أنهم أيضاً أعفوا أنفسهم من القيام بأي إجراءات جدّية لتعديل النموذج الاقتصادي. طبعاً لا يؤمل من أي علاقة مع الصندوق أن يكون هناك إصلاح جدّي ليصبح الاقتصاد في خدمة المجتمع، لأن الصندوق لا يهتم بتعديل موازين القوى، بل ربما يهتم أكثر بتجليس النموذج وأدواته وفق هوية فكرية كلاسيكية للرأسمالية. بهذا المعنى، يمكن أن تستمرّ الضرائب على الفئات الأكثر هشاشة ولو زيدت على الفئات الأكثر قدرة، وأيضاً يمكن أن تواصل قنوات التوزيع القيام بعملها التقليدي لتوزيع موارد المجتمع بنصيب أكبر للفئات الثرية إنما بأدوات جديدة ونظامية. لذا، قد لا نجد فرقاً حقيقياً بين ما يسعى إليه النظام الحالي القائم في لبنان، وبين شروط الصندوق، إلا لجهة وتيرة نهب المجتمع وكيفية تحويله إلى عامل مستدام في إنتاج الثروة للآخرين.

مموّلو صندوق النقد الدولي هم 190 دولة يملكون حصصاً في الصندوق - التعاونية أكبرها يعود للولايات المتحدة الأميركية التي تملك ما يكفي من النفوذ حول العالم لتستقطب الـ85% من أصوات الأعضاء الـ24 في المجلس التنفيذي. وهؤلاء، هم يمثّلون مصالح بلدانهم في الصندوق، وهي التي تنتخبهم لتمثيلها في المجلس التنفيذي وللمشاركة في صياغة قرارات الصندوق المتصلة بمهمته وأدواره. هناك عدد من البلدان لديهم حصص تتيح لهم الحصول على مقعد في المجلس التنفيذي، لكن هناك دول ليس لديها هكذا حصة وازنة تتيح لها الحصول على ممثل عنها لوحدها، فتتجمّع مع دول أخرى لتنتخب ممثلاً واحداً عن المجموعة. بمعنى آخر، هناك جزء سياسي دولي في التوافقات والتنافر بين الدول الأعضاء تحكم تقديم التمويل وترسم الشروط أيضاً. فالمجلس التنفيذي هو الذي يبتّ قرارات إقراض الدول. وموافقته، تبعاً للبرامج وأنواعها، تتطلب بشكل عام 85% من الأصوات. ومن النادر أن يرفع ملف إقراض دولة ما إلى الصندوق من دون اتفاق مسبق بين الدول ذات الحصص الأكبر على تمريره. وبحسب ما يرد على موقع صندوق النقد الدولي، فإن المجلس التنفيذي يضم 24 عضواً، ومهمته تسيير أعمال الصندوق اليومية من خلال ممارسة صلاحيات يخوّلها له مجلس المحافظين، بالإضافة إلى الصلاحيات التي تخوّلها له اتفاقية تأسيس الصندوق. اختيار أعضاء المجلس التنفيذي صار بالانتخاب اعتباراً من 26 كانون الثاني 2016، وقبلها كان نظام الصندوق يمنح الحقّ للبلدان الخمسة صاحبة أكبر الحصص بأن تعيّن مديراً تنفيذياً، بينما تقوم بقية البلدان الأعضاء بانتخاب 19 مديراً آخرين. يتخذ المجلس قراراته على أساس التوافق لكنه يعتمد أحياناً على التصويت الرسمي. أصوات كل عضو تساوي مجموع أصوات البلدان التي يمثّلها، أي تتحدّد القوة التصويتية للبلد العضو على أساس حصته.

محمود محي الدين **لتقديم المشورة أو فرضها؟**

من هو محمود محي الدين الذي زار لبنان وعامله المسؤولون في لبنان والإعلام اللبناني باعتباره يمثّل صندوق النقد الدولي؟

هو منذ تشرين الأول 2020 عضو في المجلس التنفيذ لصندوق النقد الدولي. يشغل هذا المقعد المخصص للمجموعة العربية، هو منتخب من هذه المجموعة التي تملك حصصاً في الصندوق، أي أنه يمثّل مصالح هذه الجهة تحديداً. لكن الإعلام اللبناني، والمسؤولون في لبنان تعاملوا مع محي الدين باعتباره يمثّل الصندوق إلى درجة أنهم استمعوا إلى آرائه حول رغبة لبنان في التعامل مع الصندوق باعتبارها فروضاً يجب التقيّد بها. في الواقع، ثمة خيط رفيع بين ما يمثّله هذا الرجل، وبين الانبطاح اللبناني تجاه التدخلات الخارجية. فهذا الرجل عليه أن يستمع إلى ما يريده لبنان من الصندوق، وعليه أن يدلّ لبنان على أقصر الطرق وأكثرها فاعلية في التوصل إلى ما يريده من الصندوق.

رُوّج كثيراً أن زيارة محي الدين إلى لبنان أتت لتتجاوز الفريق التقني المكلف بالتعامل مع ملف لبنان برئاسة مارتن سيريزولا. وصل الأمر إلى حدّ ترويج إشاعة بأن ممثلة مكتب الصندوق في لبنان نجلة نخالة لم ترافقه في جولته على المسؤولين باعتبار أن هناك تغييراً ما في جدول أعمال الصندوق تجاه لبنان. لكن الواقع، أن محي الدين لا

يمكنه القيام بزيارات لتقديم النصح والمشورة للحكومة اللبنانية في علاقتها مع الصندوق في ظل حضور ممثلين عن الصندوق. مارتن يمثّل الصندوق في علاقته التفاوضية مع لبنان، وهناك تضارب في المصالح إذا تواجه مع الشخص الذي يُفترض أن يكون مرشداً للبنان في تجاوز العقبات التقنية والسياسية في العلاقة التي يسعى إليها مع الصندوق.

ثورة التحرّر المالي بيد حفنة من الأثرياء؟

«إيثيريوم نسخة 2» نحو المركزية

علي عواد

ثاني أشهر العملات الرقمية على الإطلاق، «إيثيريوم»، على وشك أن تتطوّر إلى نسختها الجديدة: «إيثيريوم 2,0». بهذه النقلة، ستتحوّل طريقة إنتاج هذه العملة، من التعدين بواسطة تقنية «Proof of Work»، إلى السكّ «Minting» بواسطة تقنية «Proof of Stake». أسماء التقنيّات تنطوي على دلالات مهمّة. فإثبات خلق العملة بواسطة العمل، مختلف جداً عن إثبات خلق العملة بواسطة حجم الملكية. فبهذه العملية ستنتقل عملية خلق العملة من لا مركزية متاحة للجميع بواسطة استثمارات يمكن أن تكون متواضعة بمقدار أن تكون كبيرة، إلى مركزية شبه حصرية تضع عملية خلق العملة بيد حفنة من الأثرياء القادرين على امتلاك حصص أكبر من العملات تتيح لهم إنتاج العملة وتحقيق الأرباح.

ما هو الفرق بين تقنيتَي إنتاج إيثيريوم السابقة والمقبلة؟ ولمَ ستصبح «إيثيريوم 2,0» عملة مركزية عكس طموحات الثائر الغريب ساتوشي ناكاموتو بأن تكون العملات المشفّرة لا مركزية؟ في الواقع، تتميّز عملة «إيثيريوم» عن «بتكوين» بأمر بالغ الأهمية، وهو العقود الذكية (Smart Contracts). أمّا الأمر فتح باب الاحتمالات على كافة الصعد وجعل التطبيقات اللامركزية «Dapps» والـ«NFT» أمراً ممكناً. ومثلها مثل الـ«بتكوين»، فمن أجل صنعها، تعتمد «إيثيريوم» على تقنية «Proof of Work». يمكن اختصار هذه التقنية بالآتي: يمكن للمستخدم أن يصنع جهاز التعدين تبعاً لقدراته المالية، أو أن يشتري أجهزة تعدين بأسعار متعدّدة تبدأ بألف دولار وتصل إلى عشرات أو مئات آلاف الدولارت. ثم يتم وصل أجهزة التعدين بالكهرباء والإنترنت لتبدأ عملية إنتاج العملة.

هذه التقنية، أتاحت للشبكة أن تكون متاحة حول العالم بشكل معقول، كما أتاحت لصغار المستثمرين التوسّع تدريجاً في عمليات الإنتاج، إذ إن كلفة الجهاز كانت تُسترد بعد سنة واحياناً خلال بضعة أشهر (بعد استرداد الكلفة يقوم المعدّن بشراء أجهزة جديدة). لكن هذه التقنية عابها أمران أساسيان: أولهما، نهم أسلوب التعدين إلى الطاقة الكهربائية، وثانيهما الكلفة الباهظة لكل عملية تحويل «إيثيريوم» من محفظة رقمية إلى أخرى، أو كلفة شراء عملات أخرى متواجدة على شبكة «إيثيريوم»، وهو ما يرمز إليه بالـ«Gas Fees». سبب هذه الكلفة الباهظة، أن شبكة «إيثيريوم» القديمة أو الحالية، تستطيع القيام بـ15 عملية تحويل في الثانية الواحدة فقط، لذا عندما يكون حجم التداول كبيراً على الشبكة، يمكن أن تبلغ كلفة تحويل 20 دولاراً من محفظة رقمية إلى أخرى، نحو 50 دولاراً، وأحياناً أكثر من ذلك. يمكن تخيّل الأمر على النحو الآتي: إذا أراد شخص ما أن يشتري سلعة بقيمة 50 دولاراً عبر بطاقته المصرفية، فإن المصرف يقتطع عمولة تساوي 120 دولاراً في سبيل تقديم خدمة تحويل المال من حسابه إلى المتجر. هذا تقريباً ما يحصل على شبكة الـ«إيثيريوم»، مع فرق واحد هو أن من يقدّم خدمة تحويل العملات، هو المعدّن وليس المصرف.

في النسخة الجديدة من خوارزمية إنتاج إيثيريوم سيتمّ اختيار الأشخاص المؤهّلين للمشاركة في الإنتاج بناء على شرط يتعلّق بكمية امتلاكهم لهذه العملة

بخلفيّة هذه الكلفة الكبيرة في إنتاج «إيثيريوم» سواء لجهة الكهرباء أو لجهة التحويل، قرّر القيّمون على «إيثيريوم» إطلاق تقنية «Proof of Stake». استخدام هذه التقنية يقلّص استهلاك الكهرباء في سبيل إنتاج عملة «إيثيريوم» ويخفّض كلفة عمليات التحويل على الشبكة الجديدة بسبب قدرتها الاستيعابية الأكبر للعمليات، إذ بإمكان «إيثيريوم 2,0» تنفيذ أكثر من 100 ألف عملية تحويل في الثانية الواحدة، بالإضافة إلى تطوير التقنيات البرمجية والحمائية التي تسبح في فلكها.

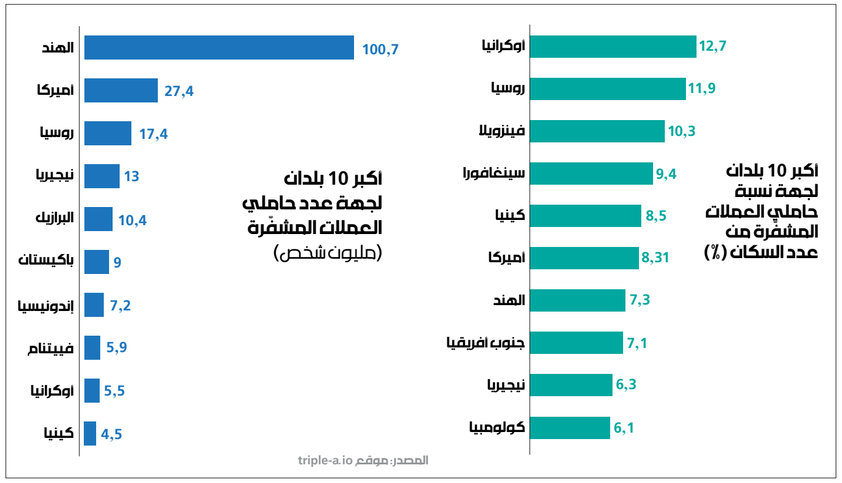

لكن كيف يمكن صنع عملة الـ«إيثيريوم» بواسطة التقنية الجديدة؟ هنا نصل إلى التطوّر الجديد الذي أصاب الفكرة الأساسية من وجود عملات مشفّرة غير فئوية. فتقنية «Proof of Stake» تقول التالي: لا حاجة بعد الآن إلى أجهزة بقدرة حاسوبية عالية لصنع «إيثيريوم»، بل يكفي أن يقوم المستخدم بتنصيب برنامج خاص بالعملة على حاسوبه الشخصي من أجل أن يتم الأمر. لكن مهلاً، كيف يمكن الحصول على هذا البرنامج؟ عملياً، لا يمكن الحصول عليه، بل إن خوارزمية «إيثيريوم 2,0» هي التي ستختار من تعتبرهم مؤهّلين ضمن شروط محدّدة. من هذه الشروط أن يكون لدى الراغبين في خلق عمليات إضافية من «إيثيريوم»، إيداع 32 عملة «إيثيريوم» بالحدّ الأدنى (أي ما يوازي 152 ألف دولار بسعر «إيثيريوم» الحالي البالغ 4765 دولاراً مقابل كل وحدة «إيثيريوم»)، في صندوق على الشبكة. وكلّما أودع المستخدم عملات أكثر كلما زادت حظوظه في أن تختاره الخوارزمية لإنتاج «إيثيريوم». وبهذه الصيغة الجديدة، تعدّل اسم منتج العملة من «معدّن» إلى «المدقّق» (Validator) بدلاً من «معدّن».

لا بأس، يمكن اعتبار ذلك استثماراً متوسط الكلفة إذا أراد شخص ما صنع عملات «إيثيريوم»، ففي النهاية المشروع سيربح كلفته، أليس كذلك؟ في الواقع، كلا. إذ بحسب الموقع الإلكتروني لعملة «إيثيريوم»، إن خوارزمية الشبكة ستفرض حظوظ اختيار من وضع أكبر عدد من عملات «إيثيريوم» في صندوقه داخل الشبكة، أي من وضع ألف عملة «إيثيريوم» ستفضله الشبكة على من وضع 100 عملة. وبالتالي، سيصبح سكّ عملة الـ«إيثيريوم» بيد فئة فاحشي الثراء.

هكذا، تصبح ثورة التحرّر المالي اللامركزية التي بدأها ساتوشي ناكاموتو (خالق البتكوين والبلوكتشاين، لا أحد يعلم إن كان شخصاً أو مجموعة)، بهدف الخروج من عباءة الدولار، وامتلاك الفرد قدرة التصرف بنقوده كما يشاء، تتحول اليوم عبر خطة منهجية تدفع بها إلى المركزية. هذا الأمر قد بدأ بالفعل. كما أن «إيثيريوم 2,0» سيتم طرحها بشكل كامل في الأسابيع القليلة المقبلة. علماً أنها موجودة الآن بالتوازي مع الشبكة القديمة، ويمكن للأفراد «المدقّقين» أن يضعوا عملاتهم من الـ«إيثيريوم» داخل الصناديق.

الرأس مالية تستثمر في «إيثيريوم 2.0»

ما إن بدأت «إيثيريوم» بالتحول إلى تقنية «Proof of Stake»، سال لعاب الحكومة الأميركية ومنصّات التداول في العملات الرقمية. الأخيرة تعلم أن تركّز ملكية هذه العملة ليس كبيراً لأنها كانت لامركزية بشكل أساسي، لذا، بدأت منصّات التداول الكبرى مثل «كوين بايز» و«بايننس» و«كراكن» و«جيميناي»، بحملة دعائية لاستقطاب مالكي العملات واستعمالهم كصندوق استثماري لإنتاج العملة بواسطة التقنية الجديدة مقابل عوائد محدّدة. تقول الحملة الآتي: نعلم أنك لا تملك ما يكفي من «إيثيريوم» لتصبح مدققاً (Validator)، لكن يمكنك أن تضع ما لديك من عملات «إيثيريوم» في محفظة تملكها المنصّة (لا حاجة فعلية لنقل ما لدى المستخدم من عملات، يمكن له فقط إرسال عنوان محفظته الرقمية التي بداخلها إيثيريوم إلى منصة التداول)، لتصبح المنصة هي «المدقق» Validator وبدورها ستمنح نسبة من أرباح سكّ عملة «إيثيريوم» بما يوازي حصص مالكيها الذين أودعوها في هذه المنصّة.

هذا السلوك معروف في عالم الأسواق المالية اليوم. فهو قائم على نفس مفاهيم الرأسمالية المتوحّشة. فقد انتقلت «إيثيريوم» من عملة رقمية مشفّرة يصنعها عامة المستخدمين، إلى عملة يطبعها وحوش الأموال الرقمية بحجّة «الحفاظ على المناخ» الذي يروّجون لإيقاف تقنية التعدين بذريعة هدر الطاقة الكهربائية، بينما هم بالفعل يسيطرون على هذه العملة وعلى عملية إنتاجها بهدف تحقيق الأرباح. وهنا، يمكن تفسير خروج أصوات من نخب وأقطاب وساسة في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، جهاراً وبشكل شبه يومي، تتحدّث عن تأثير وحجم طاقة الكهرباء التي تستهلكها «بتكوين»، لأنها باقية على تقنية التعدين، ويريدونها أن تتحوّل مثل «إيثيريوم»، كون صناعة المال بنظرهم هي حرفة النخب وليست للعامة. علماً أنه بحسب جامعة «كامبريدج»، تستهلك «بتكوين» 0.6% من الكهرباء المنتجة حول العالم، بينما بحسب موقع وكالة الطاقة الدولية «IEA.org»، تستهلك أجهزة التكييف حول العالم 10% من إنتاج الكهرباء الكلّي للكوكب! لكن هذا أمر لن يتحدث عنه هؤلاء.

أمّا بالنسبة إلى الحكومة الأميركية، إن عملية إيداع العملات في منصّات مقابل الحصول على فوائد مالية عليها، يُدخلها مباشرة في تقرير مصير تلك العملة والمنصة إن كانت أميركية مثل «كوين بايز». وبالتالي يسقط مفهوم العملة الرقمية اللامركزية وغير الخاضعة لتأثير الحكومات.

مقال

الاحتياط الإلزامي
مكر النظام وخديعة الحاكم

أمين صالح*

يواصل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، نيابة عن النظام السياسي والاقتصادي، تشويه وتحريف الحقائق. هو يعمل جاهداً، كعضو أصيل في الشبكة السياسية المالية الحاكمة، لتغطية خسائر الدولة الناتجة من السياسات الفاشلة، ولا سيّما سياسته النقدية، على حساب ثروات ومُدّخرات ومداخيل اللبنانيّين بدلاً من استعادة الأموال العامة والخاصة المسروقة والمنهوبة والمهدورة. وهو يصرّ على إنزال عقوبة الموت البطيء بالشعب اللبناني من خلال رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية. ويتذرّع، مخادعاً وماكراً، بوصول الاحتياطي الإلزامي إلى الخطّ الأحمر المرتبط بالودائع، وبأنّ تجاوز هذا الخطّ يحتاج إلى قانون يصدره مجلس النواب. لكن عدا عن أن هذه الادعاءات لا تقع في محلّها الواقعي والقانوني، بل هي كلام باطل يراد به باطل، فإن مجلس النواب وبالتوافق مع الحاكم، لا يريد إقرار قانون كهذا لتبرير المضي بسياسة رفع الدعم التي تستجيب لإملاءات صندوق النقد الدولي.

يحدّد قانون النقد والتسليف مهام مصرف لبنان العامة بأربعة بنود أساسية: الحفاظ على سلامة النقد، الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، الحفاظ على سلامة أوضاع النظام المصرفي، وتطوير السوق النقدية والمالية. ولتحقيق هذه المهام، حدّد القانون نفسه، الأطر والوسائل التي تمكّن مصرف لبنان من تحقيق هذه المهام من خلال ثلاثة عناوين أساسية: التعاون بين المصرف والدولة، ثبات القطع، العمل في التأثير على السيولة المصرفية وعلى حجم التسليف.

على أرض الواقع، إنّ ما وصلت إليه الأوضاع المالية والنقدية والاقتصادية يؤكّد عدم حصول التعاون بين مصرف لبنان والدولة. فالنموّ السلبي للاقتصاد والعجز المستمر في المالية العامة، وتفاقم الدين العام، والانهيار النقدي، وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية، وارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم، كلّها وقائع تُشير إلى سوء الإدارة المالية والنقدية، وإلى مسؤولية الحاكم والسلطات السياسية المالية عن الانهيار الذي يعيش لبنان تداعياته على كافة المستويات. أي أن التعاون بين المصرف والدولة كان سلبياً وأدّى إلى تبديد المال العام والخاص.

ورغم أن ثبات القطع اللبناني يعدّ جزءاً أساسياً من مهمّة المصرف العامة، ومسؤول عنه أيضاً وزير المالية، إلا أن الوقائع تؤكّد بأن الحاكم عمل جاهداً لخفض قيمة الليرة من أجل خفض قيمة الدين بدلاً من استخدام الوسائل المتاحة لديه لاستقرار سعر الليرة، أو السيطرة على هوامش تقلباتها تجاه الدولار ربطاً بتطوّر الأوضاع الاقتصادية. فالدين العام كان يساوي 97 مليار دولار على أساس سعر صرف يبلغ وسطياً 1507,5 ليرات. إلا أنه أصبح الآن يساوي نحو 10 مليارات دولار على أساس سعر صرف يساوي 20 ألف ليرة. لذا، لا بدّ من إجبار الحاكم ونوابه والمجلس المركزي للمصرف ووزير المالية بصفته شريكاً في عمليات بيع وشراء الذهب والعملات الأجنبية، على نشر بيان مفصل ومعلومات وافية عن موجودات المصرف من العملة الأجنبية والذهب (كماً وقيمة)، وقيمة النقد المصدر والودائع تحت الطلب، لكي يتبيّن مدى التزام مصرف لبنان بالأحكام الخاصة بتغطية النقد اللبناني.

هنا نصل إلى النقطة الأكثر أهمية والتي تتعلق بالتأثير على السيولة المصرفية وحجم التسليف. بموجب المادة 76 من قانون النقد والتسليف حصل مصرف لبنان على صلاحيات واسعة لتنفيذ مهمته العامة انسجاماً مع السيولة المصرفية وحجم التسليف، من خلال اتخاذ جميع التدابير التي يراها ملائمة. يعبّر نصّ المادة 76 عن هذه الصلاحيات بوضوح:

أ- تحديد وتعديل معدلات الحسم وحدوده القصوى وكذلك معدلات الاعتمادات الأخرى المجاز له منحها للمصارف وللمؤسسات المالية وحدودها القصوى.

ب- استعمال الوسائل التي من شأنها تأمين ثبات القطع.

جـ. أن يشتري ويبيع بدون تظهير السندات الخاصة التي لا تتجاوز مدة استحقاقها 180 يوماً، والسندات الحكومية والسندات المصدرة بكفالة الحكومة والتي لا يتجاوز مدّة استحقاقها السنة من تاريخ شرائها. وللمصرف المركزي أن يحسم السندات الحكومية والسندات المصدرة بكفالة الحكومة أو أن يمتلكها في نظام عقد الأمانة أو أن يشتريها بموجب شروط محددة في القانون (شروط المادتين 105 و106)، وذلك ضمن الحدود التي تسمح بها مقتضيات الاستقرار النقدي.

د. إلزام المصارف بأن تودع لديه أموالاً (احتياطي أدنى) حتى نسبة معينة من التزاماتها الناجمة عن الودائع والأموال المستقرضة التي يحددها «المصرف» باستثناء التزاماتها من النوع ناته تجاه مصارف اخرى ملزمة ايضاً بإيداع الأموال الاحتياطية هذه. ويمكن للمصرف المركزي أن يعتبر، إذا رأى ذلك مناسباً، توظيفات المصارف في سندات حكومية أو سندات مصدرة بكفالة الحكومة كجزء من الاحتياطي حتى نسبة معينة يعود له مر تحديدها. ولا يمكن للمصرف المركزي أن يحدّد نسبة الاحتياط الأدنى بأكثر من 25% من الالتزامات تحت الطلب، أو بأكثر من 15% من الالتزامات لأجل معين. وللمصرف المركزي أن يفرض نسباً مختلفة على فئات مختلفة من التزامات المصارف ضمن الحدود المذكورة في الفقرة السابقة.

وله كذلك في الحالات الاستثنائية، أن يفرض نسباً حديّة، خاصة من دون التقيد بالحدود الآنفة الذكر على ما يزيد من هذه الالتزامات أو من أي فئات منها، عن حدّ معين، أو على الزيادة المحقّقة في هذه الالتزامات، أو في أي فئات منها بعد تاريخ معين.

هـ - إلزام المصارف بأن تودع لديه أموالاً (احتياطي أدنى خاصاً) حتى نسبة معينة من الموجودات التي يحدّدها المصرف.

و - أن يقبل، في ضوء الحالة النقدية العامة ودائع لقاء فوائد يحددها المصرف.

بنود هذه المادة، تُشير بما لا لبس فيه إلى أن هناك ثلاثة أنواع من الاحتياطات: الاحتياط الإلزامي على الودائع والأموال المستقرضة، الاحتياط الإلزامي على ما يزيد من الالتزامات الخاضعة لموجب إنشاء الاحتياطي الإلزامي، والاحتياطي الأدنى الخاص كنسبة من موجودات المصارف. أما الغاية من الاحتياط الإلزامي، فتكمن في استخدامه كتدبير أو كوسيلة للتأثير على السيولة المصرفية وعلى حجم التسليف وعلى حجم الكتلة النقدية بالمعنى الواسع.

2.8
تريليون دولار هو القيمة السوقية لجميع العملات المشفرة المطروحة في الأسواق

القيود الوحيدة المفروضة على المصرف المركزي في ما يتعلّق بالاحتياط الإلزامي هي المتّصلة بأسس احتساب قيمته

يوجد أي نصّ في قانون النقد والتسليف يضع قيوداً على المصرف المركزي باستخدامه هذا الاحتياطي. فالمصرف المركزي ليس مقيداً بأي شرط في استعمال الاحتياطي، بل هو حرّ التصرف به في نطاق تنفيذ مهمته، كما أنه ليس مجبراً على إعادة هذا الاحتياطي إلى المصارف لأن الاحتياطي الإلزامي واجب الوجود دائماً فهو ليس مرتبط بأجل محدّد أو بغاية خاصة محدّدة.

إن القيود الوحيدة المفروضة على المصرف المركزي في ما يتعلّق بالاحتياط الإلزامي، هي فقط القيود الخاصة بأسس احتساب قيمته. فالنسب بموجب الفقرة (هـ) من المادة 76، ثابتة وتتراوح بين حدّين 15 و25%. أما الأساس فهو متغير يرتبط بالتغيير الحاصل في قيمة الودائع والأموال المستقرضة. هذا يعني أنه يحقّ للمصرف المركزي التصرف بالاحتياط الإلزامي بأي طريقة كانت للحفاظ على سلامة النقد اللبناني والاستقرار الاقتصادي وسلامة النظام المصرفي، وبالتالي لا حاجة إلى أي قانون يجيز للمصرف استخدام الاحتياط الإلزامي، كما يدّعي الحاكم، ولا يوجد ما يسميه الحاكم خطأ أحمر للاحتياط الإلزامي، ولا يوجد أي سند قانوني للربط بين الاحتياط الإلزامي وأموال المودعين. فهذه الأخيرة حقّ للمودع في المصرف المتلقّي للوديعة، والتزام على هذا المصرف تجاه المودع ولا علاقة للمصرف المركزي إلا من حيث وضع التنظيمات العامة الضرورية لتأمين حسن علاقة المصارف بمودعيها وعملائها.

في الواقع، مرّ لبنان بظروف استثنائية. منذ عام 2011 بدأ يظهر العجز في ميزان المدفوعات، وفي السنوات 2016 و2017 و2018 و2019 كانت الأوضاع النقدية تنذر بشرّ مستطير. لذا، كان بإمكان مصرف لبنان زيادة حجم الاحتياط الإلزامي، لكن الحاكم والمصارف وقفوا يتباهون بقدرة النظام المصرفي على اجتذاب الودائع بالعملات الأجنبية، وبمتانة الوضع النقدي والمصرفي. لاحقاً تبيّن أن الحاكم كان في خدمة المصارف لتعظيم أرباحها بهندسات مالية ولم يكن في وارد خدمة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق المهمة العامة للمصرف المركزي بالحفاظ على سلامة النقد.

وإلى جانب ذلك، إن أُسس احتساب الاحتياط الأدنى أو الاحتياط الإلزامي تلغي أحادية الربط بين الاحتياط الإلزامي وبين الودائع، فهي تظهر التمايز بين الاحتياطي الإلزامي وبين موجودات المصرف المركزي بالعملات الأجنبية. ويتضح ذلك من خلال تمييز الاحتياط الأدنى الخاص الذي يتحدّد على أساس نسبة معينة من موجودات مصرف لبنان الثابتة والمتداولة، المنقولة وغير المنقولة، بالعملة الوطنية أو بالعملة الأجنبية، أي أن احتياطي الموجودات هو أشمل وأوسع من الاحتياطي الإلزامي. لذا، لا بدّ من سؤال الحاكم ونوابه ومجلسه المركزي عن حقيقة تكوين هذا الاحتياطي؟ هل هو موجود فعلاً؟ ما هي قيمته؟

ولم يترك المشترع للحاكم ومجلسه المركزي حرية الاستنساب في تحديد أساس تكوين الاحتياطي الإلزامي، بل كان واضحاً وصريحاً وحريصاً ودقيقاً في تحديد أسس تكوين الاحتياطي الإلزامي. فقد نصت المادة 77 من قانون النقد والتسليف على وجوب أن «تبلغ الموجودات الشهرية لمصرف لدى المصرف المركزي (الاحتياطي الفعلي)، على الأقل النسب المئوية التي تكون قد حدّدت، من المتوسط الشهري للالتزامات الخاضعة لموجب إنشاء أموال احتياطية (الاحتياطي الإلزامي)». ثم أن المشترع ورغبة منه في تمكين المصرف المركزي من تنفيذ مهمته العامة، منح المصرف المركزي الحق بأن يستوفي عن مبلغ تدني الاحتياطي الفعلي عن الاحتياطي الإلزامي فائدة جزائية يمكن أن تبلغ معدلاً يفوق بثلاث آحاد المعدل المطبق في حينه على تسليفاته لقاء سندات مالية على أن لا يحول ذلك دون تطبيق العقوبات الإدارية المنصوص عليها في قانون النقد والتسليف.

خلاصة القول، أن حاكم مصرف لبنان وبدعم ضمني من الشبكة الحاكمة يستعمل الاحتياط الإلزامي كخديعة لتبرير رفع الدعم عن السلع الضرورية لحياة الإنسان في لبنان بعدما خفض سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه العملات الأجنبية بما أدى إلى زيادة معدلات التضخم وبغاية تدفيع المواطنين عبء خسائر الدولة والمصرف المركزي. لذا، نرى أنه وفقاً لخطة إنقاذ مالي ونقدي واقتصادي شاملة أساسها إلغاء الدين العام واسترجاع الفوائد المدفوعة بالزيادة عن المعدلات العالمية واسترجاع أموال الهندسات المالية، وهي ممكنة إذا توفرت الإرادة السياسية. ويمكن استخدام الاحتياط الإلزامي للتأثير في الأوضاع النقدية وخفض سعر صرف الدولار تجاه العملة الوطنية، وإنشاء مرافق عامة حيوية وأهمها معامل الكهرباء، وكل ذلك ممكن خلال مدّة تتراوح بين 3 أشهر و6 أشهر، وبالتالي تنتفي الحاجة إلى ما أسموه دعماً وهو في الحقيقة استمرار لسياسات النهب المتعمد لثروات البلاد والعباد. إذ أن القيود الوحيدة المفروضة على المصرف المركزي في ما يتعلق بالاحتياط الإلزامي هي فقط القيود الخاصة بأسس احتساب قيمته. وبالتالي يحقّ للمصرف المركزي التصرف بالاحتياط الإلزامي بهدف الحفاظ على سلامة النقد اللبناني والاستقرار الاقتصادي وسلامة النظام المصرفي، ولا حاجة إلى أي قانون يجيز له ذلك. كما يدّعي الحاكم، ولا يوجد ما يسمّيه الحاكم خطاً أحمر للاحتياطي الإلزامي، ولا يوجد أي سند قانوني للربط بين الاحتياط الإلزامي وأموال المودعين. فهذه الأخيرة حقّ للمودع في المصرف المتلقّي للوديعة، والتزام على هذا المصرف تجاه المودع ولا علاقة للمصرف المركزي إلا من حيث وضع التنظيمات العامة الضرورية لتأمين حسن علاقة المصارف بمودعيها وعملائها.

* النقيب الأسبق لخبراء المحاسبة المجازين، مدير المحاسبة العامة السابق في وزارة المالية، مدير مركز البحوث الاقتصادية

كتاب

إنه الوقت المناسب للاشتراكية. هو العنوان الذي خطّه الاقتصادي توماس بيكتي لكتابه الصادر أخيراً. هو عبارة عن تجميع مقالات تخلص بنتيجتها إلى أن الاشتراكية ضرورة، لأنه لا يمكن لأحد أن يكون مع الرأسمالية أو النيوليبرالية التي لا مستقبل لها بل تستزف موارد الكوكب وتعمّق اللامساواة. لكن الأمر بالنسبة إليه ليس عبارة عن موقف، إذ لا يكفي أن تكون ضدّ النيوليبرالية، بل يجب أن تكون مع نظام اقتصادي بديل. هذا النص هو عبارة عن مجموعة مقالات يخلص فيها بيكتي إلى أهمية الاشتراكية باعتبارها نظاماً بديلاً يمكن التمسّك به بعد «موت» الشيوعية وفي مواجهة النظام السائد. وما هو منشور هنا ليس سوى بعض مقتطفات وردت في مقدّمة الكتاب قد تختصر الفكرة الأساسية من إصداره

تحيا الاشتراكيّة

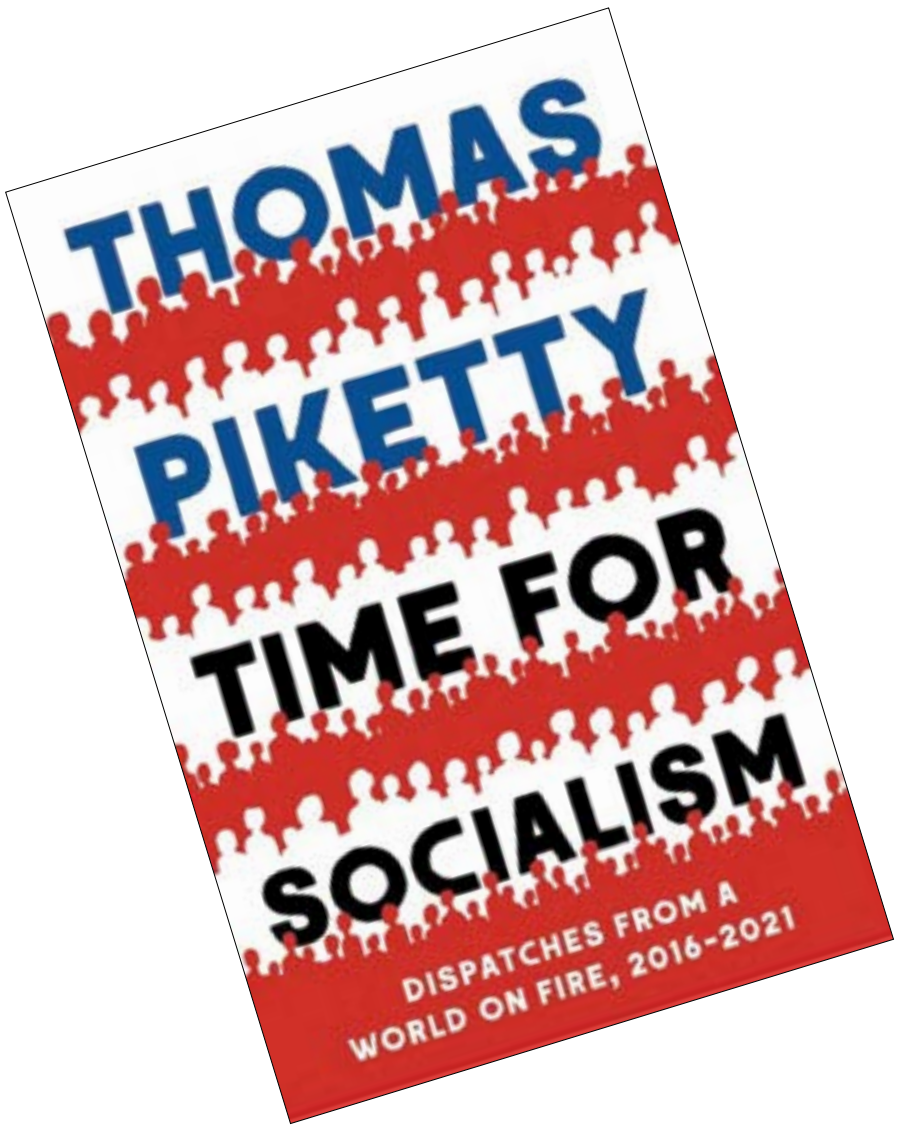

توماس بيكتي *

كأحد مواليد عام 1971، أنتمي إلى جيل لم يكن للشيوعية الوقت لتغريه، وهو جيل أصبح راشداً عندما صار الفشل المطلق للسوفياتية واضحاً. مثل كثيرين، كنت أميل أكثر إلى الليبرالية من الاشتراكية في التسعينيات، وكنت فخوراً كالطاووس لملاحظاتي الحكيمة، وأشكّك في من هم أكبر مني سناً، وكل من كانوا «يحنّون إلى الماضي». لم أستطع تحمّل أولئك الذين رفضوا بعناد رؤية أن اقتصاد السوق والملكية الخاصة هو جزء من الحلّ.

لكن الآن، بعد ثلاثين عاماً، في عام 2020، بلغت «الرأسمالية المفرطة» مراحل تخطّت الحدود. أنا الآن مقتنع بأننا بحاجة إلى التفكير في طريقة جديدة لتجاوز الرأسمالية نحو شكل جديد من الاشتراكية، شكل تشاركي ولامركزي، فيدرالي وديمقراطي، يراعي البيئة ويساند حقوق المرأة ومختلف الأعراق.

وحده التاريخ سيقرّر ما إذا كانت كلمة «اشتراكية» قد أصبحت ميتة نهائياً ويجب استبدالها. من ناحيتي، أعتقد أنه يمكن إنقاذها، وحتى أنها تظل المصطلح الأنسب لوصف فكرة نظام اقتصادي بديل للرأسمالية. على أي حال، لا يمكن للمرء أن يكون «ضدّ» الرأسمالية أو النيوليبرالية فقط، بل يجب عليه أيضاً أن يكون «مع» نظام آخر. الأمر الذي يتطلب منه أن يحدّد بشكل دقيق النظام الاقتصادي المثالي الذي يرغب في إقامته، أي المجتمع العادل الذي يتخيّله، أياً كان الاسم الذي يقرره لهذا النظام. فقد أصبح من الشائع القول إن النظام الرأسمالي الحالي ليس له مستقبل، لأنه يعمّق هوّة اللامساواة ويستنزف موارد الكوكب. هذا ليس خطأ، إلا أنه في حالة عدم وجود بديل واضح، يبقى عمر النظام الحالي مديداً.

المسيرة الطويلة نحو المساواة والاشتراكية التشاركية

لنبدأ بجملة قد يجدها البعض مفاجئة. إذا أخذنا الأمر من منظور بعيد المدى، فإن المسيرة الطويلة نحو تحقيق المساواة والاشتراكية التشاركية قد بدأت بالفعل على قدم وساق. لا توجد استحالة تقنية تمنعنا من الاستمرار في هذا المسار، المفتوح بالفعل، طالما أننا جميعاً نتفق على أن نواصل به. يُظهر التاريخ أن اللامساواة هي أساساً مبدأ إيديولوجي وسياسي، وليست أمراً اقتصادياً أو تكنولوجياً.

قد تبدو وجهة النظر المتفائلة هذه متناقضة مع الأوقات الكئيبة التي نعيشها. إلا أنها تتوافق مع الواقع. تم تقليص اللامساواة بشكل حادّ على المدى الطويل. ويعود الفضل في ذلك، بشكل خاص، إلى السياسات الاجتماعية والمالية الجديدة التي أُدخلت خلال القرن العشرين. نعم، لا يزال هناك الكثير من الأمور التي يجب القيام بها، ولكن الحقيقة هي أنه يمكن المضي قدماً من خلال الاستفادة من الدروس التاريخية.

لننظر، على سبيل المثال، في تطور تركّز الملكية على مدى القرنين الماضيين. يمكننا أن نرى أن حصة أغنى 1% من الناس، من إجمالي الممتلكات (أي إجمالي الأصول العقارية والمالية والمهنية، صافية من الديون) كانت في مستوى مرتفع طوال القرن التاسع عشر وحتى البداية من القرن العشرين.

هذا يدلّ، بالمناسبة، على أن وعد الثورة الفرنسية بالمساواة كان نظرياً أكثر منه حقيقياً، على الأقل لجهة إعادة توزيع الملكية. يمكن بعد ذلك ملاحظة أن حصة أغنى 1% من السكان انخفضت بشكل حادّ خلال القرن العشرين: كانت نحو 55% من إجمالي الثروة عشية الحرب العالمية الأولى، وهي الآن تلامس 25%. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه الحصّة لا تزال أعلى بنحو خمسة أضعاف من تلك التي يمتلكها أفقر 50% من السكان، والذين يملكون حالياً ما يزيد قليلاً عن 5% من إجمالي الثروة العالمية (رغم حقيقة أن عددهم يزيد عن خمسين ضعفاً من عدد أغنى 1%). والشيء المثير للاهتمام هو أن هذه الحصّة المنخفضة، كانت قد انخفضت أيضاً منذ الثمانينيات والتسعينيات، وهو اتجاه يمكن ملاحظته في الولايات المتحدة وألمانيا وبقية أوروبا، وكذلك في الهند وروسيا والصين.

يمكن القول إن تركّز الملكية (وبالتالي القوّة الاقتصادية) قد انخفض بشكل واضح خلال القرن الماضي، لكنه لا يزال مرتفعاً للغاية. لقد أفاد الحدّ من اللامساواة في الملكية، بشكل رئيسي، «أصحاب الأملاك من الطبقة الوسطى»، وهم 40% من السكان، أي الذين يقعون بين أغنى 10% وأفقر

> **أدّى الإستثمار في الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والضمان الاقتصادي والاجتماعي إلى المساواة في الوصول إليها في أوروبا خلال القرن العشرين**

50%. لكن لم يستفد إلا قليل من النصف الأفقر من السكان. ففي النهاية، انخفضت حصّة ثروة أغنى 10% بشكل كبير، من 80-90% من الثروة إلى نحو 50-60% (وهي نسبة لا تزال كبيرة)، لكن حصة أفقر 50% لم تتوقف أبداً عن كونها ضئيلة. تحسّن وضع أفقر 50% لجهة الدخل أكثر منه لجهة الثروة، فنمت حصّتهم من إجمالي الدخل من 10% إلى نحو 20% في أوروبا رغم أن التحسن هنا محدود أيضاً وهناك احتمال لأن يتم عكس مساره. فعلى سبيل المثال انخفضت حصّة أفقر 50% من الدخل إلى ما يزيد قليلاً عن 10% في الولايات المتحدة منذ الثمانينيات حتى اليوم. لكن في نهاية الأمر، لا يزال أفقر 50% من سكان العالم هم أفقر 50% من سكان العالم.

الدولة الاجتماعية كوسيلة للمساواة في الحقوق

كيف يمكننا تفسير هذه التطورات المعقّدة والمتناقضة، وخصوصاً كيف يمكننا تفسير الانخفاض في اللامساواة الذي لوحظ خلال القرن الماضي، ولا سيما في أوروبا؟ بالإضافة إلى تدمير الأصول الخاصة نتيجة الحربين العالميتين، يجب تأكيد الدور الإيجابي الذي لعبته التغييرات الكبيرة في الأنظمة القانونية والاجتماعية والضريبية التي أُدخلت في العديد من البلدان الأوروبية خلال القرن العشرين.

فقد كان أحد العوامل الأكثر حسماً هو ظهور دولة الرعاية بين عامَي 1910-1920، ثم بين عامَي 1980-1990. في حينه شهدنا تطور الاستثمار في التعليم والصحة ومعاشات التقاعد والعجز والتأمينات الاجتماعية (البطالة والأسرة والإسكان وما إلى ذلك). في بداية العقد الأول من القرن العشرين، بلغ إجمالي الإنفاق العام في أوروبا الغربية 10% من الدخل القومي، وكان جزء كبير منه عبارة عن إنفاق ملكي/عام متعلق بأنظمة الأمن والجيش والتوسع الاستعماري. في الثمانينيات والتسعينيات، بلغ إجمالي الإنفاق العام 40-50% من الدخل القومي (قبل أن يستقرّ عند هذا المستوى)، وكان الإنفاق، بشكل أساسي، على التعليم والصحة والمعاشات والتحويلات الاجتماعية.

أدّى هذا التطور إلى قدر معين من المساواة في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والضمان الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا خلال القرن العشرين. أو على الأقل أدّى إلى زيادة المساواة في الوصول إلى هذه الخدمات عما كان متاحاً للمجتمعات السابقة. ومع ذلك فإن ظاهرة دولة الرعاية شهدت ركوداً منذ الثمانينيات والتسعينيات رغم استمرار زيادة الاحتياجات المجتمعية، نتيجة إطالة متوسط العمر المتوقع وارتفاع مستويات التعليم. وفي قطاع الصحة، بشكل خاص، لاحظنا بمرارة مع الأزمة جائحة كورونا عدم كفاية المستشفى والموارد البشرية المتاحة. تتمثل إحدى القضايا الرئيسية المطروحة الآن خلال أزمة كورونا في ما إذا كان المسار نحو الدولة الاجتماعية سيستأنف في البلدان الغنية، وسيتم تسريعه في البلدان الفقيرة.

إذا أخذنا حالة الاستثمار في التعليم. في بداية القرن العشرين، كان الإنفاق العام على التعليم على جميع المستويات أقل من 0,5% من الدخل القومي في أوروبا الغربية (وأعلى قليلاً في الولايات المتحدة، التي كانت في ذلك الوقت متقدمة على أوروبا). عملياً، كان هذا يعني أنظمة تعليم نخبوية للغاية ومقيّدة: كان على جمهور السكان الاكتفاء بالمدارس الابتدائية المزدحمة والضعيفة التمويل، ولم يكن هناك سوى أقليّة صغيرة لديها إمكانية الوصول إلى التعليم الثانوي والعالي. زاد الاستثمار في التعليم أكثر من عشرة أضعاف خلال القرن العشرين، إذ وصل إلى 5-6% من الدخل القومي في الثمانينيات والتسعينيات ما سمح بمستوى عالٍ جداً من التوسع التعليمي. تشير جميع الأدلةّ المتاحة إلى أن هذا التطور كان عاملاً قوياً في الدفع إلى المزيد من المساواة والازدهار خلال القرن الماضي.

على العكس من ذلك، تشير جميع الأدلة إلى أن الركود في إجمالي الاستثمار التعليمي الذي لوحظ في العقود الأخيرة، رغم الزيادة الحادة في نسبة الفئة العمرية التي تنتقل إلى التعليم العالي، قد ساهم في زيادة اللامساواة والتباطؤ في معدل نمو متوسط الدخل. وتجدر الإشارة إلى أن التفاوتات الاجتماعية المرتفعة في ما يتعلق بالحصول على التعليم لا تزال قائمة. من الواضح أن هذا هو الحال في الولايات المتحدة، حيث يحدد مستوى دخل الوالدين احتمال الوصول إلى التعليم العالي (وهو بمعظمه تعليم ويتطلب تكاليفَ وأقساطاً). ولكن هذا هو الحال أيضاً في بلد مثل فرنسا، حيث يتم توزيع إجمالي الاستثمار العام في التعليم، على جميع المستويات، بشكل غير متساوٍ ضمن الفئات العمرية، ولا سيما في ضوء التفاوت الهائل بين الموارد المخصّصة لمسارات التعليم الانتقائية وغير الانتقائية. بشكل عام، ارتفع عدد الطلاب في فرنسا بشكل حادّ منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (بما يزيد قليلاً عن 2 مليون إلى ما يقرب من 3 ملايين حالياً)، لكنّ الاستثمار العام لم يأخذ نفس الاتجاه، خاصة في البرامج الجامعية العامة والقصيرة الدورات الفنية، بحيث انخفض الاستثمار لكل طالب بشكل حادّ، ما يمثل هدراً اجتماعياً وبشرياً كبيراً.

* **اقتصادي فرنسي ورئيس قسم الاقتصاد في مدرسة باريس للاقتصاد، وأستاذ في الاقتصاد في المعهد الدولي للامساواة في كلية لندن للاقتصاد. من مؤلفاته: «اقتصاد اللامساواة»، و«لماذا ننقذ المصرفيين؟»**